



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2017

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم : علوم التسيير

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : مالية وبنوك

مذكرة بعنوان:

التمويل المصغر كآلية لدعم المشاريع الاستثمارية في الجزائر
دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -ميلة-
خلال الفترة 2010-2016

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية وبنوك "

تحت إشراف الدكتورة:

- كافي فريدة

إعداد الطالب(ة):

- رميلة شوقي.

- أمينة بودويرة.

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-	فاروق بوالريحان
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-	نوال بيراز
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-	فريدة كافي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص:

عرف التمويل المصغر في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا، وذلك راجع للدور الذي لعبه على المستوى الدولي، حيث أثبت كفاءته وفعاليته في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف دول العالم خاصة النامية منها، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائه، الأمر الذي حتم على جميع الدول خاصة النامية، وضع استراتيجيات وتسخير آليات لتوفيره، وهذا ما انتهجته الدولة الجزائرية بإنشائها عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل المصغر، الذي اعتبر صيغة جديدة من صيغ التمويل الحديثة الموجه لخلق مشاريع استثمارية بدعمها وترقيتها من أجل بلوغ أهدافها، التي ستكون منطلقا لتجسيد إستراتيجية التنمية، وذلك بإعطاء فرص أكبر للشباب للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التمويل المصغر يعتبر بمثابة آلية لدعم المشاريع الاستثمارية، حيث يمنح للشرائح ذات الدخل المنخفض لتحسين ظروف معيشتهم، وذلك بتجسيد مشاريعهم وأفكارهم المهنية على أرض الواقع، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر، القرض المصغر، المشاريع الاستثمارية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract:

In recent years, micro finance has become increasingly concerned with the role it has played at the international level. It has proven its efficiency and effectiveness in combating poverty and unemployment in various countries of the world, especially developing countries, by providing financing to the poor and low-income people who are the most important clients. It is imperative That all countries, especially the developing countries, develop strategies and use mechanisms to provide them. This is what the Algerian state has done with the establishment of several micro finance institutions, which is considered a new form of financing aimed at creating investment projects to support and promote them. Which will be the starting point for the realization of the development strategy, by giving greater opportunities for youth to promote the national economy.

The study found that micro finance is a mechanism to support investment projects, which gives low-income groups to improve their living conditions by embodying their projects and professional ideas on the ground, thus contributing to economic and social development.

Keywords: micro finance, micro credit, investment projects, national micro credit management agency.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة (...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان للدكتورة المشرفة

"كافي فريدة"

التي شرفتنا بقبولها الإشراف على هذا العمل، ولم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة.

ونتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة المناقشة

كما نشكر كل العمال في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - وكالة ميله- ونخص بالذكر: "السيد خالد" و "السيد عماد" على كل المساعدات التي قدموها لنا من أجل انجاز هذه المذكرة.

شكرا لكل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

الاهداء

أهدي هذا العمل الى

من طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم والمتواصل في دراستي
الى حبيبة روعي أُمي الغالية

الى سندي في الدنيا من جاهد من أجل نجاحي أبي الغالي

الى اخوتي وأخواتي وكل الأهل و الأقارب والأصدقاء

الى كل من شاركني في انجاز هذا العمل

الى كل من نسيه قلبي ولم ينساه قلبي...

رميلة



الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
اهدي هذا العمل المتواضع
إلى أغلى ما في الوجود، وهج الحب ورمز الحنان مصدر السعادة
التي لا تتضب "أمي الحبيبة" حفظها الله لنا.
إلى روح "أبي" رحمه الله وادخله فسيح جنانه
إلى اعز الناس على قلبي إخوتي، أختي ومن جمعني به القدر خطيبي
إلى كل الأهل والأصدقاء ومن شاركني هذا العمل
إليك متصفح مذكرتي.

أمينة

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
04	مراحل تطور التمويل المصغر	01-01
58	توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب الجنس	02-03
53	عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	03-03
54	سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية (أقصاها 100000 دج)	04-03
55	قرض بنكي مكمل بسلفة بدون فائدة من الوكالة (من 100001 دج حتى 1000000 دج)	05-03
56	توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب نمط التمويل	06-03
58	حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة	07-03
64	حصيلة التمويل الممنوح من طرف الوكالة 2010-2016	08-03
65	توزيع طلب القروض حسب نوع النشاط منذ 2010 إلى غاية 2016	09-03
67	مصادر تمويل المشروع المقترح	10-03
70	تصنيف مستفيدي العينة من التمويل حسب الجنس	11-03
71	تصنيف مستفيدي العينة من التمويل حسب المستوى التعليمي	12-03

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	الأهمية الاجتماعية للتمويل المصغر	01-01
12	أنواع التمويل المصغر	02-01
17	مكونات قطاع التمويل المصغر	03-01
27	أنواع الاستثمار	04-02
35	أنواع المشاريع الاستثمارية	05-02
41	مراحل إنشاء مشروع استثماري	06-02
50	التنظيم المركزي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	07-03
52	توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد	08-03
53	توزيع القروض الممنوحة حسب النشاط	09-03
56	أنماط التمويل الموجودة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	10-03
57	توزيع القروض حسب نمط التمويل	11-03
60	مراحل إنشاء مشروع استثماري في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة -	12-03
61	الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر - ميلة -	13-03
64	المبالغ المالية المقدمة من طرف الوكالة 2010-2016	14-03
71	تصنيف مستفيدي العينة من التمويل حسب المستوى التعليمي	15-03
71	تصنيف مستفيدي العينة من التمويل حسب القطاعات	16-03

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	الاستمارة	90
02	فاتورة شكلية للعتاد	93
03	Police–Multirisque Professionnelle	94
04	الموافقة البنكية	95
05	دفتر الشروط المتعلق بالقرض بدون فوائد الموجه لتمويل المشروع المؤهل من طرف الوكالة	96
06	صيغ تمويل المشروع	97
07	عقد الاشتراك في صندوق الضمان	98

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
I	الملخص باللغة العربية
II	الملخص باللغة الإنجليزية
III	الشكر والتقدير
V-IV	الإهداء
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
IX	فهرس المحتويات
أ - هـ	مقدمة
21 - 01	الفصل الأول: عموميات حول التمويل المصغر
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التمويل المصغر
03	المطلب الأول: نشأة التمويل المصغر وتعريفه
06	المطلب الثاني: الفرق بين التمويل المصغر والقرض المصغر
07	المطلب الثالث: خصائص التمويل المصغر وأهدافه
09	المبحث الثاني: مبادئ التمويل المصغر، أنواعه وعوامل نجاحه
09	المطلب الأول: مبادئ التمويل المصغر وأهميته
11	المطلب الثاني: أنواع التمويل المصغر والتحديات التي تواجهه
13	المطلب الثالث: عوامل نجاح التمويل المصغر
14	المبحث الثالث: مكونات قطاع التمويل المصغر وواقعه في الجزائر
14	المطلب الأول: مكونات قطاع التمويل المصغر
17	المطلب الثاني: أثر التمويل المصغر
18	المطلب الثالث: واقع التمويل المصغر في الجزائر
21	خلاصة
45-22	الفصل الثاني: المشاريع الاستثمارية: مقارنة نظرية
23	تمهيد
24	المبحث الأول: ماهية الاستثمار

24	المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه
28	المطلب الثاني: محددات الاستثمار وخصائصه
29	المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار
32	المبحث الثاني: عموميات حول المشاريع الاستثمارية
32	المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية
33	المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية
36	المطلب الثالث: أسباب نجاح وفشل المشروع الاستثماري
37	المبحث الثالث: هيئات دعم المشاريع الاستثمارية ومراحل انشاء مشروع استثماري
37	المطلب الأول: هيئات دعم المشاريع الاستثمارية
41	المطلب الثاني: مراحل انشاء مشروع استثماري
43	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار في المشاريع المصغرة
45	خلاصة
78-46	الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف مديرية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة -
47	تمهيد
48	المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ANGEM -
48	المطلب الأول: نظرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
54	المطلب الثاني: صيغ التمويل الممنوحة من طرف ANGEM والخدمات التي تقدمها
59	المطلب الثالث: إجراءات الحصول على التمويل المصغر من طرف الوكالة لإنشاء مشروع استثماري
61	المبحث الثاني: نظرة عن مديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر - ميلة - ومراحل مرافقة مشروع استثماري
61	المطلب الأول: تقديم مديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر - ميلة -
63	المطلب الثاني: النشاطات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
65	المطلب الثالث: سير عملية التمويل لنماذج مشاريع محققة من طرف مديرية الوكالة الولائية - ميلة -
70	المبحث الثالث: استمارة موجهة للمستفيدين من المشاريع وبعض المشاكل والاقتراحات

70	المطلب الأول: تحليل الاستثمارات الموجهة للمستفيدين من المشاريع
76	المطلب الثاني: المشاكل التي تعيق عملية التمويل واقتراحات تحسينها
78	خلاصة
80	الخاتمة
84	المراجع
89	الملاحق

مقدمة

في ظل التغيرات الاقتصادية والانفتاح المالي الذي شهدته دول العالم، أصبح من الضروري انتهاز خطط واستراتيجيات خاصة للنهوض باقتصاداتها، ومن بين هذه الاستراتيجيات التمويل المصغر الذي يشكل أداة لمكافحة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تمويل الشرائح ذات الدخل المنخفض وتنمية المهن الحرة ودعم إنشاء المشاريع الاستثمارية التي تعتبر أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق.

وتعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب وأهم العمليات، لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف، ومع ذلك تبقى المشاريع عرضة للعديد من المخاطر والتهديدات ولهذا كانت محل دعم وتطوير للعديد من دول العالم من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية.

والجزائر كمثيلاتها من الدول اهتمت بتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال تطبيق وانتهاج برامج وسياسات تشغيل، كسياسة تفعيل الاستثمارات بتوجيهها نحو المشروعات المصغرة والصغيرة وتشجيعها عن طريق توفير الوسائل والتحفيزات اللازمة، وقد تعزز هذا المسعى بإنشاء هيئات دعم ومرافقة لمساعدة ومتابعة الشباب ذوي المشاريع في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع، وتنمية روح المبادرة وتعزيز نمط العمل الحر الذي أصبح يميز تفكير العديد من الشباب.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ANGEM- من أهم هياكل دعم وتعزيز قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر، حيث تهدف إلى منح قروض مصغرة إلى الشباب الراغب في إنشاء مشروع مصغر، بالإضافة إلى تغطية قيمة القروض التي تمنحها البنوك التجارية، وهذا بهدف تشجيع هذه الأخيرة على منح الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية لدعمها وترقيتها وتطويرها.

أ- إشكالية الدراسة:

إذا كانت المشاريع الاستثمارية في الدول المتقدمة حظيت بالأولوية وتجاوزت الكثير من صعوبات تنميتها لاسيما التمويلية، فإن مثيلاتها في الدول النامية عامة والجزائر خاصة لازالت تواجه العديد من المشكلات، إذ تعتبر مشكلة التمويل من أبرز ما يعيق تطورها، فالهدف من هذا العمل هو محاولة الكشف عن العلاقة بين المشاريع الاستثمارية وتمويلها المصغر في الجزائر والتحديات التي تنتظرها للارتقاء بالاقتصاد الوطني لمستوى يسمح له بإعطاء دفعة لعملية التنمية من خلال تفعيل دور هذه المشاريع.

ما هو دور التمويل المصغر في إنشاء المشاريع الاستثمارية في الجزائر؟

للتمكن من الإجابة عن هذه الإشكالية، تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل يمكن الاعتماد على التمويل المصغر للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر عامة وولاية ميلة خاصة ؟

2- هل اهتمت الجزائر بالمشاريع الاستثمارية وهل وفرت لها المناخ الملائم خاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي لتقوم بالدور المنوط بها؟

3- هل ارتقت السوق التمويلية في الجزائر لتبني فكرة التمويل المصغر فيما يخص إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل المصغر؟ وما مدى فعالية هذه الصيغة التمويلية الحديثة وإمكانية الاستفادة منها؟
ب- الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة، اعتمدنا على بعض الفرضيات التي تتلخص فيما يلي:

- 1- يمكن الاعتماد على التمويل المصغر للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- اهتمت الجزائر بالمشاريع الاستثمارية وتمويلها، فدعمت السوق التمويلية المحلية بمصادر حديثة يفترض بها احتواء الصعوبات التمويلية المفروضة.
- 3- نعم ارتقت السوق التمويلية في الجزائر لتبني فكرة التمويل المصغر بإنشائها مؤسسات مالية هدفها الرئيسي توفير التمويل اللازم للمشاريع المصغرة في الجزائر عامة وولاية ميلة خاصة.
- ت- أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- 1- عرض نظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في التمويل المصغر والمشاريع الاستثمارية والوقوف على ما ينطوي عليه كل من المتغيرين؛
- 2- معرفة ما مدى اهتمام الجزائر بالمشاريع الاستثمارية وسبل توفير التمويل لها؛
- 3- معرفة ما إذا كان التمويل المصغر أداة فعالة في مكافحة الفقر ومحاربة البطالة وذلك عن طريق إنشاء المشاريع الاستثمارية في الجزائر؛
- 4- تحديد أثر البرامج والسياسات المعتمدة وبشكل خاص في الجانب التمويلي لإنشاء المشاريع الاستثمارية في الجزائر عامة وولاية ميلة خاصة.
- ث- أهمية الدراسة:

تشير التطورات الحالية في الاقتصاد العالمي إلى تزايد ظاهرة اللجوء إلى التمويل المصغر وذلك نظرا للدور الذي يقوم به في تطور وتزايد عدد المشاريع الاستثمارية، إذ أن هذه الأخيرة هي أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد الجزائري نظرا لسهولة إنشائها وتكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالتمويل المصغر يعتبر عامل مفتاحي في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية وترقيتها وتطويرها، إذ أن الدور التنموي لهذه المشاريع جعل الكثير من الدول تأخذ بها وتجعلها من أولويات برامجها واستراتيجياتها التنموية.

ج- أسباب اختيار البحث:

- توجد عدة أسباب أدت إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، وتتلخص فيما يلي:
- رغبتنا في إلقاء الضوء على أهمية التمويل المصغر في تمويل المشاريع الاستثمارية وتعزيز روح المبادرة،
 - الأهمية التي اكتسبتها المشاريع الاستثمارية.
 - الرغبة في التعريف بالوكالة ودعم نشاطاتها ونشر الوعي بأهمية تمويلها للمشاريع الاستثمارية.
 - بحكم طبيعة التخصص المدروس،

ح- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:** تقتضي الإجابة عن الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة على الجزائر، وقمنا باختيار المديرية الولائية لتسيير القرض المصغر-ميلة- من خلال التركيز على التمويل المصغر الذي تقدمه الوكالة لإنشاء المشاريع الاستثمارية ودعمها بولاية ميلة.
- الحدود الزمنية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية من سنة 2010 إلى سنة 2016.
- خ- منهج الدراسة:

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته، أهميته، مفاهيمه وفرضياته، وحتى نستطيع الإجابة عن إشكالية البحث واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة سابقا، تم الاعتماد على مناهج متنوعة حسب متطلبات الدراسة المختلفة، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع فيما يتعلق بتوضيح مفهوم التمويل المصغر، علاقته بإنشاء المشاريع الاستثمارية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ودورها التنموي. كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي وذلك لجمع البيانات، تفرغها، جدولتها وتحليلها، مما يعطينا صفة علمية أكثر دقة وموضوعية وتعبير كمي عن نتائج الدراسة.

د- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

فيما يخص أدوات البحث فقد اعتمدنا في الجزء النظري على المسح المكتبي لمجموعة من المراجع تنوعت ما بين الكتب والرسائل العلمية، الملتقيات والمراسيم التنفيذية. أما عن أدوات الدراسة الميدانية فتمثلت في الوثائق الداخلية للمديرية محل الدراسة، الملاحظة والمقابلة الشخصية مع بعض إدارات المديرية وبعض المستفيدين من تمويلها، وكذلك إعداد استمارة مكملة للدراسة إضافة إلى الموقع الإلكتروني للوكالة.

ذ- الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة

2014/2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

2014/2013.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة لمجموعة من الأهداف أهمها تحليل ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة تواجه البلدان النامية خاصة منها الجزائر واستعراض وتقييم السياسات والاستراتيجيات المتبعة للحد من مشكلة الفقر. أهم نتيجة متوصل إليها أن الإقراض المتناهي الصغر أداة تنمية قوية يمكنها الوصول إلى أفقر الفقراء ورفع مستوياتهم المعيشية والإسهام في نمو الاقتصاد، إلا أن دوره في الجزائر يبقى ضعيفا. وقد اقترحت عدة اقتراحات منها أن الطريق إلى محاربة الفقر يبدأ بخطوات صغيرة من خلال توظيف مختلف الأفكار والإبداعات والبحث العلمي، لإيجاد سبل جديدة لمساعدة الغير بما يعود بالنفع على المجتمع، ويساهم في عملية التنمية الاقتصادية وإنشاء وتطوير مشروعات جديدة تحاكي تجربة بنك غرامين.

- **الدراسة الثانية:** محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

هدف الباحث من هذه الدراسة للتعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يمكن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الأصغر، اقترح عدة اقتراحات منها على مؤسسات التمويل الأصغر أن تسعى لتطبيق صيغ أخرى من صيغ التمويل الإسلامي.

- **الدراسة الثالثة:** نمرى نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
- هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز بعض المفاهيم العلمية الخاصة بالاستثمار والمشروع والموازنة الاستثمارية. وأهم نتيجة توصل إليها أن القرار الاستثماري يعتبر من القرارات الاستراتيجية التي تتخذها المؤسسة وهذا ما يستدعي منها الاعتماد على خطة تسمح بالتخطيط السليم للاحتياجات الاستثمارية، ومن ثم المساهمة في ترشيد الإنفاق، كما اقترح عدة اقتراحات منها البحث عن أكثر من فرصة لاستثمار الموارد واختيار المشروع الذي يضمن تحقيق أقصى منفعة ورشادة في الإنفاق.

- **الدراسة الرابعة:** شعيب اتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008/2007.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف أهمها عرض برامج الحكومة الجزائرية وسياساتها في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من أهم النتائج المتوصل إليها أنه بالنظر إلى دعم الدولة والمجهودات التي تبذلها الوزارة لتنمية هذا القطاع، كما يمكن لهذه المؤسسات ضمان استمراريتهما والتوجه نحو التوسع وإضافة الكثير للاقتصاد الجزائري، شرط توفر إرادة العمل لدى

الشباب ذوي المشاريع. وقد قدم بعض الاقتراحات منها إيجاد الموارد الضرورية لدعم وتشجيع هذه المؤسسات، واعتماد أحدث نظم التسهيلات المالية في عملية تمويل المؤسسات.

ر - خطة وهيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول طبقا للإشكالية العامة والتساؤلات المختلفة المترتبة عنها، تسبقها مقدمة تضمنت طرح الإشكالية، والفرضيات، وحدود الدراسة، وأهداف وأهمية هذا البحث والمنهج المستخدم، وتليها الخاتمة التي تضمنت نتائج الفرضيات، والاقتراحات والآفاق.

الفصل الأول: **عموميات حول التمويل المصغر** تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حاولنا في المبحث الأول التطرق إلى ماهية التمويل المصغر وفي المبحث الثاني مبادئ وأنواع التمويل المصغر، أما المبحث الأخير تناولنا فيه مكونات قطاع التمويل المصغر وواقعه في الجزائر.

الفصل الثاني: **المشاريع الاستثمارية: مقارنة نظرية**، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الاستثمار، وفي المبحث الثاني عموميات حول المشاريع الاستثمارية، أما المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل تناولنا فيه هيئات دعم المشاريع الاستثمارية ومراحل إنشاء مشروع استثماري.

الفصل الثالث: **تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف مديرية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، خصصناه لإجراء الدراسة الميدانية من خلال التطرق لتمويل المشاريع الاستثمارية من طرف مديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر، حيث ضم ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول تمثل في عرض تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ANGEM-، أما المبحث الثاني كان يدور حول نظرة عن مديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر-ميلة- ومراحل مرافقة مشروع استثماري، وأخيرا المبحث الثالث قمنا بعرض الاستمارة الموجهة للمستفيدين من المشاريع وبعض المشاكل والاقتراحات.

ز - صعوبات الدراسة:

إن أي بحث علمي يمكن أن تصادفه مجموعة من العوائق والصعوبات من شأنها أن تشكل تحديا. ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع الدراسة بدقة، والنقص في تلك التي لها علاقة؛
- صعوبة إيجاد أصحاب المشاريع (المستفيدين) للإجابة عن محتوى الاستمارة.

الفصل الأول:

عموميات حول التمويل
المصغر

تمهيد

أصبح التمويل المصغر من الموضوعات المهمة لدى الكثير من المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يعد من أهم الاتجاهات الحديثة المهمة والبارزة في التنمية والحد من الفقر في البلدان النامية، عن طريق إشراك الفقراء أنفسهم في عملية التنمية وتوفير الخدمات المالية لهم ولمنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية، حيث أنه يساعدهم على زيادة الدخل الأسري، الأمن الاقتصادي وبناء الأصول والحد من الضعف المالي.

وقد أثبت التمويل المصغر كفاءته وفعاليته في كافة الدول، كما حظي باهتمام كبير في الآونة الأخيرة حيث تم إنشاء عدة مؤسسات تمويلية تتمثل خدماتها الأساسية في توفير التمويل اللازم لأصحاب المداخل المنخفضة من أجل خلق مشاريع استثمارية من شأنها خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية. ومن خلال النجاح الذي حققه التمويل المصغر فهو بمثابة أداة قوية للتطور الاقتصادي.

وقد ارتأينا في هذا الفصل التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التمويل المصغر

المبحث الثاني: مبادئ التمويل المصغر، أنواعه وعوامل نجاحه

المبحث الثالث: مكونات قطاع التمويل وواقعه في الجزائر

المبحث الأول: ماهية التمويل المصغر

يرتكز التمويل المصغر في العادة على تقديم قروض مصغرة للفقراء ومساعدتهم على الانخراط في الأنشطة الإنتاجية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات المالية، حيث يمكن له أن يساعد الفقراء على تكوين موارد، وزيادة دخولهم والحد من تعرضهم للمخاطر، ويتيح لهم فرصة إدارة شؤونهم المالية والتخطيط لأوضاعهم وأحوالهم.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التمويل المصغر

من أجل الاستجابة إلى طلب الخدمات المالية من قبل الأفراد ذوي الدخل المتدني ظهر التمويل المصغر، الذي اشتمل على عدت تعاريف، وقبل عرضنا لمفهومه لابد من التطرق لنشأته.

أولاً: نشأة التمويل المصغر

ظهرت أول تجربة للتمويل المصغر في بنغلادش من طرف محمد يونس سنة 1976 بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد، حيث فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد. فاقترح فكرة القرض المصغر، والذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين بدون ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية والتي تؤدي لاستبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمان لما يحصلون عليه من قروض. فتم إنشاء بنك غراميين Grameen Bank، الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك نسبة 95%، وقد أثبتت التجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أنهم كانوا موثقين، حيث أنهم يرجعون مبلغ التمويل في آجاله، ثم شهد التمويل المصغر انتشاراً في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية (Village Bank)، وقد ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول وفي إندونيسيا من طرف بنك راكيات (Rakyat Bank) وقد قامت كثير من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل المصغر.⁽¹⁾ حيث انتشرت فكرة التمويل المصغر على الصعيد العالمي في إفريقيا، آسيا وأوروبا الشرقية، فضلاً عن الاقتصاديات الأكثر ثراء والنرويج والولايات المتحدة وإنجلترا.⁽²⁾

مرت مسيرة التمويل المصغر العالمية عبر الزمن بأربعة مراحل متباينة يمكن وصف أهم ملامحها من خلال الجدول التالي.

(1) - فوزي بوسدار، عبد الرحمان عبد القادر، بور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة - دراسة دول المينا-، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص: 4.

(2) - Abdul Rahim, Islamique Micro finance, Amissig Component in islamic banking , Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1-2(2007), P38.

الجدول رقم (01-01): مراحل تطور التمويل المصغر

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى قبل 1950	- الاعتماد كلياً على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل المصغر. - قيام التجار بالدور الأساسي في توفير التمويل المصغر مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل.
المرحلة الثانية 1950-1970	- الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون. - قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأساسي مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل.
المرحلة الثالثة 1970-1995	- التحول إلى برامج التمويل المصغر المبنية على الأسس التجارية. - قيام تجارب مصرفية ناجحة في التمويل المصغر في مختلف قارات العالم، مثل بنك غرامين، بنك راكيات وبنك سول مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل.
المرحلة الرابعة بعد 1995	- التوسع في التمويل المصغر المبني على الأسس التجارية. - قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل المصغر مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل.

المصدر: ضرار الماحي، دورة خدمات التمويل الاصغر، مفاهيم أساسية تتعلق بالتمويل الاصغر، دورة تدريبية عن خدمات التمويل الاصغر، 11- 2013/3/15، ص: 15.

ثانياً: تعريف التمويل المصغر

قبل التطرق إلى تعريف التمويل المصغر، قمنا أولاً بتعريف التمويل.

1- تعريف التمويل:

يعرف التمويل بأنه: "توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك".⁽¹⁾

كما يعرف على أنه: "توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، حيث يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية. حيث تركز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين المصادر المتاحة، من خلال دراسة التكلفة والعائد".⁽²⁾

(1) - هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، ط1، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 23.

(2) - أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، غنابة، 2008، ص: 24.

2- تعريف التمويل لمصغر: لقد جاءت عدت تعاريف للتمويل المصغر نذكر منها:

التعريف الأول: التمويل المصغر هو: "تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة

هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى لكن دائرة التمويل المصغر قد

اتسعت مع مرور الزمن لتشمل مزيدا من الخدمات (الإقراض والادخار والتأمين...الخ).⁽¹⁾

التعريف الثاني: التمويل المصغر هو: "تقديم خدمات مالية، مثل الإقراض والادخار والتأمين للفقراء

ولذوي الدخل المنخفض عبر آليات إقراض مختلفة بما في ذلك بدائل الضمانات."⁽²⁾

التعريف الثالث: التمويل المصغر هو: "تقديم قروض صغرى للفقراء (خاصة أولئك الذين لا يستطيعون

الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية) من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء

بما يتلاءم مع ظروفهم."⁽³⁾

التعريف الرابع: يقصد بالتمويل المصغر: "تقديم الخدمات المالية المختلفة (قروض، ادخار، تحويلات

وتأمين...الخ) للفئات التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات من القطاعات المصرفية القائمة"⁽⁴⁾

التعريف الخامس: التمويل المصغر هو: "التسليف والادخار وتقديم الخدمات المالية الأخرى كالتحويلات،

التأمين، قروض الاستهلاك، قروض الزواج، المساعدات الفنية، بطاقات الائتمان وخدمات الدفع...الخ."⁽⁵⁾

التعريف السادس: التمويل المصغر هو: "توفير مجموعة من المنتجات المالية لجميع أولئك المستبعدين

من النظام المالي متجاوزا بذلك القروض المصغرة، حيث يشتمل على كل من الادخار، خدمات التأمين

وتحويل الأموال، أي منتجات مالية متوافقة مع احتياجات وواقع الأسر الفقيرة ليس فقط في إفريقيا وأمريكا

اللاتينية واسيا ولكن أيضا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية."⁽⁶⁾

ومما سبق خلصنا إلى أن التمويل المصغر يعني تقديم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة وليس

خدمات الإقراض فقط، للأفراد الذين ليس لديهم قدرة الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية

الرسمية، والقادرين على بدء مشروعات استثمارية تدر دخل، فهو يعالج مشكلة الفقر والبطالة والإقصاء

المالي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد ذوي الدخل المتدنية.

(1) - إيهاب طلعت الشايب، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة-دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن

للتمول الأصغر -، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2010، ص: 25.

(2) - داثو محمد ميدا وآخرون، الأخلاقيات المهنية في مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا، ص: 398.

(3) - محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2010،

ص: 18.

(4) - محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، التمويل المصغر لمحات واضاءات، محاضرة مقدمة بمنندى المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي، الخرطوم،

22 مارس 2012، ص: 2.

(5) - موسى بن منصور وتوفيق إبراهيم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، الملتقى

الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-28-29 / 6 / 2013، ص: 4.

(6) - Nicolas Blondeau «la micro finance- un outil de développement durable ?» article publié initialement

dans Etudes, septembre 2006.

المطلب الثاني: الفرق بين التمويل المصغر والقرض المصغر

قبل التطرق إلى الفرق بين التمويل المصغر والقرض المصغر، تطرقنا أولاً إلى المقصود بالقرض المصغر.

القرض هو: "الإجراء الذي يقوم من خلاله البنك بإعطاء العملاء مبلغ من المال بضمان ما يقدمونه من ضمانات، كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو عقارات أو حتى ضمانات شخصية، على أن يقوم العملاء بسداد هذا المبلغ مع مبلغ إضافي كفاائدة على أقساط أو على مرة واحدة بعد فترة تسمى أجل القرض."⁽¹⁾

التعريف الأول: القرض المصغر هو: "سلفه صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع، لشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر(الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة."⁽²⁾

التعريف الثالث: القرض المصغر هو: "قرض يمنح للفقراء الذين يعيشون قرب خط الفقر من أجل القيام بمبادرات توليد الدخل التي تمكنهم من العيش دون مساعدات اقتصادية إضافية، ورغم أنها كانت موجهة في البداية لاستعمالها في مشاريع توليد الدخل إلا أنها بمرور الوقت أصبحت تقدم لتلبية مختلف احتياجات الفقراء ومحدودي الدخل، من دفع مصاريف التعليم والرعاية الصحية إلى بناء المساكن وترميمها بل وأصبحت تستعمل من بعض الفقراء كقروض استهلاكية."⁽³⁾

يتمثل الفرق بين التمويل المصغر والقرض المصغر فيما يلي:

القرض المصغر يتضمن خدمات القروض فقط إلى أصحاب المشاريع محدودي الدخل، بينما التمويل المصغر خليط من الخدمات المالية مثل الإقراض، الادخار، التأمين والخدمات غير المالية مثل التدريب وتقديم الاستشارات المالية.

(1) - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وينوك، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ص: 77.

(2) - سليمان ناصر وعواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013، ص: 3.

(3) - أمين قسول، التمويل المصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة للحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 9، 2011، ص: 92.

وبالتالي القرض المصغر هو: "جزء من قطاع التمويل المصغر، والتمويل المصغر بمثابة امتداد للإقراض المصغر بمعنى أن التمويل المصغر جاء بعد إدخال خدمات حديثة للإقراض".⁽¹⁾

المطلب الثالث: خصائص التمويل المصغر وأهدافه

يتميز التمويل المصغر بمجموعة من الخصائص، كما له أهداف يسعى لتحقيقها والمتمثلة فيما يلي :

أولاً: خصائص التمويل المصغر

تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل المصغر بالخصائص التالية:⁽²⁾

- ✓ تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛
- ✓ التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين ؛
- ✓ استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- ✓ إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة تتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
- ✓ الدفع المبسط والسريع لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل المصغر؛
- ✓ ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
- ✓ استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛
- ✓ ملائمة موقع وتوقيت السداد؛
- ✓ إتباع مناهج بديلة إزاء الضمانات العينية؛
- ✓ خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة؛

(1) - غسان روجي عقل، العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص ص: 24، 25.

(2) - موسى بن منصور، توفيق إبراهيم شاوش، مرجع سبق ذكره ، ص: 4.

ثانياً: أهداف التمويل المصغر

انطلقت فكرة الإقراض صغير الحجم للحد من مشكلات الفقر والبطالة، من خلال تقديم قروض صغيرة الحجم للفئات المحدودة الدخل في المجتمع، وذلك لمساعدتها من أجل بدء عمل خاص بها يمكنها من المشاركة في النشاط الاقتصادي، وتحسين مستوياتها الحياتي إلى جانب تحقيق النمو الاقتصادي، ويهدف هذا النوع إلى نقل مشكلة الفقر من بعدها الإنساني والاجتماعي إلى بعدها الاقتصادي، لأن الفقر بالمعنى الاقتصادي يعني عدم القدرة على الإنتاج لعدم توافر عناصره المالية أو المهنية أو الجسدية، وعندما عجزت المساعدات المقدمة للفقراء من معالجة أزمة الفقر، اتجه التفكير العملي إلى تمكين هؤلاء الفقراء من امتلاك أعمال صغيرة، والمباشرة في عمليات إنتاجية قد تدر عليهم دخل أعلى في حالة نجاحهم وتسهم في تحقيق العباء على الدولة، بينما تسهم فعلاً في التنمية الاقتصادية.

إن الهدف من التمويل المصغر هو سد الفجوات الحرجة في أنظمة التمويل الرسمية باستهدافه للاحتياجات الخاصة للفقراء، وإتاحة الفرص لهم من خلال أدوات مالية تراعي وتستجيب لاحتياجات الفئات الأكثر فقراً. وحينها يشكل التمويل المصغر جزءاً من سياسة عريضة لمحاربة الفقر، فإن بإمكانه تحريك القدرات الكامنة لدى الفقراء وتحقيق فوائد مستمرة ومتزايدة للشرائح الضعيفة في المجتمع المعني، كما أن التمويل المصغر يمكن أن يكون أداة فاعلة لتحريك واستقطاب موارد المجتمع، الدولة، مؤسسات التمويل الرسمية والموارد الأخرى لدى المنظمات التطوعية والوكالات الدولية، وحتى موارد القطاع الخاص لمحاربة الفقر، في نفس الوقت ينبغي على مؤسسات التمويل المصغر العمل على استرداد تكلفتها كاملاً زائد أرباح العمليات التمويلية وهذا لضمان تحقيق الاستدامة.

وبالتالي فإن التمويل المصغر يهدف إلى:

- ✓ أن يصبح أداة فاعلة لمحاربة الفقر؛
- ✓ يسهم في خلق عمل للفقراء؛
- ✓ يساعد على إدماج التمويل غير الرسمي في قطاع التمويل الرسمي؛
- ✓ يحقق المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتمليك الموارد وإتاحة فرص الحصول عليها، كما يساعد على تمكين المرأة؛
- ✓ يسهم في انسياب الموارد المكملة من القطاع الرسمي وغير الرسمي لمصلحة المجموعات الفقيرة؛
- ✓ استرداد تكلفة وتحقيق ربح يساهم في استدامة مؤسساته.⁽¹⁾

(1) - سوسن الصادق عبد العزيز، تقديم دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر، مذكرة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، 2010، ص، ص: 21-23 .

المبحث الثاني: مبادئ التمويل المصغر، أنواعه وعوامل نجاحه

لقد تم وضع المبادئ الأساسية للتمويل المصغر من قبل أعضاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وهي احد الهيئات الدولية المتخصصة في مجال التمويل المصغر، تهدف أساسا إلى ترقية وتطوير التمويل المصغر بمختلف أنواعه والبحث عن العوامل المساعدة على إنجاحه.

المطلب الأول: مبادئ التمويل المصغر وأهميته

للتمول المصغر مجموعة من المبادئ نتناولها في هذا المطلب مع التطرق للأهمية البالغة التي يلعبها في أي دولة.

أولاً: المبادئ الأساسية للتمويل المصغر

يشير المهنيون والعاملون في مجال التمويل المصغر إلى هذه المبادئ على أنها أفضل أساليب التمويل المصغر، والمتمثلة فيما يلي: ⁽¹⁾

- ✓ يحتاج الفقراء إلى مجموعة من الخدمات المالية وليس القروض فقط، فهم كغيرهم يحتاجون إلى عدد من الخدمات المالية الملائمة، المرنة وذات التكلفة المعقولة؛
- ✓ يعتبر التمويل متناهي الصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، فباستخدام التمويل المصغر ينتقل الفقراء من البقاء اليومي إلى التخطيط المستقبلي حيث يستمرون في التغذية والسكن والصحة والتعليم الأفضل؛
- ✓ إن التمويل المصغر يعني بناء أنظمة تخدم الفقراء، غير أن وصول التمويل المصغر إلى العدد الأكبر من الفقراء يكون ممكناً فقط في حالة إشراكه ضمن القطاع المالي؛
- ✓ يغطي التمويل المصغر تكلفته ويجب أن يقوم بذلك، حتى يتمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء. فالكثير من الفقراء غير قادرين على الحصول على خدمات مالية جيدة تناسب احتياجاتهم لعدم وجود مؤسسات قوية كافية تقدم مثل هذه الخدمات؛
- ✓ يهتم التمويل المصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة تقدم خدماتها على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التمويل المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى؛
- ✓ لا يقدم التمويل المصغر الحلول دائماً، فهناك أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لم تتوفر لديهم وسائل للسداد؛

(1) - ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، كلية الإدارة، جامعة تورينو، 2006، ص: 19، 20،

المتاح على الموقع www.Saa.Unito.it، تاريخ النسخ: 2017/02/22، الساعة: 21:15.

- ✓ يشكل تحديد سقف لسعر الفائدة ضررا للفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على الائتمان، كما يمنع ذلك مؤسسات التمويل المصغر من تغطية تكاليفها واستدامة تقديم خدماتها للفقراء؛
- ✓ إن دور الحكومة هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة، على الحكومات الوطنية أن تضع السياسات التي تحفز الخدمات المالية للفقراء في الوقت نفسه الذي تحمي فيه الحكومات الودائع؛
- ✓ يجب أن تكتمل أموال المتبرعين برأس المال الخاص لا أن تتنافس معه، يجب أن يكون هذا الدعم مؤقتا ويستخدم لتطوير دعم البنى التحتية. كما يجب أن يسعى المتبرعون إلى دمج التمويل المصغر في النظام المالي؛
- ✓ إن العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء. حيث يجب بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات (مدراء وأنظمة المعلومات الخاصة بمؤسسات التمويل المصغر)؛
- ✓ يعمل التمويل المصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، ولكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرنامج التمويل البالغ على الحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عملية المقارنة بينهما.

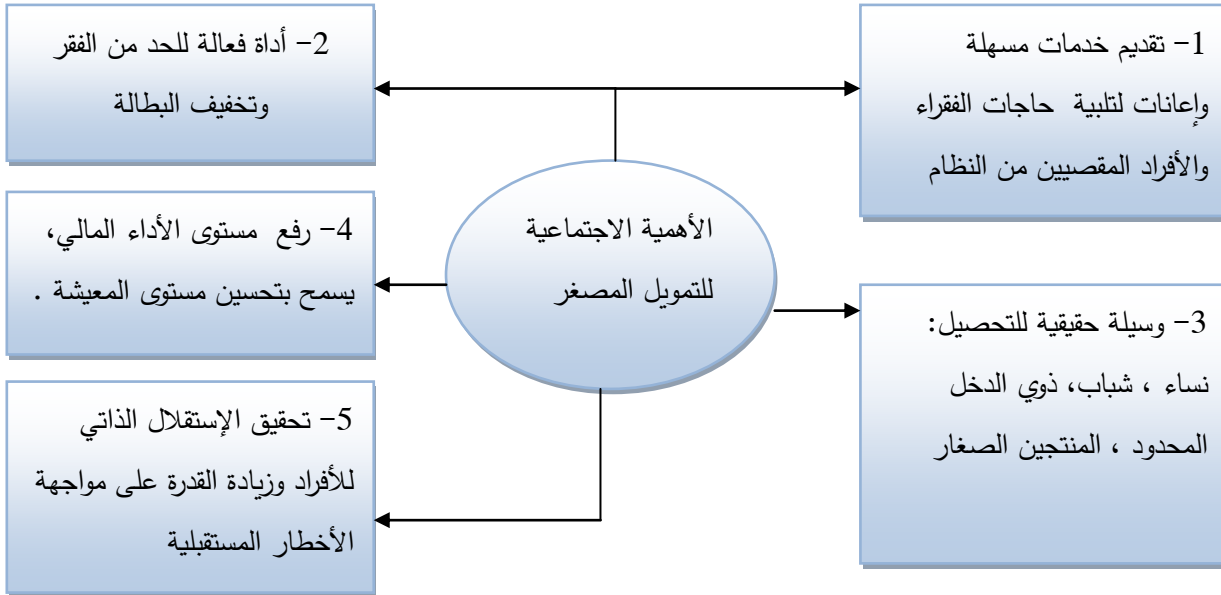
ثانيا: أهمية التمويل المصغر

تتمثل أهمية التمويل المصغر فيما يلي:

- ✓ باستطاعة التمويل المصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتباره وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغير الاقتصادي الايجابي؛
- ✓ الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل يساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها، بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن، الغذاء وتربية الأطفال وتعليمهم؛
- ✓ يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل المصغر ثقة بالنفس وقدرة على التفاوض مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي؛
- ✓ التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة أو غير ذلك، مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فان لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة، بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل؛

- ✓ يمكن للخدمات المالية أن تلعب دوراً هاماً في تخفيض أعداد الفقراء وذوي الدخل المنخفض والعاطلين عن العمل، بالحصول على الخدمات بشكل دائم يمكن العاطلين على العمل من زيادة دخولهم وبناء أصولهم وتخفيض مدى تعرضهم للصدمات الخارجية؛
 - ✓ يعتبر أداة ووسيلة لمحاربة الفقر والبطالة، يعني التمويل المصغر ببناء أنظمة مالية تقدم الخدمات للفقراء والعاطلين عن العمل؛
 - ✓ التمويل المصغر يعني بناء مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها اجتذاب الإبداعات المحلية ومن تم إعادة تدويرها على هيئة قرض مع تقديم خدمات مالية أخرى.⁽¹⁾
- ويمكن توضيح الأهمية الاجتماعية للتمويل المصغر في الشكل التالي.

الشكل رقم (01-01): الأهمية الاجتماعية للتمويل المصغر



المصدر: قماش نجيب، التمويل المصغر كأداة لترقية المقاول المصغر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008، ص: 40.

المطلب الثاني: أنواع التمويل المصغر والتحديات التي تواجهه

سنستعرض فيما يلي أهم أنواع التمويل المصغر والتحديات التي تواجهه.

أولاً: أنواع التمويل المصغر

تتعدد الخدمات المالية والبرامج المقدمة بواسطة مؤسسات التمويل المصغر، وفيما يلي عرض أنواع

هذه البرامج:

1- قروض فردية:

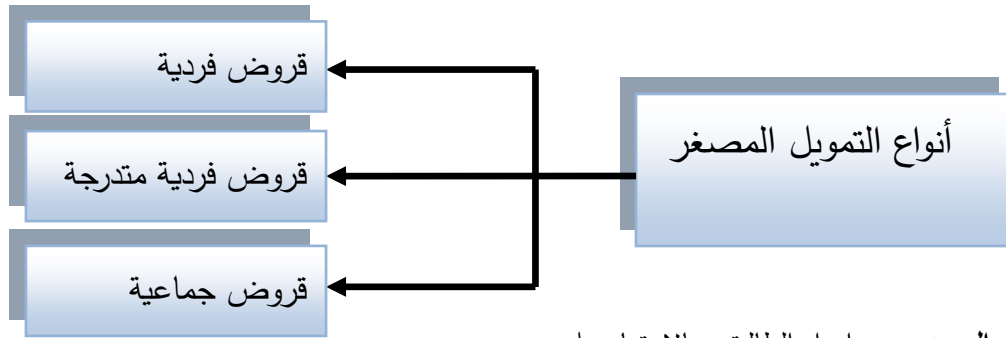
- تقدم هذه القروض لتلبية احتياجات المقترض، وذلك للإئفاق على مشروعه الصغير.

⁽¹⁾ - سليمان ناصر وعواطف محسن، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

- يقدم القرض مرة واحدة وبشكل غير متكرر على اعتبار أن:
✓ المقترض قادر على الاكتفاء الذاتي من أول قرض؛
✓ قادر على إنشاء المشروع وتشغيله وتحقيق فائض يسدّد من خلاله القرض وفوائده، مع فائض آخر يمثل ربح يستطيع الإنفاق منه على نفسه وعلى أسرته مع استمرار المشروع في العمل.
 - 2- قروض فردية متدرجة:
- هي مثل القروض الفردية السابقة، ولكن يمكن منح القرض للفرد أكثر من مرة حينما يثبت أنه قادر على سداد القرض السابق، وفي هذه الحالة تعتبر الثقة في العميل قد زادت، فإنه يمكن زيادة قيمة القرض التالي وتزايد القروض التالية بالتدرج.
- 3- الإقراض الجماعي:

- تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد (من 5 إلى 10 أفراد) وذلك لتمويل مشروعاتهم الفرضية، ويمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة بكافة المجموعة كلها، أي أن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد، وتقدم المجموعة بالسداد نيابة عنه.
- لقد أثبتت هذه الطريقة أن ضغط مجموعة الأفراد المتقاعس على السداد هو ضغط اجتماعي، له تأثير على سداد الفرد لتتصبيه من القرض الجماعي، كما تلعب المجموعة دور الناصح والمساعد للفرد في النواحي الفنية والتسويقية والإدارية للمشروع.⁽¹⁾

شكل رقم (01-02): أنواع التمويل المصغر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

عبد الوهاب لطفي، أساسيات التمويل الأصغر، دورة تدريبية، مصر، 25/26 أبريل 2013، ص، ص: 12 - 14.

ثانياً: التحديات التي يواجهها التمويل المصغر

من خلال السنوات الأولى من بداية التمويل المصغر، كان التحدي الرئيسي لهذه الصناعة هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات المصغرة. لكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات، يمكن ذكرها في العناصر التالية:⁽²⁾

(1) - عبد الوهاب لطفي، أساسيات التمويل الأصغر، دورة تدريبية، مصر، 25-26 أبريل 2013، ص، ص: 12 - 14.

(2) - عمران عبد الحكيم وغزي محمد العربي، برامج التمويل الأصغر في القضاء على الفقر والبطالة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص: 5.

- ✓ تحقيق الربحية والاستدامة المالية؛
- ✓ تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظا؛
- ✓ وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى مصادر التمويل المستدام؛
- ✓ اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي؛
- ✓ ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر، خصوصا فيما يتعلق بالتعايير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛
- ✓ استخدام التكنولوجيا في مجالات تقديم خدمات التمويل المصغر؛
- ✓ عدم خروج مؤسسات التمويل المصغر عن مهمتها الاجتماعية؛
- ✓ حوكمة مؤسسات التمويل المصغر.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التمويل المصغر

تتمثل العوامل المحددة لمدى نجاح مؤسسة التمويل المصغر في العناصر التالية: ⁽¹⁾

➤ البحث عن المستفيدين والدقة في اختيارهم والاحتفاظ بهم:

تسعى مؤسسات التمويل المصغر جاهدة للبحث عن عملائها وتتحري الدقة المتناهية في اختيارهم كما أن هذا الاختيار ينطبق على عملائها الذين يتقدمون لها للحصول على التمويل، حيث يجب أن يكونوا نشطاء اقتصاديا وجادين في تعاملهم وقادرين على سداد القروض بانتظام.

➤ مساعدة العميل في إعداد دراسة الجدوى:

إن مؤسسات التمويل المصغر تساعد عملاءها في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد تمويله، وهذا الأمر غير موجود لدى المصارف الجزائرية باعتبار أن ذلك عبئا إضافيا عليها وعلى موظفيها وخصما على وقتها.

➤ ضرورة متابعة التقدم المحرز في الأداء باستخدام مؤشرات مالية محددة بوضوح.

➤ البناء المستمر للقدرات:

مؤسسات التمويل المصغر تهتم بتدريب المستفيدين من خدماتها باستمرار، بتمكينهم من الجوانب المعرفية والمهارات اللازمة والمطلوبة لإدارة مشاريعهم وحساب تكاليف منتجاتهم وقياس مستوى أرباحهم وكيفية تسويق تلك المنتجات، سواء بتدريب عملائها بنفسها أو التعاقد مع جهة أخرى للقيام بذلك.

(1) - كافي فريدة، كبير صباح، التمويل المصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010/2009، ص ص: 28، 29.

➤ عدم التقليد في منح التمويل وتنوع المنتجات:

يعني منح التمويل المصغر للمستفيد حسب حاجته ورغبته في المشروع المعين، وليس حسب سياسات البنك وسياسة الدولة.

➤ الانضباط من جانب العملاء وكذا المؤسسات:

نجاح التمويل المصغر يتطلب انضباط العملاء وذلك بالتسديد في المواعيد المحددة، كما يتطلب انضباط غير مؤسسي عبر وجود ممارسات تؤدي إلى الاستدامة من جانب برنامج التمويل المصغر.

➤ التنفيذ الأمثل لبرنامج التمويل المصغر:

ينفذ التمويل المصغر على أفضل وجه عندما يتم تنفيذه على أنه نشاط مهني من قبل مصلحة قوية للتمويل المصغر تركز نفسها لتحقيق الاكتفاء الذاتي التشغيل.

➤ الإصلاحات القانونية والتنظيمية:

تخلق حوافز للتمويل المصغر عن طريق توحيد وتبسيط إجراءات تسجيل المشاريع المصغرة وإلغاء سقف الفائدة، والتخفيف من متطلبات الضمان غير الرهني وتقليل تكلفة تسجيل الملكية.

المبحث الثالث: مكونات قطاع التمويل المصغر وواقعه في الجزائر

القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن تكون خطوة أولى لكسر حلقة الفقر، فالتمويل المصغر معني ببناء أسواق مالية محلية شاملة تلبي احتياجات الفقراء من الخدمات المالية المتنوعة، يشهد هذا المجال نموا سريعا مع دخول المزيد من المستثمرين الجدد ومقدمي الخدمات المالية، أما التحدي الذي يواجه قطاع التمويل المصغر فيتمثل في توسيع نطاق الخدمات لتصل إلى البلدان النامية.

المطلب الأول: مكونات قطاع التمويل المصغر

من القطاعات المساهمة في منح التمويل المصغر نذكر:

أولاً: الجهات المانحة

وتكون في شكل تعاون تنائي أو تعاون مشترك مثل: اللجنة الأوروبية والأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية الإقليمي، وتهدف إلى تنمية وتعزيز قطاع التمويل الأصغر، حيث تقوم بتقديم مساهمات هامة في تحسين بيئة القطاع المالي، وحث الحكومات على إزالة اللوائح التنظيمية المالية المقيدة.

كما تساعد على تطوير وتشجيع أطر تنظيمية تراعي الطبيعة الخاصة بالتمويل المصغر، كما تعمل الجهات المانحة على دعم الحوارات بين البنوك التي تقدم التمويل المصغر وبين الجهات التنظيمية. يعتبر البنك الدولي أكبر جهة مانحة ومستثمرة في مجال التمويل المصغر، وتلعب المؤسسات الأخرى التابعة للبنك أدواراً استراتيجية تكميلية في المساعدة على الارتقاء بالتمويل المصغر.⁽¹⁾

(1) - سوسن الصادق عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 26 .

ثانيا: مؤسسات التمويل المصغر

تنقسم مؤسسات التمويل المصغر إلى خمس فئات:

2-1- بنوك التمويل المصغر (MFBS) (بما في ذلك مؤسسات التمويل المصغر الريفية) تحكم فيها الإجراءات التي تتحكم في البنوك. وهي تعتبر بنوكا تجارية كاملة التنظيم وهادفة للربح. وتوفر مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات للعملاء ذوي الدخل المنخفض، ومنذ نشأة بنوك التمويل المصغر كان الهدف الأساسي لعملها هو إقراض المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

2-2- البنوك الريفية وبنوك المجتمع:

توجد في عدد من البلدان مثل: غانا ونيجيريا وتنزانيا وسيراليون.

2-3 - شبكات الجمعيات التعاونية

2-4 - المنظمات الغير حكومية:

يمكن لمؤسسات التمويل المصغر أن تكون شبكة دولية تابعة أو منظمة غير حكومية محلية قائمة بذاتها، ولعبت مؤسسات الائتمان دورا هاما في الأسواق الناشئة.

2-5- المؤسسات المالية غير البنكية (NBFIS):

تعد منشآت هادفة للربح، تم تسجيلها على أنها بنوك تجارية وتتميز عادة بطلب رأس مال أقل من نظيرها في البنوك. وتسعى بطريقة متزايدة مؤسسات التمويل المصغر لهذه المكانة القانونية والمنظمة على أنها وسيلة لتقديم نطاق أوسع من الخدمات، أكثر مما تقدمه المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل المصغر.

وبالتالي توجد الآلاف من مؤسسات التمويل المصغر في العالم تشمل البنوك، صناديق محلية بالإقراض والادخار ومنظمات وجمعيات غير حكومية وبنوك تضامنية، إضافة إلى برامج الأمم المتحدة.⁽¹⁾

ثالثا: البنوك العمومية والبنوك الوطنية

زادت اهتمامها بقطاع التمويل المصغر، التي تتعامل كممول لمؤسسات التمويل المصغر. ففي مالي مثلا تمول مؤسسة BNDA (البنك الوطني للتنمية الزراعية) حوالي 80% من مؤسسات التمويل المصغر، كما أن البنوك العمومية تدعم قطاع التمويل المصغر أحيانا كما هو في الشيلي. واهتمام البنوك المركزية أيضا إقليميا ودوليا في تخصيص جزء من التمويل الممنوح لهذه الشرائح محددة الدخل، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات مستقلة تعنى بتخصيص التمويل لها.

(1)- كرستين هلمور، تقديم الخدمات المالية لفقراء إفريقيا (التمويل الأصغر في إفريقيا)، تقرير حالة القطاع، ص ص: 46، 47،

من الموقع الإلكتروني [https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-microfinance-in-](https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-microfinance-in-africa-a-report-on-the)

africa-a-report-on-th ، 2017/03/11، على الساعة: 22:05.

رابعاً: البنوك التجارية

وقد زاد اهتمامها بقطاع التمويل المصغر على عدة مستويات، فهي تساند مؤسسات التمويل المصغر عن طريق تمويل أنشطتها أو تقديم المساعدات التقنية، هناك غياب لدور البنوك التجارية في مجال التمويل المصغر، مما أدى إلى استحداث عدد كبير من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات أخرى متخصصة بتكنولوجيا تمويلية تخدم أعداداً متزايدة من الفقراء وتعزز معدلات سداد القروض.

وقد بدأت البنوك التجارية في البلدان النامية تنظر إلى التمويل المصغر على أنه ليس فقط أداة بالغة الأهمية في مجال العلاقات العامة، وإنما يمثل كذلك مشروعاً مربحاً، كما بدأت بعض المنظمات غير الحكومية بتحويل صيغتها القانونية لتصبح بنوك خاضعة للوائح التنظيمية المصرفية.

خامساً: الفئات المستهدفة

إن عملاء التمويل هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالباً من أصحاب المشاريع الصغرى المستغلين لحسابهم الخاص، والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في أغلب الأحيان من منازلهم.

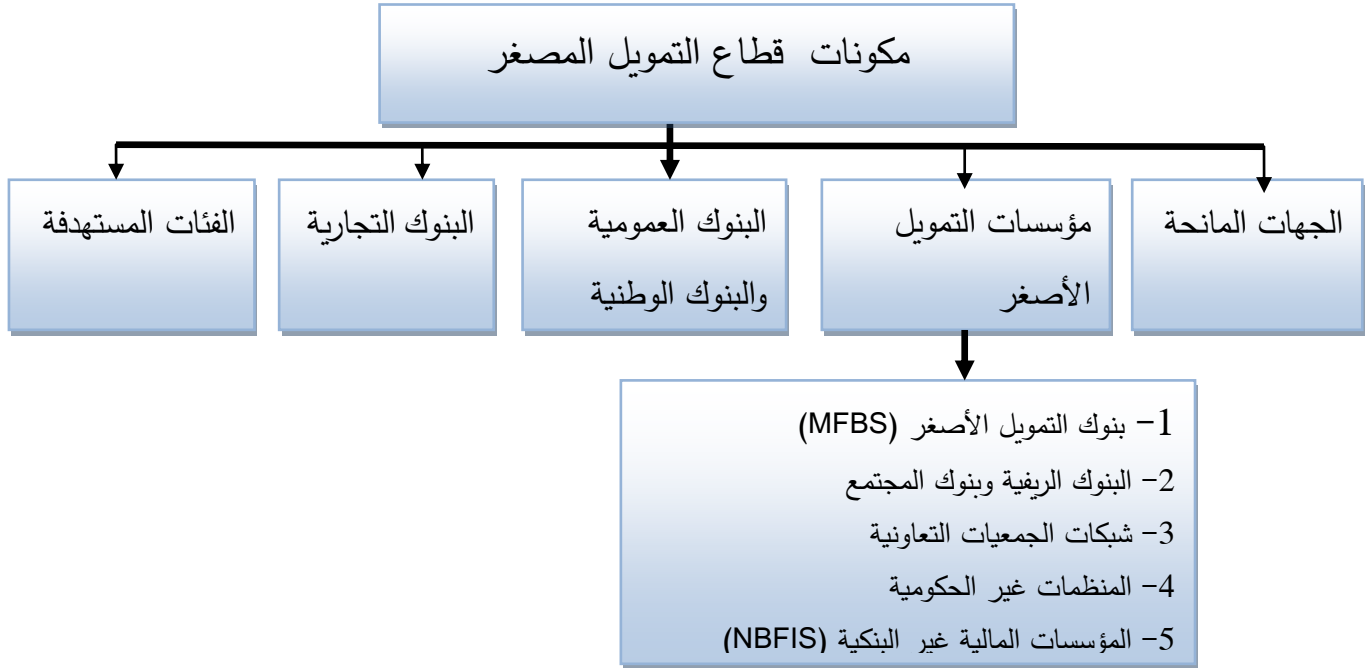
وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل المصغر عادة من صغار المزارعين، أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً مثل: إعداد وبيع المأكولات المنزلية أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة.

أما في المدن فتتم أنشطة التمويل المصغر بالتنوع مثل: أصحاب المتاجر، مقهى الخدمات... الخ.⁽¹⁾ وقد أثبتت الممارسات العملية لمؤسسات التمويل المصغر خلال العقود الماضية أن عملاءها هم غالباً الفقراء والقرىيون من خط الفقر المعرضون للفقر، والذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبياً، والقادرون على العمل، ولكن غير قادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالباً ممن يعملون لحسابهم الخاص ومن منازلهم.⁽²⁾

(1) - سوسن الصادق عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 29 - 30.

(2) - أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

الشكل رقم (01-03): مكونات قطاع التمويل المصغر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- سوسن الصادق عبد العزيز، تقويم دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، 2010، ص: 26.
- كرستين هلمور، تقديم الخدمات المالية لفقراء إفريقيا (التمويل الأصغر في إفريقيا)، تقرير حالة القطاع، ص: 47، 46.
- من الموقع الإلكتروني <https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-microfinance-in-africa-a-report-on-th>، 2017/03/11، على الساعة: 22:05.

المطلب الثاني: أثر التمويل المصغر

هناك أثر للتمويل المصغر على جميع المستويات: مستوى الأسرة، المستوى الفردي ومستوى المشروع ويتمثل فيما يلي:

أولاً: على مستوى الأسرة

- يؤدي التمويل المصغر إلى زيادة دخل الأسرة لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعاً لمصادر الدخل أو يحدث نمو للمشروع؛
- إن توفير الخدمات المالية يمكن الزبائن/العملاء من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام الإقراض الأصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين الإسكان أو شراء حيوانات وبيع استهلاكية. ويمكن للزبائن/العملاء استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم؛
- إن الفقراء دائماً معرضون لمزيد من الفقر فهم ينتقلون من كارثة لأخرى، والتمويل المصغر يمكنهم من إدارة المخاطر والاستفادة من القرض بشكل أفضل.

ثانيا: على المستوى الفردي

- بالنسبة للنساء فإن إدارة الأموال وزيادة التحكم في المواد والحصول على المعرفة تمكنهن من الاختيار بشكل أفضل، والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشؤون المجتمع، ويصاحب التمكين الاقتصادي نمو في احترام الذات والثقة بالنفس وزيادة في القرض الجديد؛
- يميل زبائن التمويل المصغر زبائن/عملاء التمويل المصغر إلى أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى من غيرهم الزبائن/العملاء، وهذا عنصر مهم لبناء الأصول.

ثالثا: على مستوى المشروع

- ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل المصغر، ولكن ليس دائما كما هو متوقع، حيث أن القروض تعتبر من المنقولات (أي يمكن استبدالها بشيء آخر مساو في القيمة) وتستخدم لتمويل الاحتياج الأكبر أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى؛
- خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلا، وبالرغم من ذلك إذا نظرنا إلى مستوى جميع المشروعات، سنجد أن الزبون من داخل الأسرة عادة ما يخلق فرص عمل لغيره.⁽¹⁾

المطلب الثالث: واقع التمويل المصغر في الجزائر

باعتبار الجزائر من الدول النامية التي تسعى لتحقيق التنمية المحلية، فقد أعطت قيمة كبيرة للتمويل المصغر وفتحت المجال أمام الأفراد الراغبين في الاستفادة منه لتمويل مشاريعهم.

أولا: الطلب على التمويل المصغر

استنادا إلى المؤشرات المتعلقة بتحديد عدد الأسر الفقيرة التي تعاني من عدم تلبية احتياجاتها المالية، وبناء على وضعية المشروعات المصغرة والصغيرة الناشطة في القطاع الرسمي وغير الرسمي، والتي يرتفع عددها من فترة إلى أخرى، وتعاني من عدم القدرة على الوصول إلى مصادر تمويلية مناسبة، يظهر حاليا أن هناك طلبا كبيرا محتلا على خدمات التمويل المصغر في الجزائر، والذي يحتاج إلى التفكير في أساليب تغطيته بالشكل المعقول والملائم من حيث الوقت والتكلفة.⁽²⁾

ثانيا: حواجز الانتقال إلى التمويل المصغر في الجزائر

الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة الموجهة للشرائح الاجتماعية المحرومة، بالإضافة إلى العراقيل التي تعترض نظام القروض الموجودة والتي نذكر منها:

- ✓ تعقيد الإجراءات والتأخر في منح التمويل؛
- ✓ عدم تعويد العميل على أساليب الادخار؛

(1) - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المساعدة في تحسين فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، موجز الجهات المانحة،

رقم 13، جويلية 2003، ص: 2، 1، www.cgap.org/direct، تاريخ النسخ: 2017/03/7 على الساعة: 20:00.

(2) - عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

- ✓ القصور في المتابعة والمراقبة بعد تمويل المشاريع؛
- ✓ غياب معايير لقياس الأداء؛
- ✓ الافتقار إلى قاعدة معلوماتية؛
- ✓ التكاليف العالية؛
- ✓ عدم وجود استراتيجية للتمويل المصغر؛
- ✓ عدم الاقتناع بالفكرة؛
- ✓ البطء في نشر ثقافة التمويل المصغر؛
- ✓ التخصصية وطبيعة التمويل المصغر؛
- ✓ صعوبة الموازنة بين الأهداف الاجتماعية والربحية في التمويل المصغر؛
- ✓ عدم رغبة البنوك في تمويل المشاريع المصغرة بالإضافة إلى بطء إجراءات تنفيذ القروض المصغرة من طرفها؛
- ✓ الاختلاف بين سقف أسعار معدلات الفائدة العادية، والفوائد الخاصة بفئة الفقراء كعائق لدور هيئات التمويل المصغر في تغطية نفقاتها؛
- ✓ البنوك الجزائرية مازالت تسير على نمطها التقليدي في منح التمويل؛
- ✓ الجزائر هي أبعد ما تكون عن تطبيق مستويات القروض المصغرة الدولية، لافتقارها إلى وسائل حقيقية للتنمية من القروض المصغرة؛
- ✓ هناك فئة عريضة من المجتمع الجزائري ترى أن التقنيات البنكية المعمول بها في البنوك التجارية فيها نوع من المعاملات الربوية؛
- ✓ البنوك التجارية العمومية هي الممول الوحيد والرسمي في الجزائر.⁽¹⁾

ثالثا: الجهات المقدمة لخدمات التمويل المصغر في الجزائر

تبنّت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات وقوانين وبرامج تقدم خدمات التمويل المصغر وتتمثل فيما يلي:

3-1- برامج المساندة الحكومية لبدء مشروعات مصغرة وصغيرة:

هناك ثلاث برامج حكومية تم تأسيسها في إطار سعي الحكومة في ملاحقة البطالة والتمثلة في:

- ✓ برنامج الوكالة الوطنية لدعم الشباب؛
 - ✓ برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
 - ✓ برنامج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- توفر هذه البرامج الثلاثة المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة. ونشير إلى وجود تباين بين هذه البرامج من حيث حجم القروض المقدمة، وطبيعة السكان المستهدفين...الخ.

(1) - عمران عبد الحكيم، غزي محمد الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

3-2- البنوك العمومية:

بدأت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة الاهتمام بتمويل المشروعات المصغرة مرغمة على ذلك من طرف الدولة في الكثير من الأحيان، أو بدافع مجارة التغيرات التي تستهدفها البيئة المصرفية التي تعمل بها، وذلك في إطار الاتفاقيات المبرمة بينها وبين البرامج الحكومية الهادفة إلى تطوير وترقية منظومة المشروعات المصغرة في الجزائر.⁽¹⁾

3-3- هيئة البريد الجزائرية:

حسب التقرير النهائي حول التمويل المصغر في الجزائر: الفرص والتحديات المعد من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، والوكالة الفرنسية للتنمية، تعد هيئة البريد الجزائرية المؤسسة الوحيدة التي تقدم الخدمات للتمويل المصغر في الجزائر.

3-4- المنظمات غير الحكومية:

تلعب دورا بارزا في مجال التمويل المصغر، وقد بدأت بعض تلك المنظمات في الآونة الأخيرة نحو التحول إلى مؤسسات مالية مرخص لها بذلك وفقا للقوانين المصرفية المعمول بها.⁽²⁾

(1) - كافي فريدة، كبير صباح، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 35-37.

(2) - عمران عبد الحكيم، غزي العربي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 6-8.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحديد الإطار المفاهيمي للتمويل المصغر، وأهميته البالغة في كل الدول، واتضح لنا أنه وبالرغم من وجود اختلاف بينه وبين القرض المصغر، إلا أن هذا الأخير يندرج ضمن خدمات التمويل المصغر، وبالتالي فالتمويل المصغر يعتبر من الأدوات الفعالة لمكافحة الفقر والتخفيف من حدة البطالة لدى المجتمع، ويتأتى ذلك عندما ينفذ بصورة سليمة. فهو يوفر خدمات مالية متمشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين من الاستفادة من القرض البنكي، خاصة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف، حيث عرف هذا النوع من التمويل نموا متزايد في السنوات الأخيرة نظرا لما حققه في خلق وترقية المؤسسات المصغرة التي لها دور كبير في دعم المشاريع الاستثمارية والمساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ومكافحة البطالة.

وقضية التمويل المصغر في الجزائر كغيرها من الدول مرتبطة بالعديد من المخاطر والحواجز وافتقار القطاع البنكي إلى التقنيات الحديثة في التسيير.

مما سبق نتضح لنا مكانة التمويل المصغر وعلاقته بمشكلات الفقر والبطالة، والقيام بمعالجتها والحد منها من خلال خلق مشاريع استثمارية باعتبار وجود هذه الأخيرة مرهون بالدرجة الأولى بتوفير التمويل اللازم في ظل عدم كفاية المدخرات الشخصية والإعانة المقدمة من قبل الأجهزة المستحدثة. وبالتالي نتطرق إلى المشاريع الاستثمارية في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:
المشاريع الاستثمارية:
مقاربة نظرية

تمهيد:

الاستثمار هو تحقيق مجسد في شكل عيني أو نقدي، على عكس المشروع الاستثماري الذي يعتبر دراسة تمهيدية لما سيكون عليه المشروع في المستقبل. ويعتبر الاستثمار هو أحد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو وهو طريقة ناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات. والمشروع الاستثماري يبدأ دوماً كفكرة، ثم يتطور إلى مشروع إلى أن يصل إلى مرحلة التحقيق، والمشاريع الاستثمارية تلعب دوراً هاماً في تحقيق تنمية شاملة، باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية الطبيعية والمالية. كما تعتبر المشاريع الاستثمارية بأنواعها المختلفة الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الفرد والمؤسسة وتعمل على تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي، ونظراً لدورها الفعال في الاقتصاد الوطني لأي بلد، فقد أولتها الحكومات اهتمام كبير وذلك بوضع استراتيجيات وتخصيص هيئات لدعمها وتشجيعها، والجزائر على غرار باقي الدول فقد سخرت هيئات دعم لها، منها: ANGEM، ANSEJ، ANDI.... الخ.

وعلى ضوء ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

المبحث الثاني: عموميات حول المشاريع الاستثمارية

المبحث الثالث: هيئات دعم المشاريع الاستثمارية ومراحل إنشاء مشروع استثماري

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

يحظى الاستثمار بأهمية كبيرة كونه يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر أحد أهم الدعائم الأساسية التي يركز عليها اقتصاد أي دولة متقدمة أو نامية على حد سواء. وفي هذا المبحث سنتعرف على الاستثمار من خلال التعرض إلى تعريفه وأنواعه، محدّداته وأهم خصائصه، إضافة إلى أهميته والأهداف المختلفة التي يسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه

أولاً: تعريف الاستثمار

لقد وردت عدة تعاريف للاستثمار، وفيما يلي سوف نستعرض أهمها وأبرزها.

التعريف الأول: يقصد بالاستثمار: "الإنفاق الكلي الذي يؤدي إلى زيادة رصيد رأس المال المتاح، وكذلك تعويض ما يستهلك من هذا الرصيد، أي أن المستثمر ينفق على مشروع ما بهدف در عائد من هذا المشروع يغطي النفقات ويحقق له الربح."⁽¹⁾

التعريف الثاني: الاستثمار هو: "الجزء من إجمالي الادخار المتراكم خلال السنين، الفائض عن الحاجة تم توظيفه في أصول أو أنشطة بهدف زيادة الدخل وتحقيق النمو لابد أن يكون زائد عن الحاجة ولا يستخدمها لاستهلاكه الشخصي."⁽²⁾

التعريف الثالث: الاستثمار هو: "توظيف النقود لأي أجل من أي أصول، وذلك للمحافظة على رأس المال أو تنميته، وسواء كان ذلك بأرباح مادية أو معنوية، دورية أو لمدة واحدة."⁽³⁾

التعريف الرابع: الاستثمار هو: "ذلك الجزء المستقطع من الدخل والمستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال."⁽⁴⁾

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن الاستثمار يعرف على أنه: التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.

ثانياً: أنواع الاستثمار

للاستثمارات تصنيفات عديدة نظراً لأهدافها وطبيعتها وأهميتها، ومن هذه التصنيفات نذكر ما يلي:

1- من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أنواع:

1-1- الاستثمارات العمومية: هي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق

حاجيات المصلحة العامة مثل: الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

(1) - بن إبراهيم العالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 190.

(2) - نغم عبد الرحمن الفراء، المستثمر الصغير، ط2، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص: 31.

(3) - فيصل محمود الشواروة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص: 32.

(4) - طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 128.

1-2- الاستثمارات الخاصة: يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

1-3- الاستثمارات المختلطة: تتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسها مالها الخاص.

2- من حيث المدة الزمنية: وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاثة أصناف هي:

1-2- استثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة، لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

2-2- استثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

2-3- استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة، وتغرق مدة إنجازها خمس سنوات.

3- من حيث الأهمية والغرض: تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:

1-3- استثمار التجديد: وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج وذلك لاستبدال المعدات القديمة حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح، وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة.

2-3- استثمارات النمو (الاستراتيجية): هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة لفرض نفسها على المنتجين الآخرين وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

3-3- الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة: وهي استثمارات تقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في إنتاج المؤسسة مع تحسين النوعية وباقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة وفي حالة العكس فهي غير منتجة.

3-4- الاستثمارات الإجبارية: وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من السلع والخدمات المختلفة مع تحسين هذه الخبرة كما ونوعاً.

3-5- استثمارات تعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله وتعويض ما استهلك منه بأموال واهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.⁽¹⁾

4- حسب الموقع الجغرافي: يمكن تقسيمها إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية

4-1- الاستثمارات المحلية أو الداخلية: هي تلك الاستثمارات التي تكون داخل السوق المحلي في البلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والادوات المختارة.

4-2- الاستثمارات الخارجية: يقصد به استخدام الأموال الفائضة في الأسواق الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات فردية أم جماعية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

5- حسب الطبيعة: يمكن تقسيمها إلى:

5-1- الاستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية: هي مجموع الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية، بهدف تحقيق الربح أو شراء وتملك الأصول الرأسمالية كالاستثمار في الأراضي والمصانع.

وهذا النوع من الاستثمارات يؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تكوين وتراكم رأس المال الثابت الوطني، وتتمتع بدرجة مخاطر منخفضة إلا أن درجة سيولتها منخفضة.

5-2- الاستثمارات المالية: هي مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (الأسهم والسندات) والأوراق المالية الأخرى، بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالية والحصول على أرباح إضافية.

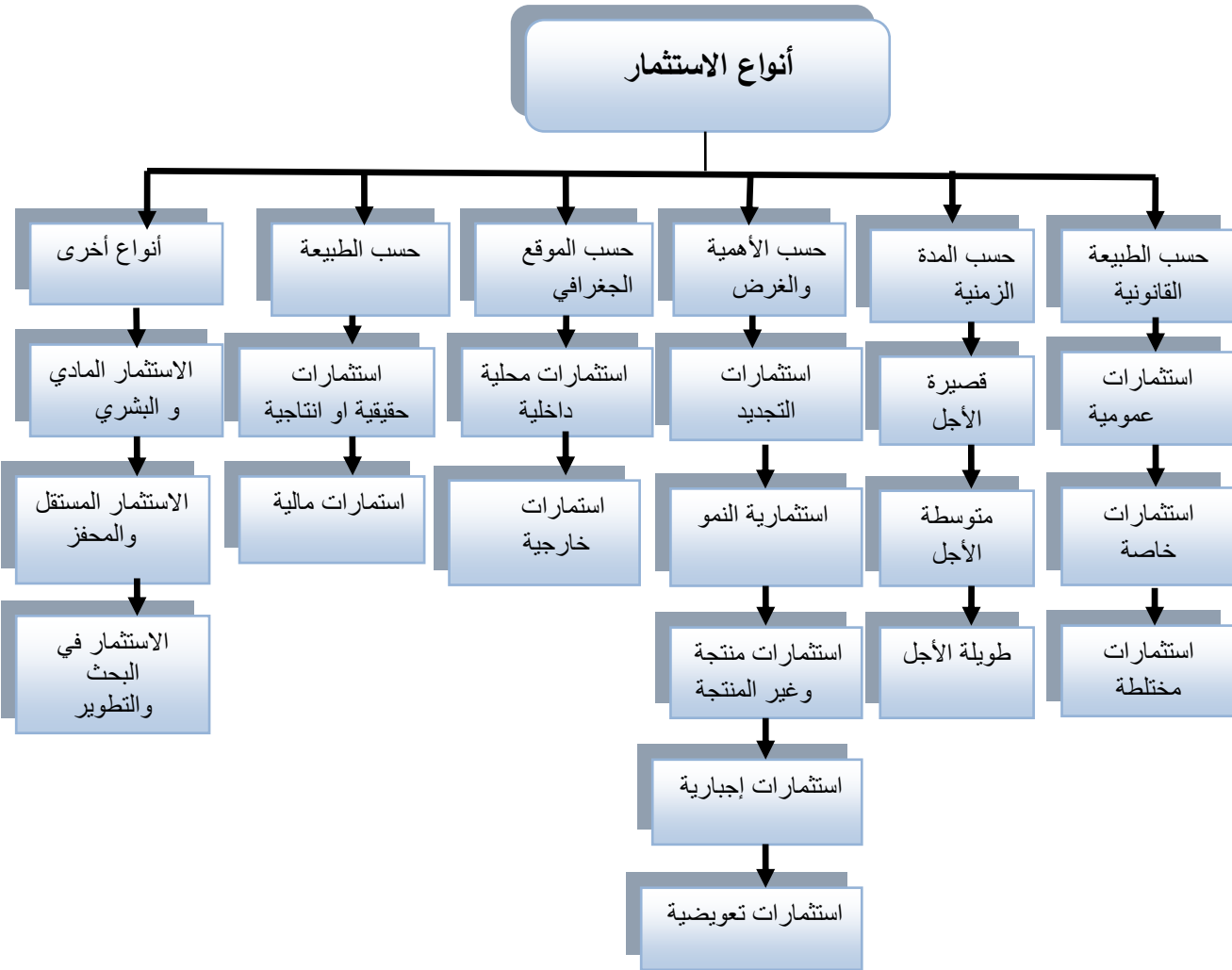
وهناك أنواع أخرى للاستثمار نذكر منها:

- **الاستثمار المادي والاستثمار البشري:** الاستثمار المادي هو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار الحقيقي، أما الاستثمار البشري فيتمثل بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب.

(1) - منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 21-32.

- الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز: الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو الحكومة أو من استثمار أجنبي. أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية).⁽¹⁾
- الاستثمار في البحث والتطوير: يكتسي هذا النوع من الاستثمار أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الضخمة، لما له من أهمية في استعمال الآلات والتجهيزات المتطورة تقنيا. وهذا ما يسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج والإنتاجية وتحسين جودة المنتج، وتدنيه تكاليفه.⁽²⁾

الشكل رقم (02-04): أنواع الاستثمار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص، ص: 21-32.
- جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 48.
- خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظة المالية، ط1، الجندرية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص: 57.

⁽¹⁾ - جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 48.

⁽²⁾ - خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظة المالية، ط1، الجندرية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص: 57.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار وخصائصه

أولاً: محددات الاستثمار

يتحدد حجم الاستثمار بعدد من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في البلد، لكن الظروف أو المتغيرات الاقتصادية هي المحدد الذي سوف نركز عليه في هذا الجانب ومن بينها:

- 1- **الائتمان المصرفي:** إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية والمصارف المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال، ويعتبر عاملاً محدداً ومؤثر على الاستثمار، فإن توفر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار، وبالعكس في حالة تقنين القروض يؤدي إلى تحجيم الاستثمار.
- 2- **النقد الأجنبي:** شراء السلع الرأسمالية والمستوردة من خارج الدولة، وخاصة في البلدان النامية ينشئ الحاجة إلى النقد الأجنبي لشراء هذه السلع، ربما لا يكون ذلك متاحاً لسداد قيمها، مما يؤثر سلباً على القرار الاستثماري.
- 3- **عدم الاستقرار الاقتصادي:** حيث يؤثر سلباً على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في الشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة، فإن حالة عدم التأكد تجعلها تعيد هيكلة استثماراتها بعيداً عن الأنشطة ذات المخاطرة المرتفعة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار.
- 4- **ارتفاع المديونية الخارجية للدولة:** ارتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلباً على الاستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة فمثلاً قد يؤدي المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل ادخالها أو استثمارها في داخل البلاد.⁽¹⁾
- 5- **سعر الفائدة:** العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة علاقة عكسية، وهذا يعود إلى كون الاستثمار يعتبر بمثابة طلب على النقود المدخرة على ذلك فإن ارتفاع معدل الفائدة يعني انخفاض في مستوى الانفاق الاستثماري، حيث يصبح أكثر تكلفة بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بالاقتراض من أجل الاستثمار.
- 6- **الدخل:** كلما زاد مستوى الدخل القومي كلما زاد الطلب الاستهلاكي، مما يشجع المستثمرين على زيادة الإنفاق الاستثماري الجديد حتى ولو كانت إقامة المشروعات الاستثمارية الجديدة تتسم بالمخاطرة.
- 7- **النمو السكاني:** يلعب النمو السكاني دور مهم في قرار الاستثمار من خلال زيادة الطلب، مما يعني ارتفاع حجم الاستثمار لتلبية الطلب المتزايد.⁽²⁾

(1) - قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 39.

(2) - رندة جميل، إدارة المحافظ الاستثمارية، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 30-35.

ثانيا: خصائص الاستثمار ومميزاته

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي:

- ✓ إن الاستثمار عملية اقتصادية، فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية؛
- ✓ يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية، المالية، البشرية والمعلوماتية، واعتماد على ذلك فإن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة، ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع؛
- ✓ وجود قيم حالية تم التضحية بها؛
- ✓ وجود فترة زمنية للاستثمار تقع ما بين لحظة إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية؛
- ✓ ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل؛
- إذا فالاستثمار مبني على توقعات معنية تخص تحقيق عوائد غير مؤكدة في المستقبل، وهذا ما يتطلب إجراء دراسات معنية تركز على أسس ومبادئ علمية تسمح بتقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد، وتضفي نوع من الرشاد والعقلانية في اتخاذ القرار الاستثماري.⁽¹⁾

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار

فيما يلي سنتطرق إلى أهمية وأهداف الاستثمار.

أولاً: أهمية الاستثمار

- يحتل الاستثمار باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين، نظرا لما له من أثر فعال وأهمية بالغة والمتمثلة فيما يلي: ⁽²⁾
- ✓ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية، وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضعية للمجتمع؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ومكافحة البطالة من خلال استخدام الأيدي العاملة؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع، لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب إقامة بنايات وشق طريق أو إقامة جسر؛

(1) - نمري نصرالدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2008/2009، ص: 5.

(2) - مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتزويد، القاهرة، 2008، ص: 6، 7.

- ✓ مساهمة الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة العامة؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة، ومساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، وهنا يمكن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.
- وبالرغم من الأهمية البالغة للاستثمار إلا أنه لا يخلو من المخاطر، وبصفة عامة فإن مخاطر الاستثمار هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع، وتختلف المخاطر حسب اختلاف مجال الاستثمار.
- وهي عموماً مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية.
- مخاطر نظامية:** لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار بل تصيب جميع مجالات الاستثمار مثل المخاطر المتعلقة بالأسواق، أو المتعلقة بالعوامل السياسية.
- مخاطر غير نظامية:** تشمل تغيرات في أسعار الفائدة أو تدهور العمليات الإنتاجية وتضم مخاطر العمل، مخاطر السوق، السعر، المخاطر المالية...⁽¹⁾
- ثانياً: أهداف الاستثمار**

للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي: ⁽²⁾

1- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج عن زيادة الدخل الوطني؛
- ✓ تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره؛
- ✓ زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج، خاصة المواد والطاقة باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة؛
- ✓ القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة؛
- ✓ تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلافات الحقيقية القائمة فيه؛
- ✓ توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها.

(1) - ياسر محمد أبو عبد، أحمد علي أحمد، صعوبات إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، فلسطين، ص: 152.

(2) - منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 35-37.

2- الأهداف التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛
- ✓ تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية؛
- ✓ المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة؛
- ✓ اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

3- الأهداف الاجتماعية:

- ✓ تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة؛
- ✓ تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة؛
- ✓ القضاء على كافة أشكال البطالة؛
- ✓ تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج؛
- ✓ تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقليل من حالات التوتر والقلق الاجتماعي، وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية؛
- ✓ إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

4- الأهداف السياسية:

- ✓ تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات؛
- ✓ إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي؛
- ✓ زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي، من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي؛
- ✓ تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم.

المبحث الثاني: عموميات حول المشاريع الاستثمارية

يعتبر المشروع الاستثماري المحرك الرئيسي للحياة الاقتصادية، نظرا لما يحظى به من اهتمام بالغ. وعلى هذا الأساس تعرفنا على المشاريع الاستثمارية من خلال تحديد تعريفها، أنواعها وأسباب نجاحها وفشلها.

المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية

لقد وردت عدة تعريفات للمشاريع الاستثمارية، وفيما يلي سنبرز أهمها وذلك بعد تعريفنا للمشروع. يعرف المشروع على أن: "ذلك الاقتراح الذي يؤدي إلى استثمار مبلغ معين من المال، من أجل القيام بإنشاء مشروع جديد، أو القيام بعملية توسيعه لمشروع قائم على الأرض وذلك من أجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة، أو زيادة خطوط الإنتاج لسلع يتم إنتاجها حاليا، وذلك بهدف تحقيق أرباح أو زيادتها، ومن أجل أهداف أخرى وذلك خلال فترة زمنية معينة."⁽¹⁾

بعد تعريفنا للمشروع تعرضنا فيما يلي إلى أهم التعاريف الواردة للمشاريع الاستثمارية:

التعريف الأول: المشروع الاستثماري هو: "امتلاك عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي ليستطيع القيام بإجراءات تحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج، وتكون فيه قيمة مخرجات النشاط تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بالقواعد الاستثمارية للمشروع."⁽²⁾

التعريف الثاني: المشروع الاستثماري هو: "عملية يتم بموجبها تخصيص الموارد الكافية لمشروع صناعي إنتاجي أو مالي بغية تحصيل تدفقات نقدية على فترات محددة لزيادة أرباح المؤسسة."⁽³⁾

التعريف الثالث: كما يعرف المشروع الاستثماري على: "أنه كل كيان تنظيمي مستقل يديره منظم يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة أو حاجات عامة خلال فترة زمنية."⁽⁴⁾

التعريف الرابع: كما يعرف المشروع الاستثماري أيضا بأنه: "تلك العملية التي تتضمن استغلال واستخدام موارد معينة خلال فترة زمنية آنية، بهدف الحصول على منافع مقابلة في فترة زمنية لاحقة."⁽⁵⁾

(1) -نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 7.

(2) - سيد سليم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 171.

(3) - أحمد أمين سعد الله، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص: 2.

(4) - أوسري منور، بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الشلف، ص: 2.

(5) - صباح اسطيفان كجة جي، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، بغداد، 2008، ص: 2، متاح على الموقع الإلكتروني

التعريف الخامس: المشروع الاستثماري هو: "اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبياً".⁽¹⁾

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المشروع الاستثماري عبارة عن اقتراح لإنشاء كيان جديد مستقبل يقوم باستخدام الموارد المتاحة وتحويلها إلى منتج (سلعة أو خدمة) تعمل على إشباع حاجات مستخدميها بهدف تحقيق عوائد مرضية للمستثمرين.

المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكننا تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى عدة أنواع مختلفة وذلك وفقاً لمجموعة من المعايير، وفيما يلي بعض المعايير المستخدمة لتحديد نوع المشروع الاستثماري هي كما يلي:

- 1- **المشروعات حسب الملكية:** يمكن تقسيم المشروعات حسب ملكيتها إلى ثلاث أقسام هي:⁽²⁾
 - 1-1- **المشروعات الاستثمارية الخاصة:** هي المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة أو الربح على مالكيها، من هنا فإن النظرية الاقتصادية تفترض أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية لأي مشروع.
 - وعلى الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروري لاستمرار المشروع ونموه إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد، وهناك أهداف أخرى كبيرة موضعاً لاهتمام المشروعات الخاصة من أهمها:
 - تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة واسعة وثقة كبيرة في الأسواق.
 - الاحتفاظ بسيولة مناسبة كي لا يتعرض المشروع لمخاطر العسر المالي.
 - كسب أسواق خارجية وتعظيم الصادرات
- 2-1- **المشروعات الاستثمارية العامة:** هي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة، وبالتالي يعود النفع منها لجميع أفراد المجتمع إذا تمخض عنها نفع، ويتحمل أفراد المجتمع الخسارة إذا ما منيت هذه المشروعات بالخسارة.

ومن بين أهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات العامة:

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل صناعة الأسلحة والدخائر، أو لاعتبارات اقتصادية وطنية كإنشاء الدولة المنتجة للنفط مصافي لتكريره أو أسطول بحر لنقله؛
- قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية؛

⁽¹⁾ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية BOT مع مشروعات، الدار الجامعية الاسكندرية، 2005، ص: 6، 5.

⁽²⁾ - شقيري نوري موسى وأسامة عزمي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 18- 20.

- يكون الغرض من إنشاء الدولة لمشروعات إنتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلا من لجوئها لفرض ضرائب جديدة؛

- مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

1-3- **المشروعات المشتركة (المختلطة):** تعود ملكية هذه المشروعات إلى القطاع العام والخاص، فأحيانا كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم، فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات.

2- المشاريع الاستثمارية حسب النشاط الاقتصادي:

يمكن تقسيم المشاريع حسب النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع رئيسية: (1)

1-2- **مشروعات القطاع الأولي:** تشمل المشاريع في هذا القطاع مشروعات استغلال الأراضي الزراعية أو استصلاح الأراضي أو استخراج المعادن والثروات الطبيعية أو استغلال متساقط المياه أو إنشاء قنوات الري وإنشاء السدود.

2-2- **مشروعات القطاع الصناعي:** تشمل مختلف المشاريع المنتجة للسلع مثل المشروعات الصناعية الخفيفة كالمشروعات الصناعية الثقيلة مثل: الحديد الصلب.

2-3- **مشروعات قطاع الخدمات:** ويشمل هذا القسم مشروعات خدمات السياحة، مشروعات الطرق، ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والمطارات والموانئ ومشروعات التعليم والصحة، كما يشمل هذا القسم بالطبع المشروعات التجارية.

3- المشاريع الاستثمارية حسب العلاقة التبادلية:

تنقسم المشاريع الاستثمارية من حيث العلاقات التبادلية إلى ما يلي:

مشروعات مانعة بالتبادل، مشروعات مستقلة ومشروعات متكاملة، فالمشروعات المانعة بالتبادل هي تلك التي تتنافس على قدرة محدد من الموارد بحيث أن اختيار أحدها يمنع اختيار الآخر. أما بالنسبة للمشروعات المستقلة فهي تلك المشروعات التي لا يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر طالما توافرت الموارد المطلوبة، كما أن إقامة أحدها لا يكون مشروط بإقامة الآخر. أما المشروعات المتكاملة هي تلك المشروعات التي يلزم إقامة أحدها لإقامة الآخر. (2)

3- المشاريع الاستثمارية حسب الحجم:

يمكن تصنيفها إلى نوعين: (3)

(1)- محمود حسين الوادي وآخرون، **دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص: 28، 29.

(2)- زهية حوري، **تقيم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية،

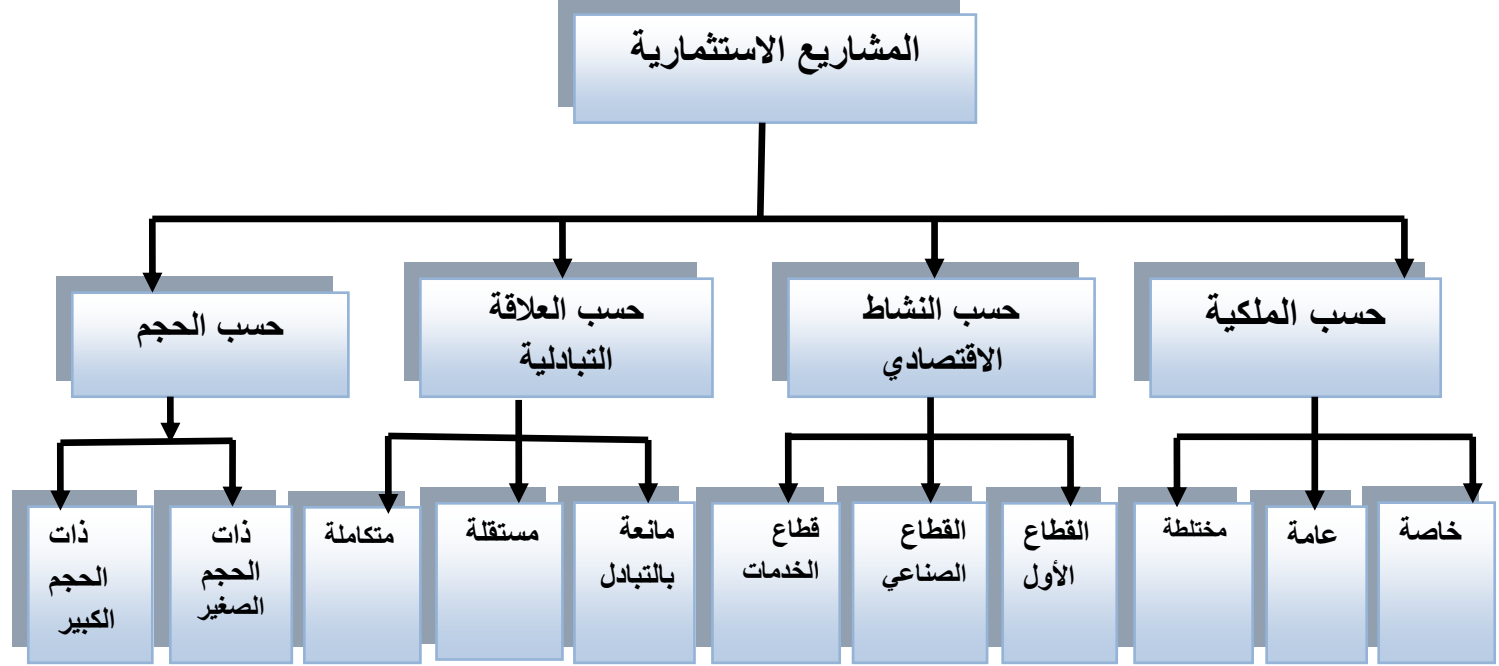
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، 2007، ص: 10.

(3)- بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،

2010/2009، ص ص: 38، 39.

- 4- مشاريع ذات الحجم الصغير: هي مشاريع ذات ميزانية ضئيلة وحجم الموارد المستعملة صغير مثلاً: بناء محل صغير....إلخ.
- 5- مشاريع ذات الحجم الكبير: هي المشاريع ذات ميزانية كبيرة وحجم الموارد المستعملة ضخم مثلاً بناء الجامعات، صناعة السفن....إلخ.

الشكل رقم (02-05): أنواع المشاريع الاستثمارية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صباح اسطيفان كجة جي، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، بغداد، 2008، ص: 2، متاح على الموقع الإلكتروني sabahkachachi.googlepages.com، تاريخ التصفح: 2017/03/04.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية BOT مع مشروعات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005 ص ص: 5، 6.
- شقيري نوري موسى وأسامة غرمي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاقتصادية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص، ص: 18-20.
- بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010/2009، ص ص: 38، 39.

المطلب الثالث: أسباب نجاح وفشل المشاريع الاستثمارية

هناك الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى نجاح أو فشل المشاريع الاستثمارية، والمتمثلة فيما يلي:⁽¹⁾

أولاً: أسباب نجاح المشاريع الاستثمارية: تتمثل هذه الأسباب في:

1- الأسباب المتعلقة بالإدارة:

- ✓ القدرة على تحديد أهداف المشروع، ووضع الخطط اللازمة؛
- ✓ الثقة بالمرؤوسين، وتحفيزهم على العمل، وتفويضهم السلطات اللازمة لإنجاز المهام؛
- ✓ الاعتماد على المعلومات الدقيقة، واستشارة أصحاب الخبرة عند اتخاذ القرارات؛
- ✓ العمل على تقليل التكاليف إلى أقل حد ممكن دون التأثير على الجودة؛
- ✓ الرقابة الصحيحة على العمل، والسير في إجراءات تقويم الأخطاء بسرعة عند حدوثها.

2- الأسباب المتعلقة بالموظفين:

- ✓ الكفاءة والخبرة بالعمل؛
- ✓ الرغبة في العمل؛
- ✓ الحرص لدى العاملين على مصلحة المنشأة، والعمل بأخلاقيات الوظيفة.

3- أسباب متعلقة ببيئة العمل:

- ✓ التعاون والعمل بروح الفريق وعدم وجود خلافات بين العاملين؛
- ✓ الأنظمة والقوانين واللوائح الداخلية والهيكل التنظيمي وإجراءات العمل والوصف الوظيفي؛
- ✓ مناخ وظروف عمل مساعدة على نجاح المشروع، مثل:
- الظروف الاقتصادية (ارتفاع متوسط دخل الفرد، انخفاض البطالة وانخفاض سعر الفائدة البنكية)؛
- الظروف السياسية المستقرة (عدم وجود حروب وصراعات داخلية)؛
- الظروف الاجتماعية (سيادة روح التعاون بين أفراد المجتمع، والالتزام بالأخلاق والعادات والتقاليد الاجتماعية مثل الصدق ودفع الحقوق لأصحابها).

ثانياً: أسباب فشل المشاريع الاستثمارية

تعرض المشاريع الاستثمارية في بعض الحالات إلى الفشل وذلك راجع إلى مجموعة من الأسباب نذكر

منها:

- 1- الظروف الاقتصادية غير المستقرة والمرتبطة بوجود البطالة، وارتفاع سعر الفائدة على الاقتراض، أو انخفاض دخل الفرد في المجتمع، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات والأرباح؛
- 2- التمويل، مثل ارتفاع سعر الفائدة على الأموال المفترضة أو عدم كفاية رأس المال؛
- 3- نقص الخبرات، تقبل كثيراً من المشاريع بسبب عدم توافر الخبرات الفنية اللازمة في مجال العمل؛

⁽¹⁾ - المشاريع الاستثمارية، متاح على الموقع <http://hrdiscussion.com/hr102151.html>، تاريخ التصفح: 2017/03/11، على الساعة

- 4- ضعف القدرة على إدارة المشروع، والتخطيط له، وتنظيم العمل وتوجيه العاملين وتحفيزهم والرقابة على أدائهم؛
- 5- عدم تعاون الموظفين في إنجاح المشروع واهتمامهم بمصالحهم الخاصة، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجهم؛
- 6- سوء التخطيط الاستراتيجي للمشروع.

المبحث الثالث: هيئات دعم المشاريع الاستثمارية ومراحل إنشاء مشروع استثماري

يمر أي مشروع استثماري بعدة مراحل مكملتها لبعضها البعض، انطلاقاً من مرحلة ما قبل الاستثمار ثم مرحلة الاستثمار وأخيراً مرحلة التشغيل، حيث سخرت مجموعة من الهيئات تعمل على تقديم اعانات وتسهيلات لأصحاب المشاريع عامة والمشاريع المصغرة خاصة، والاستثمار في هذه الأخيرة له أهمية بالغة.

المطلب الأول: هيئات دعم المشاريع الاستثمارية

لقد تم تسخير مجموعة من الهيئات في الجزائر الهدف منها دعم المشاريع الاستثمارية وتسهيل الاستثمار وتنظيمه، نذكر منها

1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI":⁽¹⁾

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجانب من خلال تقديم الخدمات التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
 - استقبال المستثمرين المقيمين والغير مقيمين واعلامهم ومساعدتهم ؛
 - تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية لمؤسسات وتجديد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي ؛
 - منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في اطار الترتيب المعمول به؛
 - تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
 - التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء؛
 - تخفيض اجال الرد على المستثمرين من 30 يوم الى 72 ساعة فيما يتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز والى 10 ايام فيما يتعلق بمزايا الاستغلال.
- لقد حلت هذه الوكالة محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار من خلال ادخال العديد من التعديلات على اليات عمل هذه الأخيرة حيث تم الابقاء على صيغة الشباك الوحيد والذي يضم مختلف الإدارة والهيئات المعنية بالاستثمار.

(1)- الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص ص:72،73.

1-1- المجلس الوطني للاستثمار "CNI":⁽¹⁾

الذي أنشأ بأمر القانون 01-03 وهدفه ترقية وتطوير الاستثمار حيث يقترح الاستراتيجيات وأولويات الاستثمارات، تكييف أرباح الاستثمارات في حال تغيير الشروط العلمية، وجميع المعايير اللازمة لتشجيع وتطوير نظام الاستثمارات، كما أنه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف صندوق دعم الاستثمار، وهذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة، ويتكون من وزارة المالية، التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي والأمانة تحت رقابة ANDI.

1-2- صندوق دعم الاستثمار:

هو صندوق مسير من طرف ANDI بالتعاون مع CNI الذي يحدد حجمه، وهدفه التكفل الجزئي والكلي بالأعمال والتجهيزات والتكاليف وبعض الامتيازات الخاصة، أما بالنسبة للمشاريع التي يمكنها الاستفادة من خدمات الصندوق فهي المشاريع التي تقع بالمناطق التي يجب تطويرها والمشاريع الخاصة للرقابة.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ":⁽²⁾

هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لانعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال انشاء المؤسسات المصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد انشئت سنة 1996، لها فروع جهوية، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة. ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، حيث جاءت كهيئة مسؤولة عن المؤسسات المصغرة، بهدف خلق مناصب شغل للحد من ظاهرة البطالة. من مهام الوكالة:⁽³⁾

- ✓ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛
- ✓ تعد بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛
- ✓ تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛
- ✓ تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاول أو مؤسسة إدارية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل، وبرامج التشغيل الأولي لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.

(1) - سهام شيهاني وطارق حمول، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15، 16 نوفمبر 2011.

(2) - شعيب اتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص: 80.

(3) - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، www.ansej.dz، تاريخ التصفح 2017/04/27، الساعة: 21:35.

تعتمد عملية التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على التمويل الثنائي، التمويل الثلاثي، إذ كلاهما يتضمن استثمار التوسيع واستثمار الإنشاء.

2 - التركيبة المالية للتمويل الثنائي (استثمار الإنشاء):

المستوى الأول: قيمة الاستثمار أقل من 2000000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
75%	25%

المستوى الثاني: قيمة الاستثمار ما بين 2000000 دج ، 10000000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
80%	20%

2-التركيبة المالية للتمويل الثلاثي (استثمار الانشاء):

المستوى الاول: قيمة الاستثمار اقل من 200000 دج.

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
5%	25%	70%

المستوى الثاني: 2000000 دج و 10000000 دج

المساهمات الشخصية		القرض بدون فائدة		القرض البنكي	
المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	/		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
8%	10%			72%	70%
		20%			

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، www.ansej.dz، تاريخ التصفح 2017/02/14، الساعة: 21:35.

ملاحظة:

نفس الشيء نلاحظه في التمويل الثنائي والثلاثي الذي يخص استثمار التوسع الذي يهدف صاحب المؤسسة من خلاله إلى توسيع نشاط المؤسسة بعد مرحلة استغلال الاستثمار.

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC":

3-1- تعريف:

أسس الصندوق الوطني للتأمين عن الأضرار بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 تطبقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11 ماي 1994م، وتعتبر الركيزة الأساسية

التي يركز عليها لحماية المهنيين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، يشمل الصندوق الوطني للتأمين على ثلاث مديريات جهوية، وكل مديرية جهوية لها عدد من الوكالات الولائية.⁽¹⁾

3-2- مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

يعمل هذا الصندوق على إعادة ادماج عاطلين عن العمل والحفاض على الشغل كان نشاطه الاول هو التأمين على البطالة، توسعت مهامه الى المساهمة في تطوير عملية خلق النشاطات لفائدة البطالين كما يلي:

- ✓ المساهمة في تمويل النشاطات في اطار القرض المصغر بشكل خاص من خلال المساهمات المالية في صندوق الضمان للمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة؛
- ✓ امكانية المساهمة في تمويل خلق نشاطات من طرف البطالين المؤهلين للتأمين على البطالة؛
- ✓ تطوير مراكز المساعدة في العمل الحر وهو فضاء مخصص لحاملي المشاريع الراغبين في مرافقتهم في مساهمهم في خلق مؤسسات.⁽²⁾

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM":

بدأت القروض المصغرة لأول مرة في الجزائر في أوائل عام 1999، ويعتبر القرض المصغر جزء لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، يمس شريحة لا بأس بها من السكان ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي. إن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متتالية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي، والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي.

تتكفل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، بتقديم هذا النوع من الخدمات، تعمل الوكالة- الجهة المسيرة لهذا البرنامج- على تطبيقه وتجسيده ميدانيا، بتمكين المواطنين والمواطنات الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم، والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات مع استثناء النشاطات التجارية والتي سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الثالث.

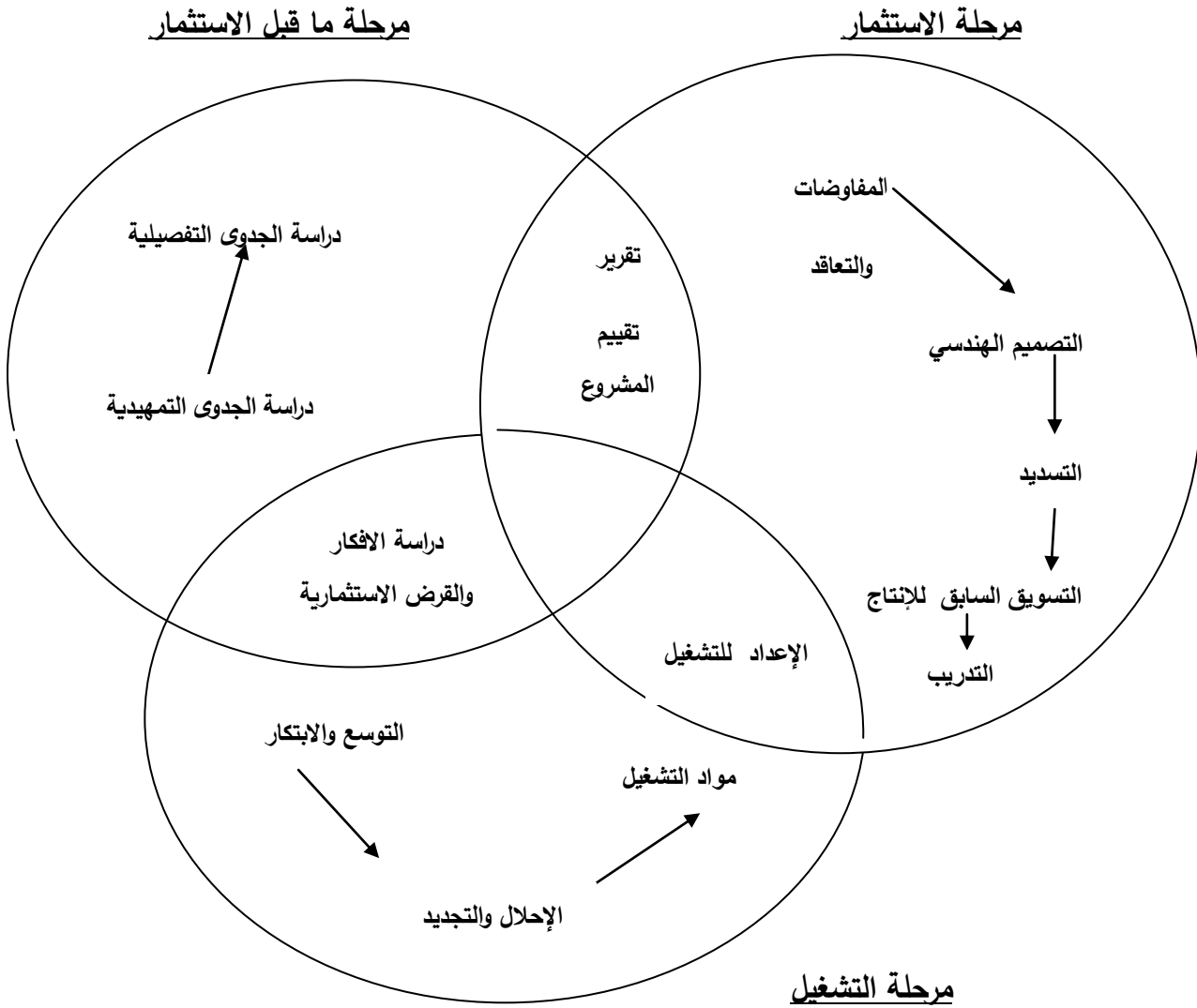
(1)- مرغاد لخضر، محمد جلاب، آليات دعم ومساعدة إنشاء وموافقة الصغيرة والمتوسطة في ضوء الفكر المقاوالاتي، الملتقى الدولي حول آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 3-5 ماي 2011، ص: 7.

(2)- فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014 ص: 180.

المطلب الثاني: مراحل إنشاء مشروع استثماري

إن أي مشروع استثماري يمر بمراحل متعددة بدء بكونه يكون عبارة عن فكرة، حتى يصل إلى تنفيذه وتشغيله، مروراً بمرحلة الدراسة التمهيديّة والتفصيلية له.

الشكل رقم (02-06): مراحل إنشاء مشروع استثماري



المصدر: يحيى عبد الغاني أبو الفتوح، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 25.

نلاحظ من الشكل أن أي مشروع استثماري يتضمن المراحل التالية:

1- مرحلة ما قبل الاستثمار أو مرحلة دراسة الجدوى

إن نجاح المشروع الاستثماري يتوقف على هذه المرحلة، وما تحتويه من تحليل قانوني، بيئي وتسويقي. فهذه المرحلة تعتبر كأساس للمرحلتين القادمتين، وهما مرحلتا التنفيذ والتشغيل، فهذه المرحلة تقيد في:⁽¹⁾

(1) - يحيى عبد الغني أبو الفتوح، دراسات جدوى المشروعات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص: 26.

- ✓ توفير أساس جيد لرجل الأعمال أو المستثمر أو متخذ القرار لاتخاذ القرار المناسب، وذلك للقيام بالمشروع الاستثماري أو رفضه؛
- ✓ تيسير الترويج للمشروع الاستثماري الذي تقترحه سواء الهيئات الحكومية أو الدولية؛
- ✓ استبعاد دراسة الجدوى التي لا داعي لها؛
- ✓ دراسة الجدوى التمهيدية وذلك بالتقرير الأولي للمشاريع أو الأفكار، وذلك بغية حذف المشاريع أو الأفكار التي لا تتلاءم أو غير صالحة لعدة أسباب، كعدم توفير الأموال الضرورية لتمويلها؛
- ✓ دراسة الجدوى التفصيلية والتي تكون على الأفكار المقبولة أولاً، ثم العمل على المفاضلة بينها سواء كان على أساس الربحية المالية أو المنفعة العامة التي يقدمها المشروع؛
- ✓ التقرير النهائي للمشروع وذلك باختيار مشروع أو أكثر، والعمل على التنفيذ الحقيقي لهذا المشروع.

2- مرحلة تنفيذ المشروع (مرحلة الاستثمار)

- تعتبر هذه المرحلة كمرحلة إعداد منشآت المشروع، وهي تمر بالخطوات التالية: ⁽¹⁾
- ✓ إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية، وعقود المقاولات التي تشمل المناقصات وتقييم العروض والمفاوضات؛
- ✓ تهيئة القواعد التنظيمية والمالية والقانونية لتنفيذ المشروع؛
- ✓ حيازة ونقل التكنولوجيا والهندسة الأساسية والمعرفة الفنية؛
- ✓ حيازة وتجهيز الأرض، وتهيئة الموقع، بالإضافة إلى أعمال الإنشاء والبناء والأعمال المدنية الأخرى؛
- ✓ تأمين الإمدادات اللازمة للمشروع، وإنشاء إدارة المشروع؛
- ✓ اختيار وتدريب العمالة؛
- ✓ التشغيل التجريبي وبدء الإنتاج.

فعملية توفير الجو المالي لتنفيذ المشروع يتمثل في اعتماد التمويل المالي للمشروع، وذلك وفق المصادر المدروسة في الجدوى المالية.

أما عملية وضع الرسومات الهندسية للمؤسسة تكون وفق حجم الإنتاج المتوقع ونوعية السلع المنتجة، وعدد الآلات والمعدات المستعملة في الإنتاج، وأن تأخذ هذه المؤسسة الصناعية الأمن الصناعي بعين الاعتبار، تجنباً للحوادث التي تحدث فيها.

أما فيما يخص تدريب الموظفين قبل تشغيل المؤسسة ليكونوا على استعداد في مرحلة التشغيل الفعلي، وكفاءتهم تؤثر في كفاءة العمليات التشغيلية.

وفي مرحلة التنفيذ أهم شيء هو الوقت، لأنه قد نجد مصاريف على عدة مرات نظراً لطول فترة التنفيذ.

(1) - محمد هشام خواجكية، دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 44.

3- مرحلة التشغيل الفعلي

وهذه المرحلة تعتبر كمرحلة الإنتاج الحقيقي، وفيما نجد عدة مشاكل تظهر سواء على المدى القريب، المتوسط أو البعيد. فعلى المستوى القريب أو القصير نجد أن المشاكل التي تظهر تكون متعلقة بتطبيق تقنيات الإنتاج، وتشغيل الآلات والمعدات، بسبب نقص العمال ذوي المهارات الكافية. أما على المستوى البعيد فنجد أن المشاكل التي تظهر تكون مرتبطة بالاستراتيجيات المختارة والتكاليف الإنتاجية والتسويقية، وبعائدات المبيعات.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار في المشاريع المصغرة

إن الاستثمار في المشاريع المصغرة له أهمية كبيرة، نوجزها فيما يلي:⁽¹⁾

أولاً: الأهمية الاقتصادية للاستثمار في المشاريع المصغرة

مما لا شك فيه أن اقتصاد الدول يعتمد اعتماداً كبيراً على الاستثمار في المؤسسات الكبيرة، والتي غالباً ما تكون تابعة للقطاع العام، إذا تسهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية، ولكن تحتاج هذه الاستثمارات إلى استثمارات في المؤسسات الصغيرة والمصغرة سواء في توفير المواد الأولية أو في التسويق الشامل لتغطية حاجات السوق، لأنه من غير الاقتصادي لها أن تغطي بقاع السوق، ومثال ذلك حاجات مصانع إنتاج الحليب ومشتقاته إلى مربّي الأبقار في توفير المادة الأولية، وكذا الحاجة إلى تجار التجزئة لتصريف مبيعاتهم، ومنه يظهر جلياً ضرورة وجود نوع هذا الاستثمار للدور الهام الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

- ✓ الحد من البطالة وتوفير مناصب شغل؛
- ✓ توفير المواد الأولية للاستثمارات الكبيرة في غالب الأحيان؛
- ✓ تصريف منتجات المؤسسات الكبيرة؛
- ✓ تساعد على زيادة حجم المبيعات وتوزيع مما يقلل من تكاليف التخزين؛
- ✓ العمل على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كفاءتها؛
- ✓ التجديد في الخدمات والمنتجات المقدمة؛
- ✓ استغلال الثروات المحلية؛
- ✓ القضاء على الاحتكار وتحقيق التوازن الجهوي.

(1)- كافي فريدة، كبير صباح، التمويل المصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2010/2009، ص، ص: 61-63.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للاستثمار في المشاريع المصغرة

إن للاستثمارات في المشاريع المصغرة والصغيرة تأثيرا كبيرا في طريقة حياة المجتمعات، وتؤثر تأثيرا في حياتهم اليومية، فهي تحسن من الظروف المعنية من خلال رفع الدخل الفردي وتقلل من الآفات الاجتماعية المنتشرة من خلال الحد من البطالة وتوفير مناصب شغل محفزة، وتحافظ على استمرار الصناعات والمهن التقليدية من خلال إنشاء مؤسسات عائلية حرفية متخصصة، تنشأ أجيالا من الشباب يملكون زمام المبادرة وينظرون إلى المستقبل بنظرة تقاءل، وتنتشر في المجتمع التفكير المنظم الذي يؤثر بشكل ما على تصرفات أفراد، هذا القليل مما يمكن حصره من الدور الاجتماعي لهذا النوع من الاستثمار بالرغم من شاعته واتساعه.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل استطعنا أن نلمس مدى أهمية الاستثمار على المستوى الاقتصادي وذلك نظرا لتأثيره الشديد عليه، فالاستثمار يعتبر عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي فهو محور الحياة الاقتصادية على المستوى الفردي والكلية، وهو ذو دور حيوي في الاقتصاد الوطني. وذلك بإقامة المشاريع الاستثمارية الناجحة التي تعتبر من عوامل توجيه عناصر الانتاج والكفاءات والقدرات المتاحة من اجل جعل الاقتصاد يخطو خطوات نحو الرقي والازدهار.

ولإقامة اي مشروع لابد من مروره بمراحل متكاملة تضمن السيرورة الحسنة له ومعرفة أسباب نجاحه، وتجنب أسباب فشله للوصول إلى الأهداف المسطرة، وعلى ضوء الدور الفعال للمشاريع الاستثمارية في الاقتصاد، فإنه يتوجب على الدولة أن تولي اهتمامها أكثر بدعم المشاريع الاستثمارية، من خلال وضع آليات لذلك وتسخير توفير التمويل اللازم بالشكل المناسب.

الفصل الثالث:

تمويل المشاريع
الاستثمارية من طرف
مديرية الوكالة الوطنية
لتسيير القرض المصغر

تمهيد:

نظرا للدور الاستراتيجي الذي تلعبه المشاريع الاستثمارية في كل الاقتصاديات من حيث الإنتاج، التشغيل والابتكارات بحكم أنها قوة محركة للإبداع والابتكار، وتشجيعا للنشاطات الاقتصادية الصغيرة (العمل في المنزل) من خلال توفير خدمات مالية تتماشى مع احتياجات الأفراد غير المؤهلين للاستفادة من القرض، نسلط الضوء على إحدى الآليات الموضوعة من طرف الحكومة لجعل التمويل المصغر أداة فعالة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التي تقدم قروض بدون فوائد وبرامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري لهذه المشاريع. فكان اختيارنا لمديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر ميلة، وهذا من أجل إتمام الدراسة التطبيقية بالنسبة لموضوعنا، ويرجع ذلك إلى أهمية هذه الوكالة من سلسلة وكالات الدعم الجزائرية وكذا إلى سمعتها في تمويل بعض المشاريع، إضافة إلى مساهمتها في تمتين البنية التحتية للاقتصاد الوطني. وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ANGEM -

المبحث الثاني: نظرة عن مديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر - ميلة - ومراحل مرافق

مشروع استثماري

المبحث الثالث: استمارة موجهة للمستفيدين من المشاريع وبعض المشاكل والاقتراحات

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف محاربة البطالة والفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ومن خلال تقديمها لقروض بدون فوائد وهي تابعة لوزارة التضامن الوطني الأسرة وقضايا المرأة.

المطلب الأول: نظرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولاً: نشأة الوكالة

الوكالة عبارة عن هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة التي أنشأها أصحاب المشاريع المصغرة، تهدف الوكالة لمحاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف.⁽¹⁾

وعقب التوصيات خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، وطبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي 13-4 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004.⁽²⁾

ثانياً: تعريف الوكالة

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

من أجل تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي، والذي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات و خليتين) إضافة إلى 49 وكالة ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بـ 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة.

كما تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية والمتمثل في الفرع الجهوي، تشرف هذه الهيئة الصغيرة على مديريات الوكالات الولائية وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة، حيث هناك شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل مديريات الوكالة الولائية.

⁽¹⁾ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد 6، المؤرخ في 25 جانفي 2004، ص: 8.

⁽²⁾ - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz، بتاريخ 2017/04/14، على الساعة: 20:30 .

كما هناك هيئة تابعة للوكالة تتمثل في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القروض.

ثالثا: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تزود الوكالة بمجلس توجيهي ولجنة مراقبة يديرها مدير عام، حيث يقترح المجلس التوجيهي تنظيم الوكالة على الوزير المكلف بالتشغيل الذي يعرض على رئيس الحكومة.

1-مجلس التوجيه: يتكون من الأعضاء الآتيين:

- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل؛
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية؛
- ممثل الوزير المكلف بالمالية؛
- ممثل الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة؛
- ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- ممثل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- ممثل وكالة التنمية الاجتماعية؛
- ممثل الصندوق الوطني لغير الأجراء؛
- ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية؛
- ممثل الغرفة الوطنية للفلاحة؛
- ممثل الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات؛
- ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف؛
- ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة .

03 ثلاثة ممثلين عن الجمعية الوطنية التي يماثل هدفها هدف الوكالة ويتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه.⁽¹⁾

2-المدير العام:

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل وتنتهي مهامه بالشكل نفسه. وتصنف وظيفة المدير العام للوكالة استنادا للوظيفة العليا للدولة لمكلف بهمة لدى رئيس الحكومة، ويخول للمدير العام للوكالة سلطة التسيير للتصرف باسم الوكالة ولحسابها.⁽²⁾

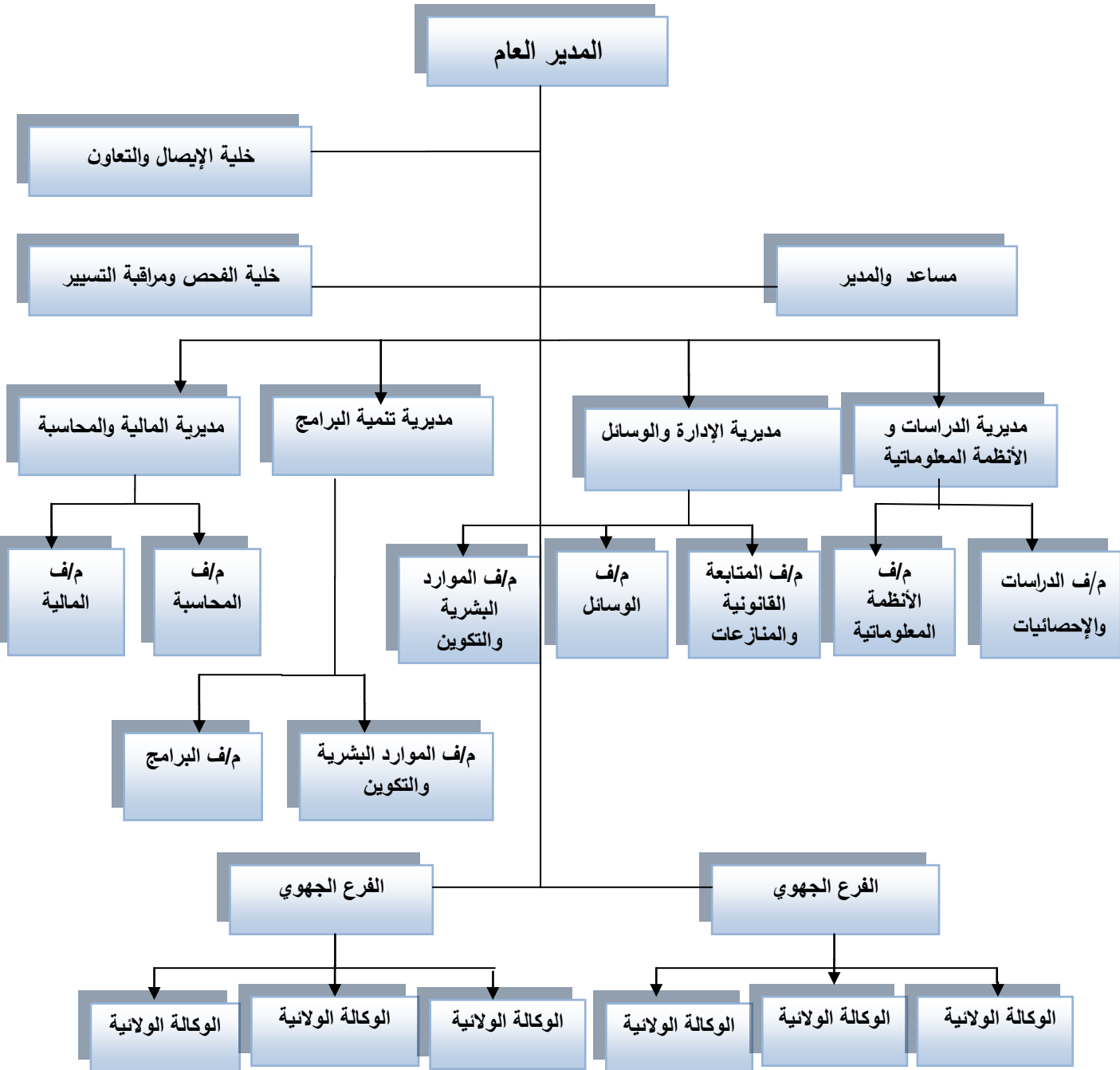
(1)- الجريدة الرسمية، المادة (8) من المرسوم التنفيذي 04-14، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

(2)- الجريدة الرسمية، المادة (20) من المرسوم التنفيذي 04-14، مرجع نفسه، ص: 10.

3- لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة 03 أعضاء يعينهم مجلس التوجيه، وتعين لجنة المراقبة رئيساً من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها، مهمتها التكلف بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التنفيذ.⁽¹⁾

شكل رقم(03-07): التنظيم المركزي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz، بتاريخ 2017/04/14، الساعة: 20:30.

⁽¹⁾ - الجريدة الرسمية، المادة(22- 23) من المرسوم التنفيذي 04- 14، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

رابعاً: أهداف ومهام الوكالة: من بين الأهداف التي تسعى الوكالة لتحقيقها: محاربة البطالة والفقر: في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل المنزلي والذاتي، إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة؛

- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية: بعد خلق نشاطات اقتصادية منتجة للسلع والخدمات المدرة للمدخل؛

- تنمية روح المقابلة: عوضاً عن الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

أما المهام الأساسية للوكالة تتمثل في:

- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛

- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛

- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة خصوصاً بما يلي:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز؛

- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛

- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، وكذا مراقبة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

خامساً: المستفيدون من خدمات الوكالة وشروط الاستفادة

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم؛

- المرأة التي ترغب في العمل في بيتها؛

- الأشخاص لاسيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي؛

- حاملي شهادات التكوين المهني؛

- الحرفيين؛

- المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.

وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة، ذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

أما الشروط الواجب توافرها للاستفادة من خدمات الوكالة فتتمثل في:

- بلوغ سن 18؛
- عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة ب1% من الكلفة الإجمالية للنشاط؛
- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛
- الالتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد القرض للبنك ومبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

سادسا: نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

منذ انطلاق نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عملت على تقديم القروض بمختلف أنواعها، وفيما يلي بعض الإحصائيات حول التمويل الممنوح منذ نشأة الوكالة إلى غاية بداية سنة 2017.

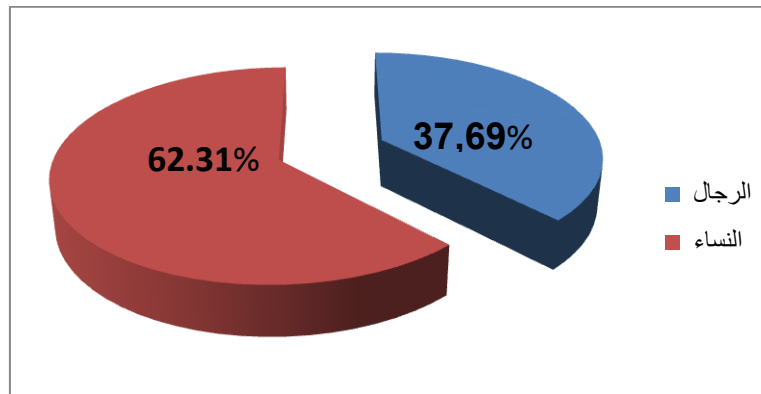
1. القروض الممنوحة حسب الجنس

جدول رقم (02-03): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب الجنس

النسبة	عدد القروض الممنوحة	جنس المستفيد
62,31%	491089	النساء
37,69%	297073	رجال
100%	788162	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz، بتاريخ 2017/04/14، الساعة: 21:35.

شكل رقم (03-08): توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أغلب تمويلات القرض المصغر الممنوحة لإنشاء المشاريع الاستثمارية تذهب لتمويل المرأة، حيث أن أكبر فئة مستفيدة هي فئة النساء وذلك بنسبة 62,31% أي ما يعادل 491089 قرض، في حين فئة الرجال حظيت بنسبة اقل قدرت بـ 37,69% والبالغة 297073 قرض. وهذا راجع الى أن النساء أكثر اهتماما بهذه القروض وأكثر اقبالا.

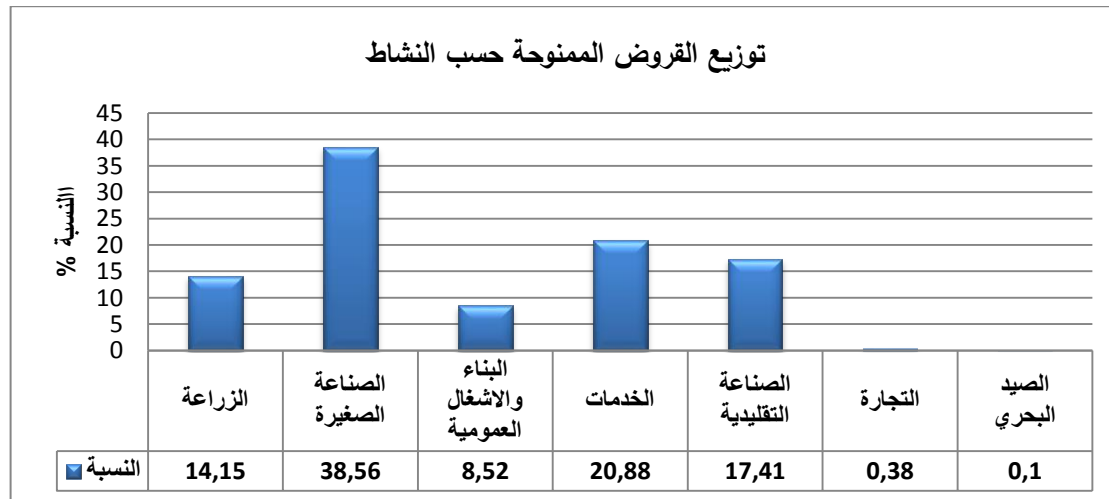
2. القروض الممنوحة حسب النشاط

جدول رقم (03-03): عدد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

عدد القروض الممنوحة	قطاع النشاط
111564	الزراعة
303880	الصناعة الصغيرة
67179	البناء والأشغال العمومية
164532	الخدمات
137193	الصناعة التقليدية
3031	التجارة
783	الصيد البحري
788162	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تاريخ التصفح: 2017/04/14، الساعة: 21:35.

شكل رقم (09-03): توزيع القروض الممنوحة حسب النشاط



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz تاريخ التصفح: 2017/04/14، الساعة: 21:35.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومن خلال التمويل الذي تمنحه استطاعت خلق مشاريع استثمارية معتبرة في قطاعات مختلفة وهذا منذ إنشائها إلى غاية بداية سنة 2017، غير أن أغلب هذا التمويل وجه لنشاط الصناعات الصغيرة الذي احتل الصدارة،

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

حيث بلغ 303880 قرض ما يغطي نسبة 38,56% من إجمالي القروض الممنوحة، يليه نشاط الخدمات ب 164532 قرض، بعده الصناعات التقليدية تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 17,41% ما يعادل 137193 قرض، ثم تأتي الزراعة، البناء والأشغال العمومية، التجارة والصيد البحري بنسبة 14,15%، 8,52%، 0,38%، 0,1% على التوالي.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الممنوحة من طرف ANGEM والخدمات التي تقدمها

أولاً: صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعتمد الوكالة ANGEM في برنامج تمويلها على صيغتين انطلاقاً من السلفة الصغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100000 دج، قد تصل إلى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب).

قروض معتبرة لا تتجاوز 1000000 دج تستدعي تركيب مالي مع إحدى البنوك، كما تسمح كل صيغة تمويلية بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع. وتتمثل هاتين الصيغتين في:

✓ **التمويل الثنائي: (مقترض و ANGEM):** قرض بقيمة 100.000 دج بدون فائدة والذي يمكن أن تصل قيمته إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب من أجل شراء مواد أولية تسدد خلال فترة زمنية لا تتعدى 3 سنوات.

جدول رقم (03-04): سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية (أقصاها 100.000 دج)

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	الملف المطلوب
حتى 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	0%	100%	0%	- شهادة إقامة. - نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السباحة. - صورة شمسية حديثة. - شهادة ميلاد أصلية. - نسخة من بطاقة حرفي فلاح أو سجل تجاري. - رقم التعريف البريدي أو البنكي. - فاتورة شكلية للمواد الأولية. تعهد والتزام لشراء المواد الأولية.

المصدر: وثائق من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر - ميلة-

✓ **التمويل الثلاثي: (بنك ومقترض و ANGEM):** قرض بقيمة لا تتعدى 1000.000 دج تخصص لاقتناء عتاد صغير والمادة الأولية اللازمة لإنشاء مشروع، ويتم تسديدها على مدى 11 سنة. والتمويل يقدم كالتالي:

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

- المساهمة الشخصية 1%؛
- قروض بدون فوائد 29%؛
- قرض بنكي بنسبة 70%؛
- تخفيض على الفوائد من 5% إلى 20% من نسبة الفائدة التجارية للبنوك حسب حالات تعديلات صيغ التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

جدول رقم (03-05): قرض بنكي مكمل بسلفة بدون فائدة من الوكالة (من 100001 دج حتى 1000000 دج)

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	الملف المطلوب
100.000 دج حتى 1000.000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	0%	- شهادة إقامة. - نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة. - صورة شمسية حديثة. - شهادة ميلاد أصلية. - نسخة من الدبلوم، أو شهادة العمل أو تريس أو تأهيل. - فاتورة شكلية للعتاد (التجهيزات). - فاتورة شكلية للمواد الأولية أقصاها 50.000 دج . - فاتورة شكلية للبضائع أقصاها 300.000 دج - كشف كمي.

المصدر : وثائق من طرف الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر -ميلة-

وابتداء من 22 فيفري 2011 اتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تقتضي تامين أجهزة دعم إنشاء النشاطات، ويتعلق الأمر بمجموعة من التعديلات المقترحة، تخص صيغ التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وشملت التعديلات النقاط التالية:

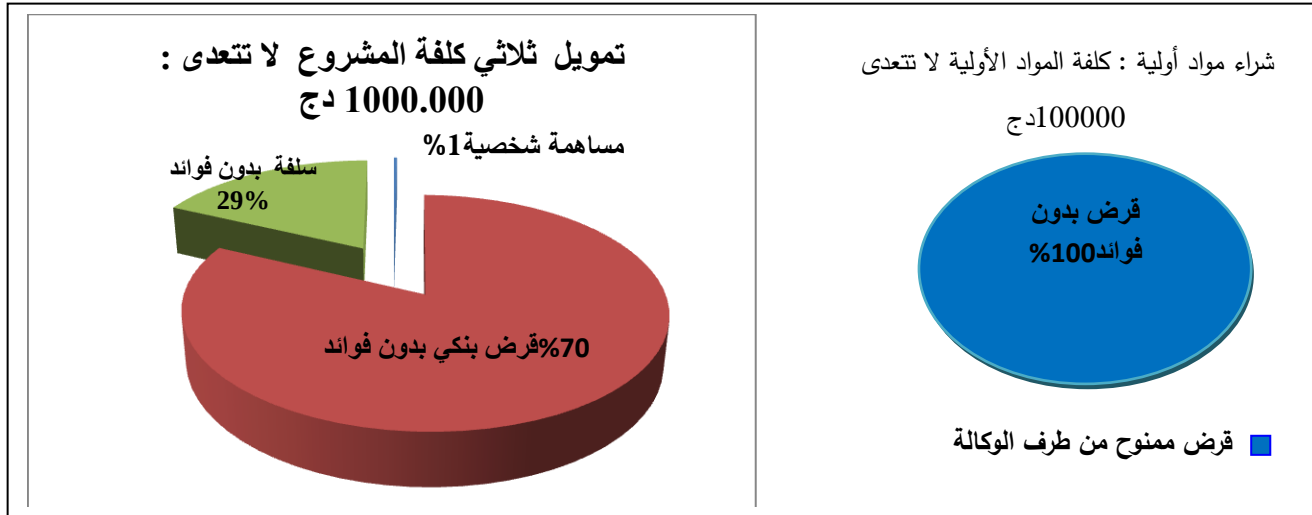
- ✓ رفع قيمة القروض بدون فائدة المخصص لاقتناء المواد الأولية من 30.000 دج إلى 100.000 دج، مع إلغاء المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي كانت تقدر ب 10%؛
- ✓ رفع قيمة القرض المخصص لاقتناء أدوات أولية صغيرة، وكذا المادة الأولية الضرورية لمباشرة النشاط من 400.000 دج إلى 1000.000 دج في إطار التمويل الثلاثي؛
- ✓ تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1% بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي؛

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

✓ رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى 95% في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا؛

✓ رفع نسبة القرض بدون فائدة الموجه إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى 29% من تكلفة المشروع.

شكل رقم (03-10): أنماط التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM



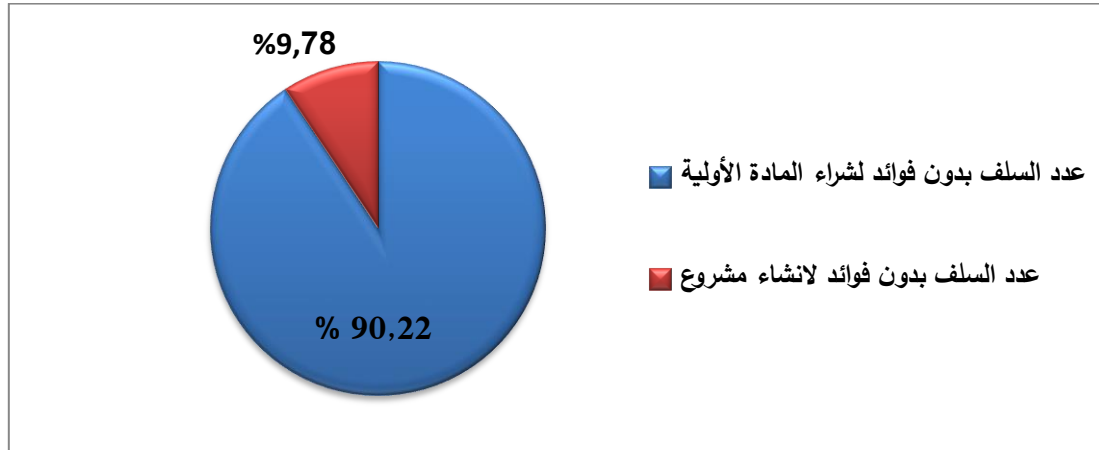
➤ القروض المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نمط التمويل المقدم

جدول رقم (03-06): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب نمط التمويل

النسبة حسب البرامج (%)	عدد القروض الممنوحة	برامج التمويل
90.22	711095	عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية
9.78	77067	عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع
100	788162	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz، بتاريخ 2017/04/14، الساعة: 21:35.

شكل رقم (03-11): توزيع القروض حسب نمط التمويل



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz، بتاريخ 2017/04/14، الساعة: 21:35.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه، أن عدد القروض الممنوحة بدون فوائد لشراء المواد الأولية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حازت على النسبة الأكبر والمقدرة ب 90,22% من إجمالي القروض الممنوحة، على حساب القروض الممنوحة بدون فوائد لإنشاء مشروع التي حظيت بنسبة 9,78% فقط.

ثانيا: الخدمات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتمثل أهم الخدمات، المساعدات والامتيازات التي تمنحها الوكالة فيما يلي:

1. المرافقة والتمويل: وتشمل:

- القرض البنكي: والذي يتم ضمانه من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، يمنح بنسب فائدة صفرية، أي لا تقع على عاتق المستفيد أي فوائد، إنما تتحملها الخزينة العمومية؛
- منح الوكالة سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من التكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق 100000 دج، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 250000 دج على مستوى الجنوب؛
- يمنح تأجيل لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي.

2. الامتيازات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاثة سنوات؛
- إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاثة سنوات؛
- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم انشاؤها من قبل المقاولون؛

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
 - تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:
 - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70 %.
 - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50 %.
 - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25 %.
- ### 3. الخدمات غير المالية:

- المرافقة والدعم والمساعدة على إنشاء الأنشطة أي المشاريع؛
- تكوين المقاولين ومرافقتهم مرافقة فردية في مراحل إنشاء المشروع؛
- المرافقة والنصح والمساعدة التقنية؛
- الاستفادة من التكوينات في مجال تسيير المؤسسة والمشاركة في الصالونات والمعارض التي تنظمها الوكالة؛
- تكوين حسب برنامج CREF (كفاءة إنشاء مؤسساتكم)، GERME (كفاءة التسيير الأحسن لمؤسساتكم) في إطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعمل؛
- تكوين في مجال التعليم المالي (FEFG)؛
- وضع موقع في الانترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

جدول رقم (03-07): حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة

عدد المستفيدين	الأنشطة المنجزة
85017	التكوين في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة GTPE
73058	التكوين في مجال التربية المالية العامة FEFG
838	التكوين حسب برنامج GET AHEAD
160170	العدد الإجمالي للمقاولين المكونين
71897	اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية
21897	صالونات عرض بيع
253634	العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz ، بتاريخ 2017/04/14، الساعة: 21:35.

المطلب الثالث: إجراءات الحصول على التمويل المصغر من طرف الوكالة لإنشاء مشروع

استثماري

تتبع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مجموعة من الإجراءات من أجل تقديم الخدمات للراغبين في الاستفادة من القرض لتمويل مشاريعهم انطلاقاً من استقبالهم حتى مرحلة التحصيل، ونوجزها فيما يلي:

يتم استقبال الراغبين في الاستفادة من التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تسجيلهم في سجل الزيارات ويقدم لهم شرح لجميع أنواع القروض الممنوحة، بعدها يتم ايداع الملف وتأتي مرحلة التحقيق الإداري أين تجمع القوائم الاسمية للدوائر على شكل ملف واحد، وتحول للتحقيق داخليا ثم خارجيا للتأكد من وضعية المستفيد لدى الجهات المعنية (CNAS، CNAC CASNOS، ANSEJ) ويخلص هذا التحقيق لوجود ملفات برد سلبي وملفات برد ايجابي، في هذه الأخيرة يتم التحضير للجنة التأهيل التي ينتج عنها:

✓ **ملفات مؤجلة:** تحول للتسوية أو الالغاء.

✓ **ملفات مرفوضة:** تحول للمرافق من أجل اعداد مقرر الالغاء وارسال نسخة من الالغاء للمقاول المعني، وتصنيف الملف عند المكلف بالدراسات المالية.

✓ **ملفات مؤهلة بشرط:** تحول للتسوية أو الالغاء مع مباشرة اعداد الدراسة التقنو اقتصادية واعداد شهادة التأهيل لملفات المقاولين الذين قاموا بتسوية وضعيتهم.

✓ **ملفات مؤهلة:** في هذا النوع من الملفات يتم اعداد وطباعة الدراسة التقنو اقتصادية، دفتر الشروط، جدول الأقساط وسندات الأمر. كما يتم استدعاء المقاولين لاستلام شهادة التأهيل واستكمال الملف البنكي، وحضور الدورة التكوينية. يتم التحقق من الوثائق ويحول الملف للبنك المعني وذلك بعد اعداد محضر معاينة المحل.

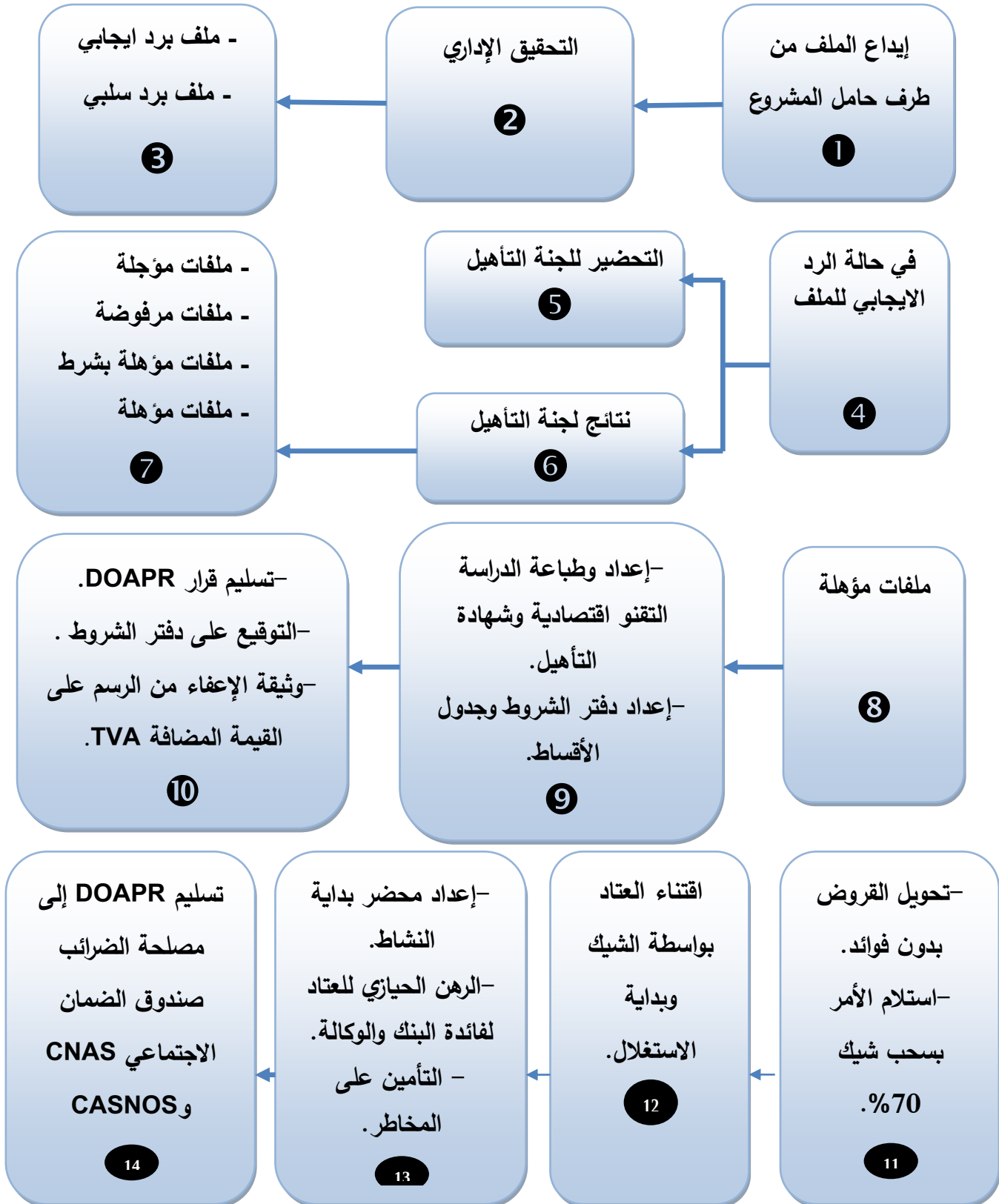
بعد استلام الموافقة البنكية يسجل على مستوى الوكالة ويحول الملف للمكلف بصندوق الضمان المشترك لإعداد وصل الدفع وعقد الانخراط، وبعد احضار وصل الايداع يوجه الملف الى طلب التمويل. وبعدها تأتي مرحلة التمويل أين يتم تسجيل DOAPR وارسال المقاول لتسجيلها في دار المالية، مع احضار وثيقة الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة من مفتشية الضرائب بالإضافة الى شهادة التأهيل والفواتير الجديدة من أجل تحرير أمر بسحب شيك 30%، عند احضار الشيك من طرف المقاول وشهادة تواجد العتاد يحولها المرافق للمكلف بالدراسات المالية لتحرير أمر سحب شيك 70% .

وأخيرا في مرحلة الاستغلال بعد مطابقة العتاد يتم اعداد محضر بداية النشاط، والرهن الحيازي للعتاد لفائدة البنك أولا والوكالة ثانيا، مع اعداد مقرر الاعفاءات الضريبية والتأمين على المخاطر. وتسلم DOAPR الى مصلحة الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي (CASNOS، CNAS).

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

ويمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل الموالي:

شكل رقم (03-12): مراحل إنشاء مشروع استثماري في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة-

المبحث الثاني: نظرة عن مديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر

- ميلة - ومراحل مرافقة مشروع استثماري

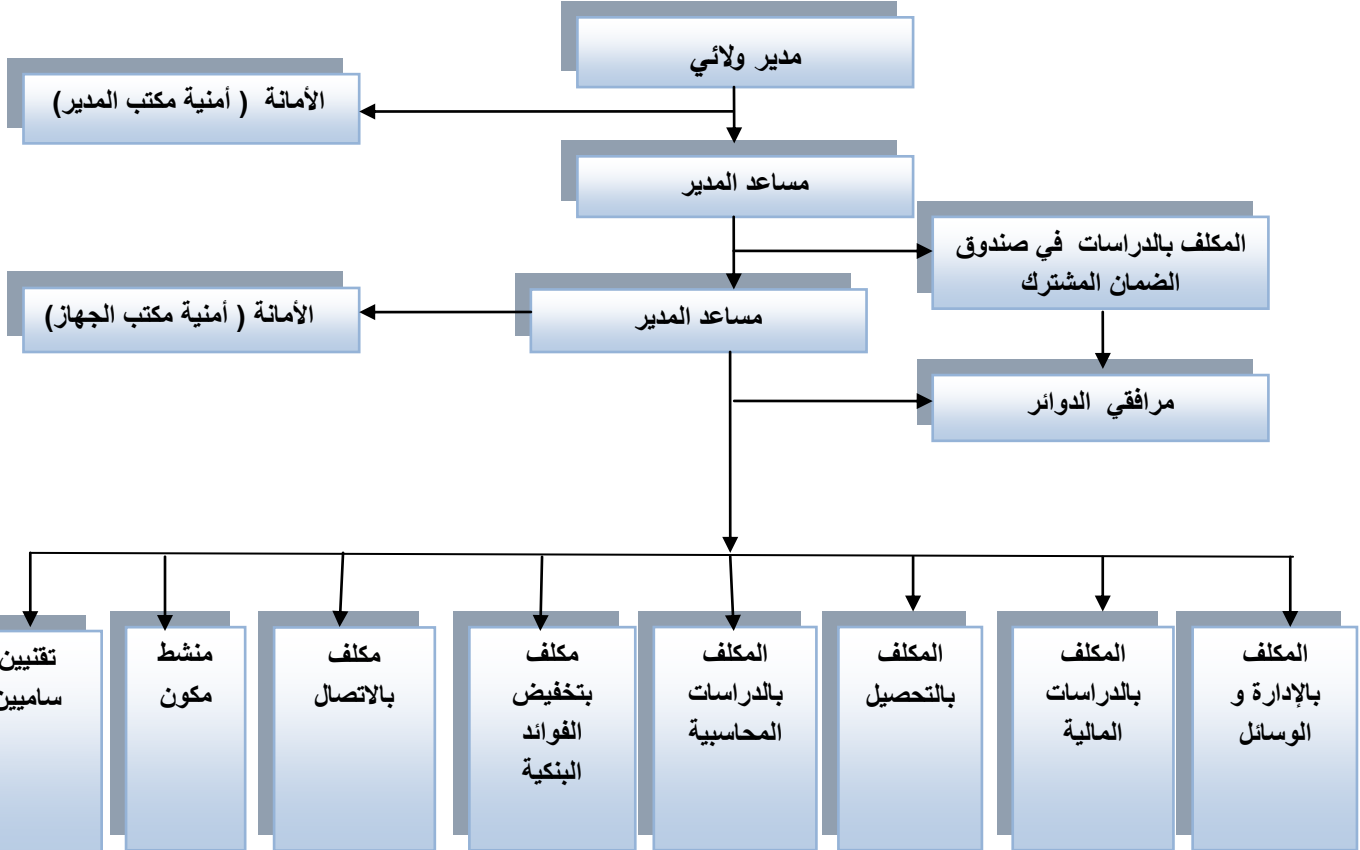
تتكون الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 10 فروع جهوية، كل فرع جهوي ييسر خمس 05 مديريات، فمديرية الوكالة الولائية - ميلة - تابعة للفرع الجهوي قسنطينة الذي يضم كل من مديرية باتنة، جيجل، أم البواقي، قسنطينة وميلة. وتطرقنا في هذا المبحث إلى هذه الأخيرة.

المطلب الأول: تقديم مديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر - ميلة -

بدأت مديرية الوكالة الولائية لميلة العمل سنة 2005، لها 20 مكتب مرافقة موزعة على 13 دائرة وتتعامل مع مجموعة من البنوك المتمثلة في: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الوطني الجزائري BNA وبنك التنمية المحلية BDL.

يتكون هيكلها التنظيمي من عدة مكلفين يعملون مع بعضهم البعض ويقومون بوظائفهم مباشرة في نفس المستوى (مستوى أفقي) يترأسهم المدير الولائي.

الشكل رقم (03-13): الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر - ميلة -



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: معلومات من مديرية الوكالة الولائية - ميلة-

- 1- المدير الولائي:** هو المسؤول عن المديرية وصاحب القرار في جميع الأعمال التي تقوم بها، وظيفته الرئيسية ترأس لجنة التأهيل والتمويل، إضافة إلى كونه يمثل الوكالة إزاء الغير، وينسق بين مرافقي الدوائر ويقوم بمتابعتهم ومراقبة أعمالهم .
- 2- أمينة مكتب المدير:** هي بمثابة همزة وصل بين المدير وباقي المكاتب والمواطنين، من مهامها تسجيل وحفظ وتنظيم الوثائق الإدارية المرسلة والمستلمة، إضافة إلى استقبال الزوار قبل مقابلة المدير .
- 3- مساعد المدير:** يأتي في الدرجة الثانية بعد المدير الولائي، ينوب عنه في مختلف الانشغالات والأمر الإدارية غير أنه لا يمكنه المصادقة على التمويل.
- 4- المكلف بالدراسات في صندوق الضمان المشترك:** يسير الصندوق الذي يعتبر مستقل عن الوكالة في التسيير، يقوم بإعداد عقود الانخراط، إحضار الوثائق المالية من البنك، مع المتابعة الدائمة والمستمرة للمستفيدين خلال مدة القرض إلى غاية تسديد مستحقاتهم البنكية.
- 5- المرافق الرئيسي:** يمنح شهادات التسديد الكلي للقروض للمستفيدين ويعالج مشاكلهم الإدارية، كما يقوم بمراقبة ومتابعة وتدقيق الملفات قبل مرورها بلجنة التمويل والتأهيل.
- 6- أمينة مكتب الجهاز:** تقوم بتسجيل الملفات في سجل لجنة التأهيل وتستدعي المرافقين وترسل دعوات حضور لأعضاء البنوك، مع إعداد القوائم الاسمية للملفات.
- 7- مرافقي الدوائر:** هم بمثابة الركيزة الأساسية للمديرية وذلك لصلتهم المباشرة مع المواطنين، حيث يوجد 20 مرافق موزعين على 13 دائرة من مهامهم:
 - تسجيل طالبي القروض في سجل الزيارات والتأكد من توفر الشروط العامة فيهم للاستفادة من التمويل؛
 - التدقيق في الوثائق المقدمة في الملف وإعداد بطاقة المعلومات الشخصية لطالب القرض كما تقوم بملأ وثيقة التعهد والالتزام الخاصة بالمشروع؛
 - تأهيل الملفات خلال لجنة التأهيل والتمويل ومتابعتها حتى مرحلة الاستغلال.
- 8- المكلف بالإدارة والوسائل:** يوفر الوسائل المالية الخاصة بأعمال الوكالة ومتابعة الأوراق والطلبات الإدارية الخاصة بالعمال مع الإشراف على السائقين.
- 9- المكلف بالدراسات المالية:** يقوم بإعداد طلبات التمويل الخاصة بالمقاولين المؤهلين باللجان للفرع الجهوي وإعداد أوامر التحصيل.
- 10- المكلف بالتحصيل:** يقوم بتحرير الاذونات وإرسالها عبر البريد المضمون، وإعداد محضر شفهي بناء على تصريحات المستفيدين الذين لم يقوموا بعملية التسديد .
- 11- المكلف بالدراسات المحاسبية:** يقوم بإعداد المقاربة بين قوائم الأشخاص الذين سددوا مستحقاتهم على مستوى البنك والذين سددوها لدى مكتب التحصيل.

12- المكلف بمتابعة تخفيض الفوائد البنكية: يراقب جداول تسديد القروض وذلك من أجل تحديد الفارق المترتب الواجب دفعه.

13-المكلف بالاتصال: يقوم بأيام تحسيسية وتطبيق الاتفاقيات الممضاة مع المديريات الأخرى(مديرية التكوين المهني، مؤسسات إعادة الإدماج، المديرية الولائية لترقية المرأة الريفية) وإعداد حصيلة النشاطات الشهرية للمستفيدين.

14-منشط مكون: يقوم بتكوين طالبي القروض وذلك في مجال التربية المالية الإجمالية خاص بأصحاب القروض أقل من 100000 دج، وتكوين التسيير الأحسن للمؤسسة المصغرة خاص بأصحاب المشاريع 1000000 دج .

15- تقني سامي: يسجل ملفات المستفيدين على قائمة البيانات الخاصة بالوكالة ومتابعتها.

المطلب الثاني: النشاطات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يرمي القرض المصغر إلى الإدماج ال اقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات. وفيما يلي بعض الأنشطة الممولة من طرف الوكالة:

1-النشاطات الصناعية الصغيرة جدا: تتمثل في:

- **الصناعات الغذائية:** صناعة العجائن الغذائية، مرطبات وحلويات، تحميص وطحن القهوة ؛
- **صناعة الألبسة:** الملابس الجاهزة والتقليدية، الأفرشة والأغطية، النسيج ؛
- **الصناعات الجلدية:** صناعة الأحذية والألبسة الجلدية؛

2-النشاطات الفلاحية: تشمل ما يلي:

- **نشاطات التربية:** كتسمين العجول، تربية الدواجن، تربية النحل؛
- **أعمال زراعة الأرض:** إنتاج الحبوب، الخضر والفواكه، مشتلة الزهور.

3-النشاطات الحرفية:

- **الطرز التقليدي، الخزف والزجاج والنقش على الخشب.**

4-النشاطات الخدماتية:

- **خدمات الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع.**

5-نشاطات الأشغال العمومية والبناء: كصناعة مواد البناء الجاهزة.

6-النشاطات التجارية:

- **مواد غذائية عامة، تجارة بالجملة لمواد الإنتاج، تجارة بالتجزئة للألبسة الجاهزة.**

❖ **حصيلة التمويل الممنوح من طرف الوكالة خلال الفترة 2010-2016**

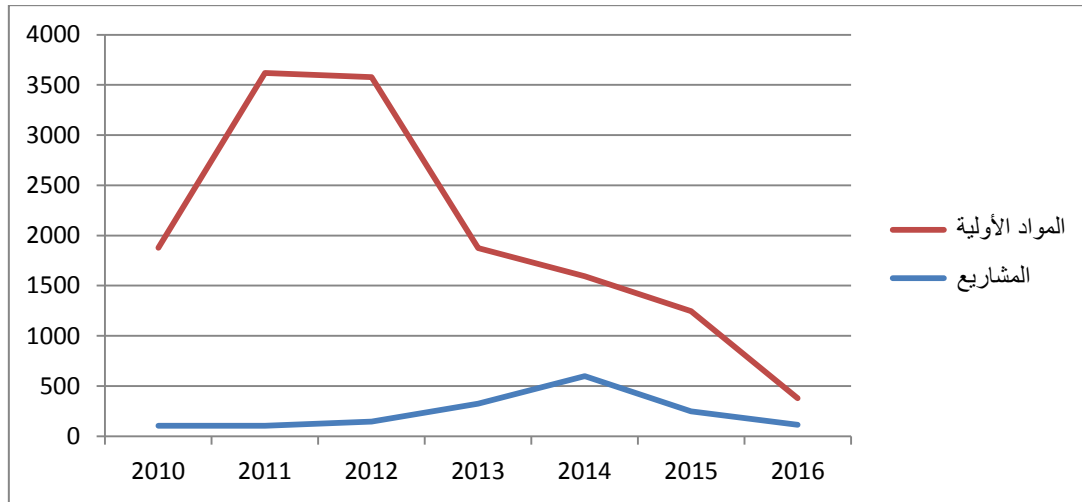
جدول رقم (03-08): حصيلة التمويل الممنوح من طرف الوكالة خلال الفترة 2010-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
114	247	598	324	145	103	103	المشاريع
264	1000	995	1550	3434	3515	1773	المواد الأولية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصاءات مقدمة من طرف الوكالة.

ويمكن توضيح الجدول السابق في الشكل التالي:

شكل رقم (03-14): المبالغ المالية المقدمة من طرف الوكالة خلال الفترة 2010-2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل السابقين لاحظنا أن المواد الأولية حازت على الحصة الأكبر من تمويل الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر-ميلة- منذ السنوات الأولى لنشاطها على حساب المشاريع الاستثمارية التي عرفت تزايد تدريجي حتى بلوغ ذروتها سنة 2014، وذلك راجع لتردد وخوف طالبي القروض من المجازفة في إقامة مشاريع جديدة تتطلب دفع مساهمة شخصية، إضافة إلى نقص خبرتهم وتجاربهم في المجال.

❖ حصيلة المشاريع في مختلف القطاعات الممنوحة من طرف الوكالة من 2010 إلى غاية 2016.

الجدول رقم (03-09): توزيع طلب القروض حسب نوع النشاط منذ 2010 الى غاية 2016

نوع النشاط	عدد القروض	النسبة
الحرف	124	7,63%
الفلاحة	103	6,34%
الخدمات	1146	70,52%
الصناعات الصغيرة	76	4,68%
الأشغال العمومية والبناء	89	5,48%
التجارة	87	5,35%
المجموع	1625	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصاءات مقدمة من طرف الوكالة.

لاحظنا من خلال الجدول أعلاه أن الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر لميلة من خلال تمويلها استطاعت خلق مشاريع معتبرة في قطاعات مختلفة وهذا منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2016، غير أن أغلب هذه التمويلات وجهت لقطاع الخدمات الذي احتل الصدارة حيث بلغ 1146 قرض من إجمالي القروض الممنوحة، وهذا يدل على أن الشباب المستثمر يتوجه إلى هذا القطاع كونه لا يحتاج إلى خبرة كبيرة، ومن جهة أخرى هذا التوجه يعكس الذهنية السائدة لدى الشباب المتمثلة في الربح السريع والبعيد عن المخاطرة، يليه قطاع الحرف بـ 124 قرض، بعده الفلاحة أتت في المرتبة الثالثة رغم كون الولاية تتسم بطابعها الفلاحي، ثم تأتي الأشغال العمومية والبناء، التجارة بـ 89 قرض و 87 قرض على التوالي وأخيرا الصناعات الصغيرة بـ 76 قرض.

المطلب الثالث: سير عملية التمويل لنماذج مشاريع محققة من طرف مديرية الوكالة الولائية – ميلة –

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، دعم المشاريع الاستثمارية من خلال توفير التمويل اللازم لها، وتبني مشاريع ذات الجودة للأشخاص البطالين والراغبين في العمل، وذلك في إطار عروضها الخاصة لتمكين الفرد من إنشاء مشروعه الخاص. وفيما يلي نماذج حية عن عمليات إنشاء مشاريع استثمارية عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بحيث تطرقنا في هذا المطلب إلى تفاصيل عملية التمويل.

النموذج الأول: إنشاء ورشة خياطة

الاسم واللقب: الزغدة بوعاج

الولاية: ميلة

الدائرة: القرارم قوقة

النشاط: صناعة الألبسة التقليدية.

نوع التمويل: ثلاثي (بنك، وكالة، صاحب المشروع)

كلفة التمويل: 852339,17 دج

بداية المشروع: 2014/05/30.

أولاً: تقديم الملف على مستوى الوكالة

ملف المشروع يتمثل في إنشاء ورشة خياطة للسيدة الزغدة بوعاج، التي تبلغ من العمر 65 سنة، وهذا المشروع من النوع الثلاثي (بنك، وكالة، صاحب المشروع)، وكل من هذه الأطراف تتحمل نسبة من المشروع حسب الجدول السابق رقم 08-.

وقد مر هذا المشروع على عدة مراحل نذكرها على التوالي:

1- الاستقبال وإيداع الملف:

تم استقبال الملف في خلية القرارم قوقة وذلك يومي الاستقبال الأحد والثلاثاء. المكون من الوثائق التالية:

- شهادة ميلاد أصلية؛
 - وثيقة تعهد مسلمة من الوكالة؛
 - 02 شهادة ميلاد؛
 - 02 بطاقة إقامة؛
 - 02 نسخة الدبلوم؛
 - فاتورة شكلية للعتاد (التجهيزات). - ملحق رقم 01-
 - فاتورة شكلية للتأمين على العتاد. - ملحق رقم 02-
- وقدر مبلغ التجهيزات (الآلات) 724000 دج، ومصاريف التأمين على العتاد 680820 دج، وقام عمال الخلية بإجراء تحقيق على صاحبة الملف في المصالح التالية: CASNOS، ANSEJ، CNAC، CNAS للتحقيق من وضعيتها (التحقيق الإداري).

2- عرض الملف على لجنة التأهيل:

يقوم كل مرافق بعرض ملفات المشاريع ذات الوضعية الجيدة على لجنة التأهيل المتكونة من المدير الولائي ومرافقي دوائر الولاية للقرض المصغر الممثلون للوكالة مع طاقم

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

من أعضاء البنوك التجارية وممثل صندوق الضمان المشترك.
ومن خلال هذه اللجنة تم مناقشة المشاريع واختيار البنوك للمشاريع التي سوف تتحمل نسبة من تمويلها، وقد تم اختيار هذا الملف من قبل بنك BNA وتوضح الموافقة البنكية على القرض في- ملحق رقم 03-

3- الموافقة على المشروع:

بعد عرض الملف على لجنة التأهيل واختياره من قبل بنك BNA، تم استكمال باقي الإجراءات اللازمة من إعداد الدراسة التقني اقتصادية وشهادة التأهيل وإعداد دفتر الشروط(ملحق رقم 04) وجدول الأقساط وسندات الأمر، كما تم الاتصال بالسيدة الزغدة بوعاج من أجل حضور الدورة التكوينية وغيرها من الإجراءات السابقة الذكر.

ثانياً: تمويل المشروع

❖ مساهمة الوكالة:

تم تمويل المشروع من طرف المديرية الولائية - ميلة - حسب النسبة القانونية لتحمل المشروع المتمثلة في 29 % من القيمة الإجمالية للمشروع والتي قدرت ب 242094.38 دج.

❖ المساهمة الشخصية:

تحملت السيدة الزغدة بوعاج نسبة من المشروع أو ما يعرف بالمساهمة الشخصية 1% من القيمة الإجمالية للمشروع وقد قدرت ب 8348.08 دج. كما تحملت بعض المصاريف الناتجة عن قيام المشروع منها: المصاريف الجبائية، مصاريف الرهن...؛ كل هذه المعلومات تتضح في - ملحق رقم 05- بالإضافة إلى تحملها لقيمة ضمان المشروع التي يتم دفعها لصندوق الضمان المشترك التي تضمن للمستفيد حق قيمة ونجاح عملية المشروع، وقدرت قيمته 17520 دج - ملحق رقم 06- وبناء على هذه المساهمة تقوم الوكالة بإعداد جدول اهتلاك القرض.

❖ مساهمة البنك:

تحمل بنك BNA نسبة 70% من القيمة الإجمالية للمشروع والتي قدرت ب 584365.74 دج وقد تم إعطاء الأمر بتسديد القيمة من خلال شيك مسلم للمستفيدة من طرف البنك .

جدول رقم (03-10): مصادر تمويل المشروع المقترح

المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي(BNA)	قيمة المشروع
01 %	29%	70%	100%
8348.08	242094.38	584365.74	834808.20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة - ملحق رقم 04 -

النموذج الثاني: محل مواد غذائية عامة

الاسم: أيوب شوقي.

السن: 25 سنة.

الولاية: ميلة.

الدائرة: القرارم قوقة.

النشاط: محل مواد غذائية عامة.

نوع التمويل: ثلاثي (بنك BADAR، وكالة، صاحب المشروع).

كلفة المشروع: 890000,00 دج.

بداية النشاط: جانفي 2017.



لقد زاولت مختلف الأنشطة لدى الخواص رغم أنني تمنيت العمل لحسابي الخاص، إذ كان لي ميول للتجارة، وكانت رغبتني هي فتح محل خاص لبيع المواد الغذائية العامة، كنت أفتقد للإمكانيات المادية، فالمبلغ الذي كنت أدخره لا يكفي لي للبدء بمشروعي.

وفور علمي بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر توفر خدمات على مستوى الدائرة وتقوم بتمويل هذا النوع من المشاريع، الأمر الذي جعلني أفكر في خوض مجال التجارة بحكم التجربة المكتسبة فيه. وفي سبيل كسب الوقت أودعت ملف طلب القرض، وقد انتظرت مدة عامين حتى تم الرد بالموافقة، وقامت باختيار العتاد والتجهيزات حسب قيمة مبلغ القرض المقدر بـ 890000,00 دج، وكذا متطلبات النشاط والسعر الذي اقترحه الممولون.

بعد الحصول على التمويل قمت بشراء: ثلاث ثلاجات، واجهة العرض، رفوف لوضع السلع وباقي الأدوات الأخرى، وبالموازاة بذلت جهد كبير من أجل العثور على محل يناسبني من حيث الموقع، وسعر الإيجار...

فالأمر حاليا تسير بشكل مقبول وأني متيقن أن السنة الأولى لانطلاق المشروع هي بمثابة سنة تحضيرية لوضع شروط نجاح النشاط لاحقا، وفي الوقت الراهن اعتبر أي تقييم لذلك سابق لأوانه إلا أنني أعتقد أنني وفرت كل الوسائل الأساسية لتطوير نشاطي في المستقبل، من خلال الحصول على محل أوسع ومجهز من كل المستلزمات.

النموذج الثالث: تربية النحل

الاسم: حسين سامح.

السن: 35.

الولاية: ميلة.

الدائرة: القرارم قوقة.

النشاط: تربية النحل.

نوع التمويل: ثلاثي (بنك BADR، الوكالة وصاحب المشروع)

كلفة المشروع: 940000,00 دج.

بداية النشاط: أوت 2014.

بتاريخ 14 جوان 2012 تقدمت إلى الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر لميلة، بطلب قرض في إطار التمويل المصغر من أجل تمويل مشروع الاستثماري المتمثل في تربية النحل وذلك في صيغة التمويل الثلاثي، أي ضمن قرض 1000000 دج. وقد كانت فكرة التحاقى بهذه الوكالة نتيجة لاستفادة اثنين من أفراد أسرتي (أبي وأخي) من التمويل لتربية النحل، أيضا ونجاحهم مبدئيا في ذلك، حيث كان احتكاكي بهما كفيل لتكوين خبرة لدي في هذا المجال.

بعد قيامي بتحضير الوثائق الضرورية سالفة الذكر للحصول على التمويل وإيداعها في الوكالة، انتظرت فترة سنتين، أثناء لجنة التأهيل تم عرض ملفي مع باقي الملفات أين تمت مناقشة مشروعتي وقبوله والموافقة عليه، مع اختيار البنك الذي سيتحمل نسبة 70% من قيمة التمويل (بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالقرارم قوقة)، وتم استكمال باقي الإجراءات اللازمة والاتصال بي من أجل حضور الدورة التكوينية حول كيفية وطريقة تربية النحل.

بعدها أتت مرحلة التمويل أين تحمل كل طرف النسبة الملقاة على عاتقه، وكبداية لتجسيد المشروع على أرض الواقع قمت بشراء كل المستلزمات الضرورية، وجعلت من مزرعتي المكان الأنسب لمزاولة نشاطي بحكم أن تربية النحل تكون في الطبيعة، طموحي حاليا هو فرض نفسي في هذا النشاط واحتلال مكانة في السوق ومحاولة توسيعه مستقبلا.



المبحث الثالث: استمارة موجهة للمستفيدين من المشاريع وبعض المشاكل والاقتراحات

ارتأينا الاستعانة بالاستمارة من أجل دعم الدراسة التطبيقية. بحيث وجهناها إلى المستفيدين من التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة- وتم اختيار 30 شخص ممن استفادوا من التمويل وانشئوا مشاريع. وقد كانت الاستمارة مكونة من محورين، تضمن المحور الأول معلومات شخصية ومهنية للمستفيدين، أما المحور الثاني فتضمن أسئلة حول التمويل وإنشاء المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: تحليل الاستثمارات الموجهة للمستفيدين من المشاريع

بعد جمعنا لمعطيات هذه العينة الخاصة بالمستفيدين من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة - قمنا بتحليل المحور الأول حول المعطيات الأولية والمحور الثاني حول التمويل والمشاريع الاستثمارية.

أولاً: تحليل المحور الأول حول البيانات الشخصية

❖ تصنيف مستفيدي العينة حسب الجنس:

شملت الاستمارة على 30 مستفيد، منها 09 مشاريع تعود ملكيتها للمرأة وهذا ما يظهر في الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (03-11): تصنيف مستفيدي العينة من التمويل حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية(%)
نساء	09	30%
رجال	21	70%
	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستمارة.

من خلال الجدول اتضح لنا أن 30% من العينة تمثل استفادة المرأة من التمويل المصغر للمشاريع، ومشاركتها تنحصر في الحرف التقليدية والخدمات، في حين أن النسبة الأكبر والتي تمثل 70% كانت من نصيب الرجال، وهذا راجع إلى نوعية النشاطات التي يقوم بها كل منهم.

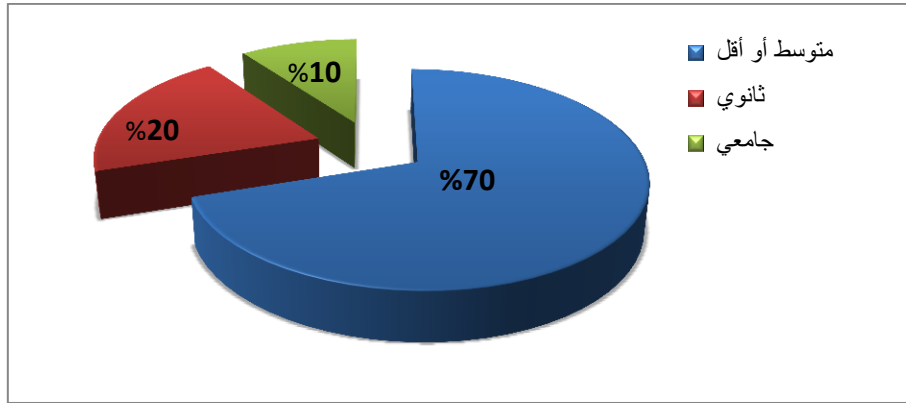
❖ تصنيف مستفيدي العينة من التمويل حسب المستوى التعليمي:

جدول رقم (03-12): تصنيف مستفيدي العينة من التمويل حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية(%)
متوسط أو أقل	21	70%
ثانوي	06	20%
جامعي	03	10%
	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستمارة

الشكل رقم (03-15): تصنيف مستفيدي العينة من التمويل حسب المستوى التعليمي

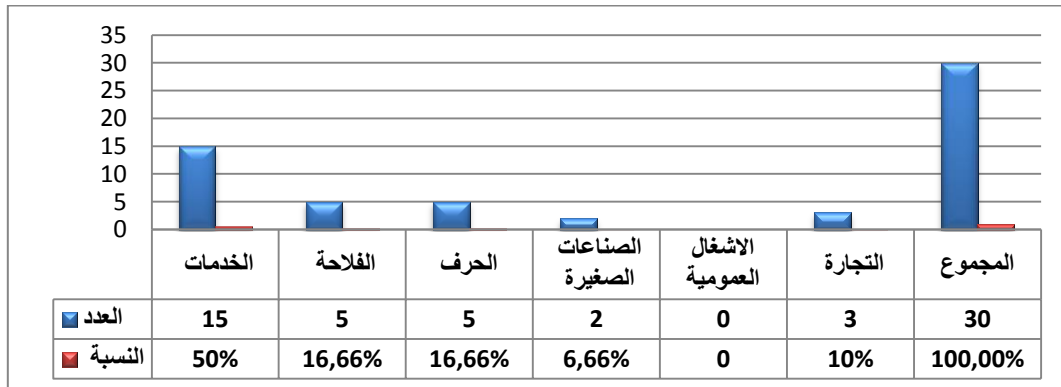


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الشكل والجدول أعلاه لاحظنا أن النسبة الأكبر للمستفيدين من التمويل لديهم مستوى تعليمي متوسط أو أقل والمتمثلة في 70%، وذلك راجع إلى أن الحصول على التمويل لا يشترط مستوى تعليمي عالي، بل يكفي أن يكون مؤهل في نشاطه المختار وله فكرة مسبقة حوله.

❖ تصنيف مستفيدي العينة من التمويل حسب القطاعات:

الشكل رقم (03-16): تصنيف مستفيدي العينة من التمويل حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستمارة.

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

من خلال قراءتنا للشكل، لاحظنا أن الإقبال الكبير لمستفيدي العينة تركز على قطاع الخدمات بنسبة 50%، ثم تأتي باقي القطاعات بنسب متفاوتة مع غياب قطاع الأشغال العمومية والبناء.

1- تحليل المحور الثاني حول التمويل وإنشاء ودعم المشاريع الاستثمارية

شملت الاستمارة الموجهة للمستفيدين على 12 سؤال، تجلت حول خدمات الوكالة والتمويل والمشاريع. وكانت إجاباتها على النحو التالي:

السؤال الأول: هل نوعية المشروع هي سبب التوجه إلى الوكالة؟

النسبة	التكرار	
66.67%	20	نعم
33.33%	10	لا
100%	30	المجموع

نلاحظ أن 66.67% من العينة أكدوا على أن نوعية مشاريعهم الاستثمارية هي سبب التوجه للوكالة، لأنها مشاريع مصغرة ولا تتطلب أموال كثيرة أي أنه تمويل مصغر، في حين 33.33% منها صرحوا بأن الخدمات والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة حفزتهم للتوجه إليها وكانت لهم السبيل لتجسيد مشاريعهم.

السؤال الثاني: هل تلقيت نصائح وإرشادات من قبل الوكالة قبل بداية المشروع؟

النسبة	التكرار	
40%	12	نعم
60%	18	لا
100%	30	المجموع

لاحظنا أن 40% من العينة قالوا أنهم تلقوا نصائح وإرشادات من قبل الوكالة قبل بداية المشروع، في حين أن 60% من العينة لم يتلقوا نصائح وإرشادات وذلك نظرا لتوفر معلومات مسبقة لديهم وذلك يعود لكثرة المستفيدين من خدماتها وانتشارها الواسع.

السؤال الثالث: هل أنت راض عن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة؟

النسبة	التكرار	
83.33%	25	نعم
16.67%	05	لا
100%	30	المجموع

نلاحظ أن 83.33% من العينة يقولون بأنهم راضون على الخدمات المقدمة من طرف الوكالة، بينما 16.67% لا يرون ذلك، بالعكس يقولون بأن الخدمات المقدمة غير كافية والدليل على ذلك أنه لا توجد للدورات التكوينية من أجل التعرف على آخر الطرق والأساليب في إدارة المشاريع من أجل إنتاج ذو نوعية جيدة ومردود عالي خاصة في المشاريع الإنتاجية.

السؤال الرابع: هل تلقيت صعوبات في الحصول على التمويل؟

النسبة	التكرار	
90%	27	نعم
10%	03	لا
100%	30	المجموع

نلاحظ أن 90% من العينة أكدوا على وجود صعوبات للحصول على التمويل وذلك نظرا لكثرة الإجراءات والوثائق، فكلما كانت طويلة ومعقدة كان هناك عائق أمام نجاح مشاريعهم ونقص رغبتهم في القيام بها، في حين 10% منها صرحوا بأن حصولهم على التمويل كان سهلا وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي تقوم به الوكالة من توفير للوسائل المادية والمعنوية من أجل إنجاح هذا البرنامج.

السؤال الخامس: هل المبلغ المقدم من طرف الوكالة كافٍ لبداية المشروع؟

النسبة	التكرار	
80%	24	نعم
20%	06	لا
100%	30	المجموع

لاحظنا أن 80% من العينة يرون أن المبلغ المقدم من قبل الوكالة كافٍ لبداية مشروعهم، في حين أن 20% من العينة يرون العكس، وذلك راجع لاحتياج المشروع لغطاء تمويلي كبير غالبا في بدايته من

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

أجل تغطية النفقات من مصاريف إعدادية وصيانة ومصاريف شراء المواد الأولية التي تعرف ارتفاعا مستمرا.

السؤال السادس: هل صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة تتلاءم وطبيعة المشروع؟

النسبة	التكرار	
70%	21	نعم
30%	09	لا
100%	30	المجموع

لاحظنا أن 70% من العينة قالوا أن صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة تتلاءم وطبيعة مشاريعهم الاستثمارية والدليل أن هناك نوعين من التمويل سواء الثنائي أو الثلاثي، وصاحب المشروع يختار نوع التمويل الذي يناسب مشروعه، في حين أن 30% من العينة لم يتفقوا مع صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة، وقالوا بأنها لم تتلاءم وطبيعة مشاريعهم بعد تطبيقها على أرض الواقع.

السؤال السابع: هل تعتقد أن خفض نسبة المساهمة الشخصية من شأنه زيادة عدد المشاريع الاستثمارية وبالتالي زيادة عدد مناصب الشغل؟

النسبة	التكرار	
80%	24	نعم
20%	06	لا
100%	30	المجموع

من الجدول لاحظنا أن 80% من المستفيدين يرون أن خفض نسبة المساهمة الشخصية من شأنه زيادة عدد المشاريع الاستثمارية، في حين أن 20% يرون العكس، وتبريرهم لذلك انه مهما خفضت نسبة المساهمة الشخصية تبقى فئة من الشباب العاطل عن العمل لا يملك هذه النسبة.

السؤال الثامن: هل الفترة الفاصلة بين تاريخ الحصول على التمويل وتاريخ تسديد القسط كافية ؟

النسبة	التكرار	
13,33%	04	نعم
86,67%	26	لا
100%	30	المجموع

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

نلاحظ أن 13,33 % من العينة يرون أن الفترة الفاصلة كافية، في حين أن 86,67 % يرون أن المدة غير كافية، ويعود ذلك إلى أنه في بداية المشروع تكون معالم السوق غير واضحة، حيث أن المستثمر لا يملك حصة في السوق (لا يملك زبائن) بالإضافة إلى المنافسة من المنتجات السابقة (لها مكانة في السوق) وأيضاً إلى المنافسة من المنتج الأجنبي، وبالتالي فإن هذه المدة لا تكفي لتحقيق عوائد لتسديد أقساط القرض .

السؤال التاسع: هل هناك متابعة فعلية من طرف الوكالة؟

النسبة	التكرار	
70%	21	نعم
30%	09	لا
100%	30	المجموع

نلاحظ أن 70 % من العينة يقولون بأنه هناك متابعة ومراقبة من طرف الوكالة للنشاط، في حين أن 30 % يقولون أن الوكالة لا تراقبهم فعلياً ولا تقوم بالمرافقة المستمرة لأصحاب المشاريع.

السؤال العاشر: هل الوضعية الحالية لمشروعك ايجابية؟

النسبة	التكرار	
90%	27	نعم
10%	03	لا
100%	30	المجموع

نلاحظ أن 90 % من العينة يرون أن وضعية مشاريعهم المالية تنبئ بالنجاح وهي نسبة ممتازة، هذا يوحي بالتفاؤل من قبل أصحاب هذه المشاريع، ربما لأن الظروف يرونها مساعدة وأنهم في وسط يوفر لهم احتياجات السوق (زبائن وعملاء) وربما لديهم خبرة سابقة في هذا المجال ، ولهم رغبة ملحة في العمل والنجاح في حين أن 10% يرون أن وضعيتهم الحالية لا توحي بالنجاح وذلك راجع لعوامل كثيرة منها قلة الخبرة نظراً لحدثة مشاريعهم، وقلة المتعاملين معهم (الزبائن)، بالإضافة إلى عامل المنافسة من المؤسسات الأقدم من حيث جودة المنتج واكتسابهم بعض الشهرة في السوق، وربما يرجع عدم التفاؤل بسبب الموقع (موقع المحل) غير ملائم وليس في مقدورهم تغييره، بالإضافة لصعوبة تسويق منتجاتهم والتعريف بها.

السؤال الحادي عشر: هل الأرباح المحققة من مشروعك جيدة؟

النسبة	التكرار	
66,67%	20	نعم
33,33%	10	لا
100%	30	المجموع

نلاحظ أن 66,67 % من العينة يقولون بأنهم يحققون أرباح من مشاريعهم، في حين أن 33,33% يقولون أنهم لم يحققوا أرباح بعد ، بحكم أن مشاريعهم في بداية النشاط.

السؤال الثاني عشر: هل تواجه صعوبات في تسيير مشروعك؟

النسبة	التكرار	
90%	27	نعم
10%	03	لا
100%	30	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن 90% من العينة يقولون بأنهم لا يواجهون أية صعوبات في تسيير مشاريعهم بينما 10% يقولون بأنهم يواجهون صعوبات والسبب هو أنهم لا يتحكمون جيدا في تقنيات تسيير المشاريع.

المطلب الثاني: المشاكل التي تعيق عملية التمويل واقتراحات تحسينها

أولا: المشاكل التي تعيق عملية التمويل

- تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر العديد من المشاكل التي تعيق عملية التمويل، سواء كانت تواجه الوكالة في حد ذاتها أو تواجه المستفيدين، وفيما يلي بعض هذه المشاكل :
- الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة، والنظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في التمويل المصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب؛
 - ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى، إضافة إلى عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع؛
 - صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء؛

الفصل الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

- الإجراءات المعقدة للحصول على التمويل تجعل المستثمرين يجمعون عن الإقدام على تجسيد مشاريعهم؛
- إتباع الوكالة لنموذج التسيير المركزي منذ إنشائها، والذي أظهر محدوديته بعد سنوات بسبب التوسع الذي عرفته، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز، وتمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين؛
- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها؛
- أغلب التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة موجهة للنشاط الخدماتي، الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل؛
- مستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلبات على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة لإنشاء المشاريع المصغرة؛
- مشكلة تكاليف التمويل التي توجه أصحاب المشروعات الجديدة وتحد من رغبتهم في الاستثمار؛
- التوجه نحو المشاريع الخدماتية بدرجة كبيرة على حساب القطاعات الأخرى؛
- العراقيل البيروقراطية.

ثانيا: اقتراحات لتحسين عملية التمويل المصغر

- لحد من هذه المشاكل أو التقليل منها على الأقل، اقترحنا بعض الحلول، والتي أوجزناها فيما يلي:
- إضافة وكالات في كل الدوائر من أجل التقرب من الشباب لدعم مشاريعهم الاستثمارية ومتابعتها؛
- تفعيل هيئات تتولى ترقية السياسات الحكومية ومكاتب التوجيه والإرشاد؛
- تسهيل الحصول على المعلومات الضرورية حول كيفية الحصول على التمويل للمشاريع وبساطة الإجراءات الإدارية الضرورية لذلك؛
- تمديد فترة السماح من أجل القدرة على سداد الديون؛
- إنشاء بنوك متخصصة في التمويل المصغر تتعامل مباشرة مع الوكالات المتخصصة في تقديم الدعم للشباب؛
- أن تخصص للوكالة ميزانية خاصة بها، مما يجعلها في غنى عن البنوك لتمويل المشاريع الاستثمارية؛
- عقد دورات تدريبية وتأهيلية في ميدان التسيير لا عطاء حظ اكبر لنجاح المشروع؛
- التوجه نحو المشاريع الإنتاجية التي تخلق مناصب شغل وتساهم في التنمية.

خلاصة:

من خلال عرضنا لهذا الفصل التطبيقي، تبين لنا الدور الهام الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأهميتها البالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال تشجيعها ودعما للمشاريع الاستثمارية، كما لاحظنا أن الخدمات التي تمنحها الوكالة لحاملي المشاريع تنصب حول التخفيف من المصاعب التي قد تواجههم، وبالأخص التمويلية منها. وبالرغم من حداثة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلا أنها ساعدت في التشجيع على الاستثمار ومساعدة الشباب البطال على خلق منصب شغل بنفسه بتجسيده لمشاريعه على أرض الواقع.

واختارنا الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) - ميلة - من أجل إتمام دراستنا التطبيقية لموضوع التمويل المصغر كآلية لدعم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، نظرا للدور الذي تلعبه هذه الوكالة للحد من الفقر والبطالة كغيرها من وكالات الدعم الأخرى، وذلك من خلال خلق مشاريع استثمارية لها إمكانية تحقيق الأهداف الأساسية في التشغيل والمساهمة في التنمية المحلية والجهوية. وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أنه لا تزال هناك نقائص، خاصة تلك المتعلقة بالجانب التمويلي (التمويل المصرفي)، حيث نجد أن البنوك تحتاج إلى إصلاحات عديدة قصد مواكبتها للتطورات الاقتصادية الوطنية والدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقص كبير في روح المبادرة لدى الشباب (الثقافة المقاولاتية). وعليه يجب التأكيد على تأهيل المحيط بالمعنى الواضح للكلمة، وإصلاح النظام المصرفي وإرجاع البنوك لممارسة دورها الحقيقي كوسيط مالي.

الخاتمة

أدت التحولات الكثيرة التي عرفها الاقتصاد في العقدين الأخيرين إلى تزايد الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية نظرا للدور الذي تلعبها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تركزت جهود معظم دول العالم خاصة الدول النامية والتي تعاني من الفقر والبطالة إلى الاهتمام بها، من خلال تميميتها وتطويرها وذلك عن طريق التوجه إلى الاعتماد على آلية التمويل المصغر.

فقد أثبتت هذه المشاريع النجاح والقدرة على حل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تحقق الاعتراف بل قد يكون إجماعا دوليا بأهمية المشاريع الاستثمارية وتمويلها ودورها في تشجيع العمل الحر وإطلاق المبادرات الفردية والطاقات الإبداعية الكامنة لدى الشباب. ومن دون شك فإن دعم المشاريع الاستثمارية في الجزائر سيكون منطلقا بركائز جيدة لتجسيد استراتيجية التنمية، وذلك إذا أخذ مفهوم التمويل المصغر حقه في قاموس البنوك الجزائرية، إلا أن هذا الأخير يبقى مسألة مطروحة للأخذ به كنوع جديد من التمويل يسمح بإعطاء فرصة أكبر للشباب للنهوض بالاقتصاد. كما أن قرار التمويل يبقى قرار استراتيجي لا يتم بطريقة عشوائية أو في الفراغ إنما يكون نتيجة لدراسة مسبقة تأخذ بعين الاعتبار.

ومن خلال دراستنا، اتضح لنا أهمية التمويل المصغر باعتباره المسعى الرامي إلى تشجيع المبادرات الفردية، فهو يمثل أهم آلية لتطوير الاقتصاد وتنويعه في مختلف الجوانب، لذا توجهت الحكومات للاهتمام به اعترافا بدوره في التصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة وتحقيق التكامل الاقتصادي من جهة أخرى. وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية لاتخاذ كل التدابير لإنعاش التمويل المصغر من خلال إنشاء هيئات دعم، هدفها الرئيسي توفير التمويل المصغر للمشاريع الاستثمارية.

وقد ارتكزت دراستنا التطبيقية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة - والتي ساهمت بشكل مباشر في زيادة حجم المشاريع الاستثمارية التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية.

• نتائج اختبار الفرضيات:

توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات وهي كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أنه يمكن الاعتماد على التمويل المصغر للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تحققت هذه الفرضية، فالتمويل المصغر يعد واحدا من أكثر التقنيات الفعالة الهادفة إلى حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كتخفيف وطأة الفقر والحد من ظاهرة البطالة وذلك بتوفير مناصب شغل محفزة، كما يعمل على التقليل والقضاء على الاحتكار، وتحقيق التوازن الجهوي باستغلال الثروات المحلية وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي.

أما بخصوص الفرضية الثانية القائلة بأن الجزائر اهتمت بالمشاريع الاستثمارية وتمويلها، فدعمت السوق التمويلية المحلية بمصادر حديثة لاحتواء الصعوبات التمويلية المفروضة، فقد تحققت الفرضية، حيث قامت الجزائر بإنشاء هيئات حكومية مدعومة من طرف الدولة، تعمل تحت نظارتها، وتقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية بدون فوائد حتى تكون أقرب الى المساعدة الاجتماعية.

وبالنسبة للفرضية الثالثة التي يشير محتواها إلى أن الجزائر عامة وولاية ميلة خاصة اعتمدت على التمويل المصغر لتمويل المشاريع المصغرة والارتقاء بها تحققت، إذ أن الحكومة الجزائرية وضعت وسائل وآليات دعم لمنح التمويل المصغر لأصحاب المداخل الضعيفة لتجسيد مشاريعهم المصغرة على أرض الواقع والارتقاء بها، إلا أنها لم تحقق النتيجة المرجوة منها وهذا عائد للصعوبات والعراقيل التي تواجه التمويل المصغر.

• نتائج الدراسة:

- مما سبق، تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها فيما يلي:
- على الرغم من اختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالتمويل المصغر، وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد له، إلا أنها تتفق في مجملها على أهميته وفعاليته في النهوض باقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر.
- نظرا لصعوبة توفر التمويل للمشاريع الاستثمارية، فقد أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كهيئة وطنية داعمة لهذا النوع من المشاريع بتوفيرها التمويل اللازم له.
- ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية من أجل تنويع لاقتصاد، غير أنها لم تحظى بتنوع الطلب على القروض لمختلف القطاعات التي تمولها، إذ أن قطاع الخدمات استحوذ على الحصة الأكبر على حساب القطاعات الإنتاجية في الجزائر عامة وولاية ميلة خاصة بالرغم من كونها ولاية ذات طابع فلاحي.
- بالرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومة في سبيل دعم وتطوير المشاريع بهدف التنويع الاقتصادي، نجد أن أغلبية المشاريع التي استفادت من وسائل الدعم المالي الحكومي تابعة لقطاعات لا تحقق قيمة مضافة فعلية.

• الاقتراحات:

- على ضوء النتائج والملاحظات المتحصل عليها خرجنا بجملة من الاقتراحات كالتالي:
- تحسين مرافقة أصحاب المشاريع خلال مسار إنشاء مشاريعهم من بداية الفكرة حتى تجسيدهم لها على أرض الواقع.

- التخفيف من الإجراءات الإدارية والوثائق والتراخيص الضرورية من أجل إنشاء المشاريع ومدة الحصول على القرض.
- تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة (دون بيروقراطية) ومستمرة، حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج دون انقطاع من قبل كافة البنوك ودعوتهم لتخصيص جزء من قروضها الإجمالية لدعم المشاريع الاستثمارية.
- حث البنوك على تقديم الاهتمام الكافي بالقروض المصغرة واستحداث مؤسسات مالية مختصة في منح القروض المصغرة.
- تحسين كفاءة عملية التمويل المصغر بزيادة نوعية الخدمات وتخفيض التكاليف، حيث يمكن من زيادة كفاءة المشاريع وتخفيض تكاليفها.
- العمل على جذب الشباب وتوجيههم للاستثمار في القطاعات الحيوية التي تساهم في التنمية المحلية مثل: قطاع الفلاحة بولاية ميلة.
- زيادة عدد المرافقين والمكونين في مجال تسيير المشاريع الاستثمارية.
- زيادة السقف التمويلي لمشاريع التمويل المصغر لاعتبارها أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إنشاء مؤسسات متخصصة في التمويل المصغر لتسهيل عملية تمويل المؤسسات المصغرة.

• آفاق الدراسة:

- إن هذه الدراسة لا تقدم رؤية مطلقة أو نهائية عن موضوع: التمويل المصغر كآلية لدعم المشاريع الاستثمارية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة- إذ يمكن دراسته من عدة جوانب، ولذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ويتمثل أهمها فيما يلي:
- دور التمويل المصغر في التنمية الاقتصادية.
- دراسة مقارنة لآليات تمويل المشاريع الصغيرة بين دول المغرب العربي.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودورها في دعم المرأة المقاول بالجزائر.
- دور التمويل الأصغر في ترقية المؤسسات المصغرة في الجزائر.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ. الكتب:

- 01- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
- 02- بن إبراهيم العالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 03- خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظة المالية، الطبعة 1، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- 04- رندة جميل، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة 1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 05- سيد سالم عرفة، دراسة جدوى المشروعات، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 06- طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 07- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية BOT مع مشروعات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
- 08- فيصل محمود الشاورة، الاستثمار في بورصة المالية، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
- 09- منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.
- 10- نغم عبد الرحمن القراء، المستثمر الصغير، الطبعة 2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.
- 11- جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 12- شقيري نوري موسى وأسامة عزمي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاقتصادية، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 13- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 14- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وبنوك، الطبعة 1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان.
- 15- محمد هشام خواجكية، دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 16- محمود حسين الوادي وآخرون، دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 17- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتزويد، القاهرة، 2008.
- 18- نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، الطبعة 1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

- 19- هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، الطبعة 1، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 20- يحي عبد الغاني أبو الفتوح، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- ب. المذكرات والرسائل الجامعية:
- 01- أحمد أمين سعد الله، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.
- 02- إيهاب طلعت الشايب، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة-دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2010.
- 03- زهية حوري، تقيم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، 2007.
- 04- فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
- 05- محمد علي الجودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
- 06- نصر الدين بن مسعود، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010/2009.
- 07- شعيب انتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروبية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- 08- كافي فريدة، كبير صباح، التمويل المصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010/2009.
- 09- منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بدون سنة.
- 10- نمرى نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.

ت. الملتقيات:

- 01- سليمان ناصر ومحسن عواطف، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013.
 - 02- سهام شيهاني وطارق حمول، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
 - 03- عمران عبد الحكيم وغزي محمد العربي، برامج التمويل الأصغر في القضاء على الفقر والبطالة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
 - 04- فوزي بوسدار، عبد الرحمان عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة-دراسة دول المينا-، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
 - 05- موسى بن منصور وتوفيق إبراهيم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج.
 - 06- لخضر مرغاد ومحمد جلاب، آليات دعم ومساعدة إنشاء وموافقة الصغيرة والمتوسطة في ضوء الفكر المقاولاتي، الملتقى الدولي حول آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 3-5 ماي 2011.
- ث. المقالات والمجلات:
- 01- أوسرير منور، بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الشلف.
 - 02- أمين قسول، التمويل الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع بالبلدان النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد التاسع، 2011.
 - 03- ياسر محمد أبو عبد، أحمد علي أحمد، صعوبات إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، فلسطين.
 - 04- ضرار الماحي، مفاهيم أساسية تتعلق بالتمويل الأصغر، دورة خدمات التمويل الأصغر 2013، 11-15/3/2013.
 - 05- عبد الوهاب لطفي، أساسيات التمويل الأصغر، دورة تدريبية، مصر، 25-26 أبريل 2013.

ج. الجريدة الرسمية:

- 01- الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد 06.
- 02- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 25 جانفي 2004، المتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد 6.

ح. المواقع الالكترونية:

- 01- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المساعدة في تحسين فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، موجز الجهات المانحة رقم 13، جويلية 2003، متاح على الموقع www.cgap.org/direct، تاريخ التصفح: 2017/03/7.
- 02- ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، كلية الإدارة، جامعة تورينو، 2006، متاح على الموقع www.Saa.Unito.it، تاريخ التصفح: 2007/02/22.
- 03- صباح اسطيفان كجة جي، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، بغداد، 2008، متاح على الموقع sabakhkachi.googlepages.com، تاريخ التصفح: 2017/03/04.
- 04- كرستين هلمور، تقديم الخدمات المالية لفقراء إفريقيا (التمويل الأصغر في إفريقيا)، تقرير حالة القطاع [https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-](https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-microfinance-in-africa-a-report-on-the)
microfinance-in-africa-a-report-on-the، تاريخ التصفح: 2017/03/11.
- 05- المشاريع الاستثمارية، متاح على الموقع hrdiscussion.com/hr102151.html، تاريخ التصفح: 2017/03/11.
- 06- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، www.ansej.dz، تاريخ التصفح: 2017/04/27.
- 07- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz، تاريخ التصفح: 2017/04/14.
- ثانيا: باللغة الاجنبية:

- les articles

- 01-Abdul Rahim, Islamique Micro finance, Amissig Component in islamic banking ,Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies,1-2(2007),P38.
- 02-Nicolas Blondeau, la micro finance- un outilde développement durable ? article publié initialement dans Etudes,septembre ,2006.

الملاحق

الملحق رقم 01: استثمار

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير

استثمار

التمويل المصغر كآلية لدعم المشاريع الاستثمارية في الجزائر
دراسة حالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- وكالة ميله -

في إطار القيام بدراسة عملية لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك. نرجو منكم مساعدتنا في انجاز هذا البحث العلمي من خلال الإجابة على أسئلة الاستثمار بتأني بعد قراءتها بشكل جيد، والتي أعدت خصيصا لأغراض البحث العلمي.
ملاحظة: إن المعلومات المقدمة من طرفكم في هذه الاستثمار موجهة لأغراض علمية، ولهذا الرجاء التكرم بالتعاون معنا وشكرا.

تحت إشراف الدكتورة:

كافي فريدة

إعداد الطالبتين :

- شوقي رميلة

- بودويرة أمينة

السنة الجامعية: 2017/2016

المصدر: من اعداد الطالبتين

يرجى التقضل بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة.

المحور الأول: المعلومات الشخصية والمهنية

1-الجنس

☐

أنثى

☐

ذكر

2-المستوى التعليمي

☐

ثانوي

☐

متوسط أو اقل

☐

جامعي

3-نوع النشاط

☐
☐

الخدمات الفلاحة

☐
☐

الحرف الصناعات الصغيرة

☐
☐

التجارة

الأشغال العمومية

المحور الثاني: بيانات حول التمويل ودعم إنشاء مشروع استثماري

لا	نعم	الأسئلة	
		هل نوعية المشروع هي سبب التوجه للوكالة؟	01
		هل تلقيت نصائح وإرشادات من قبل الوكالة قبل بداية المشروع؟	02
		هل انت راض عن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة؟	03
		هل تلقيت صعوبات في الحصول على التمويل؟	04
		هل المبلغ المقدم من قبل الوكالة كافي لبداية المشروع؟	05
		هل صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة تتلاءم وطبيعة المشروع؟	06
		هل تعتقد ان خفض نسبة المساهمة الشخصية يزيد رغبتك في الاستثمار؟	07
		هل الفترة الفاصلة بين تاريخ الحصول على التمويل وتاريخ تسديد القسط كافية ؟	08
		هل هناك متابعة فعلية من طرف الوكالة ؟	09
		هل الوضعية الحالية لمشروعك ايجابية؟	10
		هل الارباح المحققة من مشروعك جيدة؟	10
		هل تواجه صعوبات في تسيير مشروعك؟	12

الملحق رقم 02: فاتورة شكلية للعتاد

VENTE

Des Machines à Coudre et Accessoires

Grarem gouga le : 08/08/2011

BELDJEDRBA MOUNIR

CITE AHMED MAAROUKA GRAREM

GOUGA W. DE MILA

R.C.N° : 1623784 A 01

M.F.N° : 1977 43 010117

A.I.N° : 43 170 890891

NIS N° : 1977 4310 01172 41

C.B.N° : 001 008 460 300 102 329 57

BANQUE : B.N.A MILA

FACTURE PROFORMAT N°: 13/2011

CLIENT : BOUAGE EZAGHDA

N°	Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
1	Machine à coudre droit .28 A	02	42.000,00	84.000,00
2	Machine à coudre droit .28	02	40.500,00	81.000,00
3	Sur jeteuse 05 fils	01	55.000,00	55.000,00
4	Sur jeteuse 03 fils	01	50.000,00	50.000,00
5	ZEGZAGOUZE	01	46.000,00	46.000,00
6	MACHINE ELECTRONIC	01	300.000,00	300.000,00
7	Chaudière professionnelle	01	70.000,00	70.000,00
8	Ces seaux Electrique	01	38.000,00	38.000,00
Total TTC				724.000,00

Arrête la présente Facture Proformat a la somme de :
DEUX CENT SOIXANT DIX NEUF MILLE DINARS ALGERIEN.

Cachet et signature du fournisseur

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة -

الملحق رقم 03: police –Multirisque Professionnelle (R.S)

Police - Multirisque Professionnelle (R.S)
N° : 2622 - -24170
Conditions Particulières

Le présent contrat est régi tant par l'ordonnance 95/07 du 25/01/1995 relative aux assurances que par l'ordonnance 75.58 du 26 septembre 1975 du code civil ainsi que par les conditions générales, conventions spéciales S.A.A. et conditions particulières qui suivent.
Le souscripteur reconnaît avoir reçu un exemplaire des conditions générales et conventions spéciales.
Il déclare, en outre, que les informations ci-dessous sont conformes, sincères et faites de bonne foi.

Unité : 26 Dir. Régionale CONSTANTINE
Agence : 2622 GRAREM
Adresse : Route Nationale N 27 Grarem Mila 43000 MILA
Téléphone : Fax :
Branche/Catégorie : 1223 Multirisque Professionnelle (R.S) Contrat Ferme
Date d'effet : 17/08/2011 Date d'échéance : 16/08/2012

Nom/Raison sociale : Mr BELDJEDRA MOUNIR
Adresse : CITE AHMED MAAROUKA GRAREM W DE MILA 43000 MILA
Activité : Sans précision Profession : Sans Précision
Observation : MACHINE DE COUTURE

Nom/Raison sociale : BELDJEDRA MOUNIR Adresse : CITE AHMED MAAROUKA GRAREM W DE MILA

1
Adresse : CITE AHMED MAAROUKA GRAREM W DE MILA4
Ville : 43100 GRAREM GOUGA

Caractéristiques

Valeur Totale du Contenu	724.000,00 DA
Activité.....	Tailleur (vêtements)
Superficie des locaux	20,00 m ²
Lieu du Site	Mila
Valeur Matériel Electrique	10.000,00 DA
Dommages Electriques	Oui
Pertes Indirectes	Oui
Limite Garantie Vol (en % du Contenu)	100 %
Limite Garantie DDE (en % du Contenu)	100 %
Infiltration d'eau à travers terrasse	Oui

Garanties

	Capital	Taux	Prime
Incendie explosions	724.000,00		2.544,00
Honoraires Expert (5% Montant D'Indemnité)	5,00		
Limite privation de jouissance	500.000,00		
Limite perte de loyer (par année d'assurance)	500.000,00		
Limite Recours Locataires <=	1.000.000,00		
Limite Recours Volsins et tiers <=	1.000.000,00		
Extension : Dommages Electriques	72.400,00		254,40
Valeur Assurée	72.400,00		
Franchise sur dommages matériels	2.000,00		
Extension : Pertes Indirectes			508,80
Limite Perte Indirecte (% de l'indemnité)	0,20		

الملحق رقم 04: الموافقة البنكية

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Société par actions
Au capital de DA 41.000.000.000,00

Siège social :
08, Bd. Ernesto "che" Guevara ALGER

Agence: MILA 846
RUE DEHILLI SALAH MILA

REF N° 1034/12

A.N.G.E.M / C. W MILA
24 DEC 2012
COURRIER ARRIVÉ
Nr: 154

MILA, LE 13 12 2012

BOUADJEF BOURBIA ZEGHDA

CITE MAHMOUD BOUKAO GRAREM W MILA

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

Objet : A/S de votre demande de financement
Micro entreprise : CONFECTION COUTURE

En réponse à votre demande de financement du projet de création d'une micro-entreprise dans le cadre dispositif de soutien à l'emploi des jeunes nous avons le plaisir de vous informer, que notre banque consenti vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

- | | | |
|----------|-------------------------------|------------------------------|
| 1- C M T | : 584.000,00 DA | 3-Trois années de différé. |
| 2- Durée | : Huit (08) ans | 4-Taux d'intérêt bonifié 80% |
| | 5- Echancier de remboursement | 31.12.2020 |

Pour la libération de ce crédit vous devez aussi compléter votre dossier en présentant les documents suivants :

A PRIORI

- (1)-versement de votre apport personnel DA 8.348,08
- (2)-versement du prêt ANGEM (PNR) DA 242.094,38
- (3)-Registre de commerce ou document équivalent s'il s'agit d'une activité non soumise au registre de commerce.
- (4)-statuts juridiques le cas échéant ;
- (5)-Attestation fiscales et parafiscales ;
- (6)-Copie du cahier des charges ANGEM ;
- (7)-Copie de la décision d'octroi des avantages au titre de la réalisation, (Ou de l'extension des capacités de production) annexée à la liste programme des équipements ;
- (8)-Attestation au Fonds de garantie ;

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميله-

الملحق رقم 05: دفتر الشروط المتعلق بالقرض

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ANGEM

Antenne Régionale:

قسنطينة

الفرع الجهوي:

Direction d'Agence de la wilaya de :

ميلة

مديرية وكالة ولاية:



دفتر الشروط المتعلق بالقرض بدون فوائد الموجه لتمويل المشروع
المؤهل من طرف الوكالة

رقم: 2014/92

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة-

الملحق رقم 06: صيغ تمويل المشروع

VI- COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

I- STRUCTURE D'INVESTISSEMENT

RUBRIQUES	COUT
FRAIS PRELIMINAIRES	128.339,17
Frais préliminaire	20.000,00
L'aménagement et l'agencement	84.000,00
Assurances	6.808,20
F G M M C	17.530,97
Le fonds de roulement	0,00
EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	724.000,00
EQUIPEMENTS	724.000,00
matières premières ou marchandises	0,00
TOTAL	852.339,17

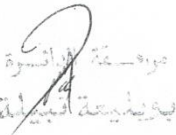
II- STRUCTURE DE FINANCEMENT

RUBRIQUES	TAUX	MONTANT EN DA
Cout de financement du projet	100%	834.808,20
Apports du promoteur en numéraires	1%	8.348,08
Prêt non rémunérer (PNR) Angem	29%	242.094,38
Emprunt bancaire	70%	584.365,74

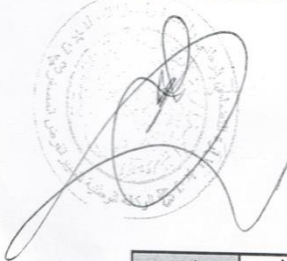
AVIS DE L'ACCOMPAGNATEUR :

Accordé : ☒ X
Non accordé : ☐

Signature.



VISA DU DIRECTEUR D'AGENCE DE WILAYA



oui	X
non	

FAIT AMILA LE 27/10/2013

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميلة-

الملحق رقم 07: عقد الاشتراك في صندوق الضمان

FONDS DE GARANTIE MUTUELLE DES MICRO CREDITS
F.G.M.M.C

CONTRAT D'ADHISION

N : 431700570195210202/00088/2013

ENTRE :Le Fonds de Garantie Mutuelle des Micro Crédit créé par décret exécutif n° 04 - 16
du 22 Janvier 2004 modifié et complété. ci - après dénommé « fonds »Représenté par son représentant : DEFFOUS NIZARD de la
Coordination de la Wilaya : MILA.

D'une part,

ET.

Le soussigné :

Nom : Bouadj Ep Bourbia

Prénom : Zeghda

Adresse : Cite Mahmoud Boukriou Commune Grarem Gouga Daïra Grarem Gouga

Activité : Couture Traditionnelle

Agissant individuellement en dénommé Ci-après « souscripteur »

D'autre part,

IL EST ARRETE ET CONVENU CE QUI SUIV

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ميله-